

جمال البنا

دمقراطية جديدة



دار الفكر الإسلامي

الطبعة الثانية

دار الفكر الإسلامي

ديمقراطية جديدة

جمال البنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اهداء الطبعة الثانية

الأخ العزيز:
الدكتور محبوب عمر

الأخت العزيزة:
الأستاذة منى عبد الله

عطاء .. بلا حدود

جمال البنا

مقدمة الطبعة الثانية

الديمقراطية المتجددة أبداً...

ظهرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب فى عام ١٩٤٦ وكان يمكن أن تكون ديمقراطيته اليوم قديمة رثة بعد أن مضى عليها خمسون عاما أو يزيد . . لولا أن أوضاعنا الاجتماعية والسياسية تجمدت . . ثم تمزقت بانقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وما تضمنه من أخذ ورد، تقدم وتخلف حتى وقعت هزيمة ٦٧ التى أخرجتنا مائة سنة إلى الوراء . . وأصبحت ديمقراطية ١٩٤٦ أملا لا يزال ينتظر التحقيق وقد دخلنا الألفية الثالثة . .

ولكن لعل العالم قد مضى بعيدا عن ديمقراطية الكتاب منذ أن أعلن الرئيس الأمريكى روزفلت نظامه الجديد، وحرياته الأربع، وأنطلق بسرعة الصاروخ إلى عوالم جديدة «الكمبيوتر» و«الإنترنت» و«العولمة» التى أشبهت «المسيا أو اليوتوبيا» التى تصورها رجال الاقتصاد، لا رجال الفكر أو الدين، وهى يوتوبيا يكون العالم فيها سوقا واحدة . . له كنيسة واحدة هى البورصة التى تفتتح اليوم بصلوات هى أسعار العملات والأسهم والسندات . . ويكون معنى الحرية حرية دخول وخروج الاستثمارات والأموال والسلع، وليست الحريات الأربع التى تصورها الرئيس روزفلت أو الحريات التقليدية القديمة، كحرية المعارضة وسيادة الشعب والسلام داخل كل دولة، وما بين هذه الدول بعضها بعضا .

والغريب إن هذه التطورات، سواء كانت تجمد الوضع المصرى أو انطلاقة العالم الغربى تجعل لما جاء فى «ديمقراطية جديدة» أهمية خاصة. فهى بالنسبة لنا تعد أملاً وإلهاماً وروية تتطلب التحقيق وهى بالنسبة للعالم المنطلق بسرعة الصاروخ تذكرة لعلها تنفعه فى كبح جماحه. وتهدفه سياقه وتبصيره بأبعاد حالت سرعة الانطلاقة دون أن يراها...

ولا ينفى هذا أننى عند مراجعته بعد خمسين عاماً من كتابته وجدتني أقتصد شيئاً ما من حماسى لفكرة «الإنسان كفاية فى ذاته» لأن التطورات أثبتت أن الإنسان إذا ترك دون ضوابط الإيمان. فإنه يمضى على غلوائه لا لما يحقق سعادته، ولكن لما قد يؤدى إلى دماره...

إننا لم نفقد الثقة فى الديمقراطية - ولكن تطوراتها خلال الخمسين عاماً الأخيرة جعلتنا نحفظ على بعض وسائلها ونقترح إحلال بدائل عنها... وقد أعربنا عن ذلك فى آخر ما كتبناه وهو ما جاء فى كتاب «استراتيجية الدعوة الإسلامية فى القرن ٢١ كما تقدمها دعوة الإحياء الإسلامى» وجاء فيه :

كان خيار أوروبا السياسى دائماً هو ما بين الديكتاتورية والديمقراطية، ولا جدال أنه فى مثل هذه الحالة فإن الديمقراطية أفضل من الديكتاتورية. ويتعين الأخذ بها. ولكن الحقيقة أن خيار البشرية لم يحصر ما بين الديكتاتورية والديمقراطية. لأن هناك نمطاً ثالثاً من الحكم لم تستطع أوروبا بلوغه ذلك هو الحكم بالقانون، ولم تستطع أوروبا بلوغه لأن القانون الذى يصلح أن يكون حكماً لا بد وأن يكون

موضوعياً يأخذ صفة القاضى المحايد . وقد عجزت أوروبا عن أن تبذل
مثل هذا القانون وتجربتها فى الأنماط الثلاثة فى القوانين . اعنى القانون
الرومانى ، وقانون نابليون ، والقانون السوفيتى يثبت أن القانون فى
هذه التجارب الثلاثة لم يكن قاضياً نزيهاً ولكن قاضياً نزيهاً ولكن
محامياً عن مصلحة بعينها ، كانت هى روما فى العصر الرومانى ،
والبورجوازية فى قانون نابليون والحزب فى القانون السوفيتى ، ولهذا
لم تسطع أوروبا أن تنهض بالقانون من مستوى المحامى إلى مستوى
القاضى . وبالتالي أن يكون حكماً بين الناس .

على أن هذه قضية أخرى ، وإنما أشرنا إليها لكى يعرف بعض اناس
أن الديمقراطية ليست وثناً يعبد ولا هى ثوباً all size يلبس . وأن
الأمر أعقد من ذلك وهناك عوامل عديدة يجب أن تلحظ فى قضية
الديمقراطية منها :

أ- أن الديمقراطية سواء نشأت فى أثينا على مستوى دولة المدينة ،
أو فى بريطانيا بحم ظروفها السياسية الخاصة ثم انتقلت مع المهاجرين
البريطانيين إلى الولايات المتحدة ، وسواء تأثرت بها الدول
الاسكندنافية التى تجدد إلهامها فى بريطانيا . نقول إن الديمقراطية لم
تثبت قدمها إلا فى هذه الدول . بحكم ظروفها . أما فى بقية العالم
فلم تنجح الديمقراطية فى تحقيق الاستقرار ، والسلام فى المجتمع .

ب- أن هناك فرقاً بين الحرية والديمقراطية . ويغلب أن تبطش
الديمقراطية بالحرية حتى ضد حرية الفكر ، بحيث تحكم المحكمة
الاثينية على سقرط بالموت ، وتحكم المحاكم الديمقراطية الأخرى فى
بريطانيا والولايات المتحدة على رية الفكر التى نجد مثلاً صارخاً لها

فى محاكمة المفكر الفرنسى المسلم جارودى بمقتضى قانون يحرم على أن كاتب أن يمس قضية «المحرقة اليهودية» .

والديمقراطية عملياً - هى حكم الأغلبية التى لا تجد مانعاً من كبت الأقليات ، وتاريخها حافل بذلك . فالديمقراطية لا تعنى الحرية ، بل يمكن أن تكون - وكانت بالعل مراراً وتكراراً ضد الحرية .

ج - أن الديمقراطية تقوم على نظام الأحزاب ، والانتخاب على أساس الدوائر الجغرافية ، وقد أظهرت التجربة قصور هذين النظامين ، وتعرضهما للأختراق من قبل ذوى المصالح أو «اللوبي» التى تحكم نتيجة الانتخابات . ورأينا صورة مدوية له فى قدرة اللوبى الاسرائيلى فى الولايات المتحدة على تسخير مصالح هذه الدولة لخدمة السياسات الاسرائيلية ضد المصالح الأمريكية نفسها ، وبصفة عامة فيكاد يحكم النظام الانتخابى قانون جريشام عن «أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة» فالمرشح المنافق يطرد المرشح الأمين ، ولا بد من التوصل إلى بديل عن نظام الأحزاب والانتخاب كما هما مطبقان (ولدينا هذا البديل) .

د - أن الديمقراطية فى الوقت الذى قد تكبح الفكر فإنها تفسح المجال للرأسمالية ورجال الأعمال لاستثمار أموالهم بما يحقق لهم الربح وتحول دون تدخل الدولة لتطبيق العدالة أو تحقيق التوازن بحجة أن أى تدخل من هذا يخل بآليات السوق . وكأن الشعوب قد خلقت لخدمة آليات السوق ولم تخلق آليات السوق لتكون فى خدمة الشعوب ، ونتيجة لهذا القصور ظهرت الدعوات الاشتراكية والفاشية التى ضلت هى الأخرى الطريق لأنها اشترت العدالة موضحة بالحرية . .

هذه بعض الملاحظات التي يمكن لدعوة الإحياء الإسلامى أن تقدمها للذين يعبدون الديمقراطية ويدعون لتطبيقها على كل دول العالم كما لو كانت شفاء من كل داء، ولدى دعوة الإحياء الإسلامى البديل الأفضل الذى عبرت عنه فى بعض رسائلها مثل «حكم القانون رؤية للحكم بالقرآن» أو البرنامج الإسلامى، الخ .

وحتى يتم هذا فإن الديمقراطية على عجزها وبجرها حسناتها وسوءاتها أفضل، ويتعين الأخذ بها فى المرحلة الانتقالية .

وهناك بعد ، عامل جديد يعطى الكتاب أهمية خاصة ويكون مبرراً لاعادة طبعه، ذلك العامل هو الأهمية المتزايدة التى أخذتها الديمقراطية فى الفترة المعاصرة بحيث أصبحت ورقة ضغط تلعب بها الدول الكبرى فى مساومتها للدول سواء كانت هذه الدعوى صادقة أو دعية، ونحن نتقبلها فى الحين . لأنها فى النهاية تمثل ضغطاً على النظم المستقبلية .

أعترف إن الفضل فى إظهار هذه الطبعة يعود للأخت العزيزة الأستاذة منى عبد الله التى تابعت كل كتاباتى القديمة ورأت ضرورة إعادة طبعها، بعد أن لم يكن لدى نية إعادة طبع شيء منها، ولعل أفيها بعض حقها عندما أهدي هذه الطبعة إليها وإلى زوجها الأخ الكريم الدكتور محجوب عمر .

وأخيراً فجب أن أشير أن هذا الكتاب عندما نشر فى ١٩٤٦ حمل اسم «احمد جمال الدين» وهو الاسم الشخصى الذى كنا نستخدمه وأثرنا عليه بعد ذلك اسم «جمال البنا» .

* * *

مقدمة

بقلم المؤلف

يعرف الجمهور عادة - ولا سيما في مصر والشرق - الديمقراطية^(١) بأنها نظام للحكم يقوم على تمثيل الشعب بمختلف الطرق التي تؤدي إلى ذلك، ويتمتع الشعب في ظل الحرية، وقسط من الحكم. وهو فهم صحيح إلا أنه عتيق، عاجز عن أن يساير التطورات الهامة التي أثرت في الديمقراطية طوال العشرين عاماً التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، والتي كان من آثارها أن تدخلت الدولة في علم الاجتماع، وشملت بنفوذها مسائل من تعليم إلى عناية بالصحة إلى تأمين ضد البطالة إلى تحديد حد أدنى لمستوى المعيشة. مثل هذه المسائل لم تكن لتدخل في اختصاص الدولة الديمقراطية القديمة التي كان همها الوحيد هو ترك الناس أحراراً ما أمكن ذلك. ولكن في عصرنا الحديث لم يصبح الحكم معناه «التسلط على

(١) الديمقراطية منحوتة من الكلمتين اليونانيتين Demos أى شعب و Kratos أى حكم وبذلك يكون المعنى «حكم الشعب»، وهذا يشمل ناحيتي الحكم: الخضوع والسيادة. ويرى الأب انستاس الكرملى أن كلمة Demos مخففة من «دهماء» العربية وأن Kratos منحوتة من «السوق» بمعنى الحكم وبذلك يكون الاسم عربى النجار والاستعمال.

الناس» أو سياستهم أو تركهم أحراراً، وإنما صار معناه لأول مرة «إسعاد الناس»، وعلى هذا الأساس. رأت الدولة من ناحيتها ووافقتها الجماهير، على أن حرية واحدة لا تكفى، وأن واجب الدولة أن تحقق ثلاث حريات أخرى للتخلص من الفقر والجوع والحرمان.

حتى لو كانت الحريات الأربع^(١) خدعة بارعة من خدع الحرب فلإنها تُصوّر رغبة الجماهير في البلاد الديمقراطية واتجاه الرأى العام فيها. وقد يكون هذا الاتجاه من ناحيته الداخلية أى علاقة الشعب بالحكومة، دليل ضعف يتأب شيئاً فشيئاً الشعوب الديمقراطية التي كانت دواماً تنفر من الحكومة وتكره تدخلها ومساعدتها. ولو صح ذلك فإنه يوضح لنا أكثر جسامة الضرورة التي سيطرت على الرأى العام فى هذه البلاد القوية المتحررة حتى طلبت مساعدة الدولة وتدخلها.

(١) وجه الرئيس فرنكلن . د. ووزفت إلى الكونجرس رسالة يوم ١٦ / ١ / ٤١ قال فيها :
«... وفى الأيام المقبلة التى ننو أن نحيطها بكل ضمان تتوقع أن يقوم العالم على أربع حريات إنسانية أساسية :

أولاً : حرية الكلام والتعبير، فى كل بقعة من بقاع الأرض .
ثانياً : حرية كل فرد فى عبادة الله على طريقته الخاصة فى كل بقعة من بقاع الأرض .
ثالثاً : التحرر من ريقة العوز . وهو إذا أفرغ فى عبارات السياسة الدولية كان معناه عقد اتفاقات اقتصادية تضمن لأبناء كل أمة عيشة راضية فى كل بقعة من بقاع الأرض .

رابعاً : التحرر من الخوف ، وهو إذا أفرغ فى عبارات السياسة الدولية كان معناه خفض السلام خفضاً عالمياً واسع النطاق حتى يستحيل على أمة أن تعتدى على جارة لها، فى كل بقعة من بقاع الأرض .

والحقيقة أن الحريات الأربع ليست خرافة ، على الأقل بالنسبة
لأمريكا وإنجلترا - كما أن التجاء الشعوب إلى حكوماتهم ليس علامة
ضعف أو دليل انحلال ، والمسألة مسألة تقدم سير فيه العالم قدماً بلا
توان ، وتطور لا نستطيع له وقفاً .

أما إنها ليست بخرافة ، فلأن الشعوب بعد أن ظفرت بالحرية
السياسية طالبت بالتحرر من الخوف والعوز . وقد تطالب في المستقبل
بما هو أكثر من ذلك مما يعتبر حيثث ضرورة من ضرورات الحياة .

وأما أنها ليست دليل ضعف أو انحلال ، فلأن عوامل العلم
والصناعة وتفاقم مشاكل المجتمع ، هي التي ألجأت الناس إلى
الحكومة بقدر ما دفعت بالحكومة إلى الشعب . وناس هذا العصر
ليسوا أضعف من أجدادهم ، بل لعلمهم أقوى . ولكن الجزيرة المنعزلة
قديمأ ، التي لم يكن يطلب أهلها للانضواء تحت لواء الدفاع
الجماعى ، لم تصبح الآن منعزلة ، وحتم عليها تقدم فن الطيران أن
تفكر فى أمنها وسلمها الذى لم تفكر فيه من قبل . والمصانع التي
كانت قديمأ لا تتسع لأكثر من خمسين أو مائة عامل ، وسعت الآن
الآلاف المؤلفة بحيث أصبح من الضروري أن تتولى الحكومة تنظيم
شئون الصناعة أو على الأقل تُشرف على ذلك .

* * *

ومن الناحية المقابلة ، فإن الغلو فى تقدير المعنى الاجتماعى
للديمقراطية وتحميله ثمرات الخيال الجامع والعاطفة المسرفة هو
من الأضرار بها وتشويهها ، مثل تجريدتها من المعانى الاجتماعية
تجريداً تامأ .

ويجب أن تفهم الديمقراطية أنها نظام عملى يجب أن يسود الشعب والحكومة - إذا أجيد تطبيقه عاد عليهما معاً بالخير والسعادة والرفاهية ، وإذا أسىء تنفيذه كان فى ذلك الشقاء والتأخر والانحلال . وعقيدة يجب أن تفهم الفهم الصائب الدقيق من كل فرد فى الشعب والحكومة وإلا انقلبت إلى ضدها ككل شيء آخر .

وكلمات الإخاء والمساواة بعيدة عن الديمقراطية ، إذ أنها بطبيعتها تنافى المساواة ، لأنها الميدان الحر للأفهام والعقول والأيدى . إن الديمقراطية هى أرض التمايز والاختلاف والتنوع ، ويجب أن تظل دائماً هكذا . والفرق بينها وبين الأرستقراطية فى هذا هو أن تمايز الديمقراطية يقوم على أساس المواهب والاجتهاد من قوة جسدية أو ذكاء عقلى أو جمال جسمى أو إرادة مصممة وثبات لا يتزعزع . وليس على ألقاب الشرف والجاه المتوارث والحسب والنسب ، كما هو فى الأرستقراطية .

وهى وإن لم تفهم الإخاء إلا أنها تفهم الشرف ، وتحفظ حقوق الغير ، كما تحفظ حقوق النفس .

ومن العجيب أن الديمقراطية تحت هذا النظام ، وبهذا الفهم تمتل الروح الاجتماعية الصحيحة النافعة . وذلك هو ما اكتشفته الديمقراطية الجديدة . فإن الشعب عندما يتحرر أفراده من شتى القيود التى تغلله يشعر من نفسه بحاجة إلى العمل فى المجتمع ، وهو فى الديمقراطية الجديدة يفهم المجتمع الفهم الصحيح ، أى قريته ، وجمعيته ، وناديه . فيؤدى عملاً اجتماعياً محدوداً ونافعاً .

وعلى العكس من ذلك تؤدي معانى الإخاء والمساواة المجردة من النظام إلى فوضى لا مثيل لها، يريد كل واحد فيها أن يعمل أكبر الأعمال، وأحبها إلى نفسه، ويصبح كل واحد مع الصائحين. وتفهم السياسة أنها تناحر وتحزب وخطب ومناقشات.

- فالديمقراطية الصحيحة تبدأ بالنظام وتنتهى إلى الحرية، وتبدأ بالفرديّة وتنتهى إلى الاجتماعيّة، وغيرها يبدأ بالحرية ويختم بالاستبداد، ويبدأ بالاجتماعية ويختم بالفرديّة المقيّنة بأسوأ معانيها.



هذه الفروض وأمثالها لا تدخل فى نطاق بحثنا الآن. والمهم هو أن الاقتتصار فى تعريف الديمقراطية على المعنى السياسى دون الاجتماعى أصبح لا يؤدي إلى تبيان معنى الديمقراطية. بل وأصبح يجردها من أعظم مميزاتها.

ولئن كان ذلك جديدا منذ سنين قليلة على الديمقراطية، فإنه الآن ليس بجديد، وليس مناط الجدة فى الديمقراطية المؤلف عنها هذا الكتاب هو شمول الناحية الاجتماعية فحسب. بل إن هناك نواح أخرى نعتقد أن الديمقراطية لم تُعالجها حتى الآن، وقد أشرنا إليها هنا أحيانا من وجهة النظر العامة. وأحيانا من وجهة النظر المصرية. وما من ريب فى أن الدول الديمقراطية ستعالج هذه النواحي كل بأسلوبها الخاص. وقد تنتهى إلى مثل ما انتهينا إليه فى هذا الكتاب من النظم والأساليب، وقد تخالفنا أيضا فى كثير من النواحي، ولكننا نرى أن ما ورد به يعبر تعبيراً صادقا عن وجهة النظر المصرية والحالية،

وأنه إذا بدا غريباً بعض الشيء، فقد لا يبدو كذلك بعد سنين قليلة.
فنحن مضطرون إلى مسايرة العالم، مضطرون إلى المحافظة على
مقوماتنا التاريخية وتقاليدنا الخاصة. ومن هذا وذلك تتكون
الديمقراطية الجديدة التي تحاول أن ترسم المستقبل المصرى.

* * *

والكتاب كما سيرى القارئ عند مطالعته ينقسم إلى ثلاثة أبواب،
ينقسم كل منها إلى عدة فصول.

فالباب الأول عن عهد جديد فى عالم الآراء والنظريات. نبدأ فى
الفصل الأول منه بأن نحدد غاية الحضارة، والهدف الذى يجب أن
نعمل له وهو «أن يكون الإنسان غاية فى ذاته» ثم نشرح فى الفصل
الثانى فهما جديداً للحياة يقوم على فكرتين الأولى «الحياة للإنسان»
والثانية تحديد مقاييس ثلاثة علمية ودينية، وخلقية نحكم بها على
القيم والأوضاع. وخصصنا الفصل الثالث للدين والفكرة الأساسية
فيه هى وجوب التفرقة بين العقيدة الدينية، وبين التراث الإسلامى،
والأولى تمثل المعنويات الثمينة، ويجب الإيمان بها إيماناً نفسياً قلبياً،
ولكن الثانى يمثل لنا خليطاً من النظم والتقاليد والقواعد فيها الصالح
وفىها الفاسد وعلينا اختيار الحسن وترك السيئ منها.

والباب الثانى فى خمسة فصول عن «الدولة» وأهم المبادئ التى
تضعها الديمقراطية الجديدة فى هذا الصدد هى :-

(أ) لا مركزية الدولة وتقسيم السلطات بين الحكومة المركزية وبين
المجالس البلدية وغيرها. والإعتراف بالجماعات الشعبية التى تنتشر

عادة فى المجتمع الديمقراطى من سياسىة واجتماعىة ودىنىة .

(ب) تحدىء مركز الحرىة ، ومركز النظام . والجمع بىنهما ما أمكن ذلك وىكافء الطرق مثل الحدىث إلى الشعب واللامركزىة . والتقالىء والزعامة .

(ج) إءءبار العءل الاجتماعى أءء أسس الدولة وهو عىنى إءاحة الفرصة للجمعىع لىبءأوا من مستوى قء ىءءلف فى بعض الناس عنه فى البعض الآخر ولكءه لا ىجب أن ىزل عن المستوى الأدنى الذى تكفله الدولة وىءخل فى هذا المستوى تعمىم التعلىم ، وضمن العمل ، والتأمىن ضء المرض .

(ء) تقوىة جانب المعنوىات التى ىمثلها الشرف والءىن حتى ىمكن صء عاىة الماىة الملءة على المجتمع الحدىث والأئانىة ، وضعف الناحىة الخلقىة ، وإشعار الأفراد واجبهم نحو المجتمع .

وهذا بءلاف عءة إصلاءات صغىرة أرتأىناها فى الجهاز الدستورى الديمقراطى كالمعارضة والبرلمان ، والأءزاب وعر ذلك . وهى إصلاءات من السهل الاءءاء إليها وإلى عىرها بعء اقرار المباءىء السابقة . . .

وفى الباب الثالث ءءءنا عن «المجتمع» فبءنا عن الطابع القومى المصرى . وءءءنا منزلة المرأة . وءاولنا أن نعالء إلى ءء ما مشكلة النقد والعمل ءم ءكلمنا فى الفصل الرابع والأءىر عن «العاملىن فى المجتمع» ، وأءرمهم العظىم وواجبهم الثقىل .

* * *

ويجب أن يكون مفهوماً أن ما ورد بهذا الكتاب من آراء واقتراحات فى الناحية السياسية بصفة خاصة ليس الغرض منه قصر توجيه الدولة على وجهة خاصة أو اعدادها لحرب أو لسلام أو انتصار أو تكريس لمبدأ سياسى معين . ولكنها نتيجة التجربة وثمره البحث عن أعدل النظم التى تكفل للشعب الحرية والخير والسعادة، ونحن حين ننادى بها نحذر أن تنسينا الرغبة فى الوفرة، والعظمة، والنظام . واجب الاحتفاظ بالحرية، فإن التضحية بها فى سبيل التنظيم يمكن أن يُعد خطوة فى الطريق إلى الرق . .

فإذا قسرنا الضرورات على نوع من التنظيم لانرى مناصاً عنه، أو مفراً منه، فلا أقل من أن نحفظ دائماً بضمان يحول دون تحول توجيه الديمقراطية إلى تنظيم الديكتاتورية . وأن نعمل على أن يكون هذا الضمان يقظاً قوياً . ويمكن أن تكون معارضة البرلمان ونقد الصحافة هى هذا الضمان .

إن كل رئيس وزارة ديمقراطى، طامح إلى إصلاح بلاده بالطرق الحاسمة السريعة، يستطيع أن يعمل عمل الديكتاتور إذا هو اقنع الناس واكتسب أغليبيتهم، فإذا لم يُقنع الناس فمن الخير أن لا تنفذ مشاريعه حتى ولو كانت صائبة ، لأن حمل الناس على ما لا يفهمون فائده ولا يحسون صلاحه، هو عبث وتبذير للجهود وسبق للوقت الملائم .

ذلك ما يجب أن يفهمه بعض الناس فى مصر، ممن تستهويهم النظم الديكتاتورية أو الاشتراكية أو الثورات . ومن يؤمنون بالمستبد العادل، والعمل الحاسم السريع . إن شعبنا وإن كان فقيراً جاهلاً

ضعيفاً، إلا أن فطرته سليمة يمكن الاعتماد عليها . ولن تنقذ الطرق الحاسمة والوسائل الديكتاتورية وحدها وطننا مهما كانت خارقة ، ولا بد أولاً من أن يؤمن الشعب ، وأن يفهم الناس ، ومالم يؤمنوا ويفهموا ويعملوا بوازع من وحي ضمائرهم ونفوسهم ، فليس لنا أن نأمل خيراً فى المعجزات التى يمكن أن تحدث على يدى المستبد العادل .

ليست المسألة مسألة عمل يقوم به بعض الأفراد فى حياتهم ويموت بموتهم . ولكن المسألة مسألة نظم يجب أن تظل باقية وتقاليدها تحمى الشعب ، وتهديه فى معترك الحياة وقواعد مرنة تسير الأزمان . من السهل أن يعمل الفلاح إذا أمر ، ولكن فائدة هذا العمل مشكوك فيها مالم يفهم ، والفهم أصعب من العمل ، والإيمان أصعب من التنفيذ ، والإرادة هى نقطة التحول الهامة فى الموضوع التى تبت فيه وتحكم عليه بالنجاح أو الفشل .

فالميدان الحقيقى للإصلاح السياسى والاجتماعى هو فى نفس كل فرد ، وواجب المصلحين والزعماء الآن أن ينبهوا الأذهان ، وأن يحملوا كل فرد على أن يعمل فى سبيل أرفع مستوى ممكن من الحياة يستطيع أن يحصل عليه .

إن الحلم الاشتراكى الذى يقضى بأن يفنى الفرد فى سبيل المجموع مغر ، جميل ، يوقع فى شباكه كثيراً من أصحاب العواطف السامية ، والمثل العليا . ولكن يقظته مفزعة ، ونهايته بشعة مريعة ، ونحن نفضل عليه فى الناحية الاجتماعية المبدأ القائل «عش ودع غيرك يعيش» .

وفى الناحية السياسية المبدأ الذى ينص على أن «الدولة فى خدمة الفرد» ولن نستطيع أن نقول فى الديمقراطية الجديدة أن خير المجموع هو الهدف الذى نعمل له . لأن هذه اللفظة عامة، مبهمه، يمكن أن تستغل ونحول عن غرضها الأسمى . ولئن كان فيها نفثه من روح التضحية الكريمة . فإن الوجه الثانى لها ينبىء عن روح تجارية لا تأبه إلا بالجملة والأكثرية والأغلبية . ولكن الهدف فى الديمقراطية الجديدة هو أن يؤدى كل إنسان واجبه وأن يؤديه بأمانة الواجب بأمانة هذا هو شعار الديمقراطية الجديدة .

ويمكن طبعاً أن نحدد المعالم الأولى لواجب كل فرد، على أن درجة الإيمان به والاخلاص له، موكولة دائماً إلى نفس الفرد، ونحن لانستطيع، ولا ينبغي لنا أن نفكر، فى أن نرغم شخصاً ما على الاقتناع بأن واجبه هو أن يفعل كذا . . . وكذا .



هذا الكتاب صيحة عهد جديد . إنه ليس بالكتاب الفنى أو العلمى أو الأدبى، ولا أحب أن يفهم كذلك . إنه خيط من النور يبدو الآن فى ازدهام النظم، واحتشاد المبادئ قبل أن يفجأنا ظهور فجر ما بعد الحرب . فلا تؤخذ على غرة أو تؤتى من حيث لا نحتسب .

ونحن مع ذلك ، لا نحتسب على الناس الإيمان بكل ما ورد بين دفتيه، أو العمل على تنفيذ كل حرف فيه، فقد يكون به من الأخطاء ما يدعو إلى تعديل بعض أوضاعه وتفصيلاته . ولكن النواة الأساسية للديمقراطية الجديدة ستظل كما هى، بدون تغيير وستبقى الفكرة

العامه لها محتفظة فى مجموعها باتجاهاتها الرئيسيه .

وفى عقيدتنا إن النظم التى وضعت للديمقراطية الجديدة أقدر من غيرها على النهوض بمصر خاصة . ونعلم من الآن أن بعض الناس سيرونها إغراقا فى الخيال ، وحلماً فى اليقظة ، وقد يكون فيها بعض المثالية الممزوجة بالأمل فى المستقبل ولكنها ليست على الإطلاق ، خيالا ، فنحن نبدأ ، مهما كان أملنا فى المستقبل وامكانياته من نقطة ثابتة هى الواقع .

وسيتساءل آخرون هل يمكن تنفيذ هذا النظام ؟ وكيف ؟ ومتى ؟ ومن يقوم به ؟ . . . ونحن نعجز عن الأجابه على هذه الأسئلة الآن . ولكن إذا لم يكن منها مناص ، فائنا نقول إن هذا النظام يمكن أن يقوم ، وأن ينفذ فى الوقت الذى يريد الشعب فيه تنفيذه ، عندما تجمع الأمة عليه ، ويؤمن الشباب به .

وحسبنا أننا نؤدى واجبنا ، وأنا نضع هذه البذرة فى الأرض المصرية الكريمة ، مؤمنين أنها لن تضن عليها بالحياة التى تهيئها للبذور الأخرى ، وإن المسألة ستكون مسألة زمن وليست مسألة استحالة .

ويسألونك متى هو ... قل عسى أن يكون قريبا .

ج . أ

الباب الأول

الأسس النظرية والفلسفية للمدعمراطية الجديدة

الفصل الأول : الغاية والوسيلة

الفصل الثاني : فهم جديد للحياة

الفصل الثالث : فهم جديد للدين

الفصل الأول

الغاية والوسيلة

فى محاولتنا البحث عن ديمقراطية جديدة سنضطر إلى الطواف حول المعالم الأولى للتاريخ الإنسانى . وهى رحلة كنا نود أن نجنبها القارئ لولا أنها لازمة . فان كل وضع سياسى لا يقوم على أساس من طبيعة الانسان لابد أن ينهار وإن استمر دهرأ ، وعلم النفس وعلم الاجتماع ، وهما العلمان اللذان يفسران نفس الانسان فرداً أو تبيعاً لدولة أو جماعة ، لا يفسران العوامل الأخرى التى يعينها الناس أكثر من أى شىء آخر عندما يقولون «التاريخ» . وهما كذلك لا يوضحان نتيجة محاولات الانسان . . وانبعاثاته وحركات المجموع ونشاطه . وهل كانت خطأ أو صواباً فشلاً أو نجاحاً بينما التاريخ - وتلك ميزته الكبرى - يصدر حكماً لا مرد له فى كل هذه الشئون لأنه حكم الزمن .

فإذا كان الانسان مخيراً لا مسيراً ، فان التاريخ يكون عظيم النفع له . لأنه يضع تحت بصره النتائج من مقدماتها ، ويرسم له طريق النجاح ويوضح له السبيل المؤدى إليه . أما إذا كان مسيراً لا مخيراً فان التاريخ يكون عظة بالغة ، ويأخذ شكل المأساة لا يستطيع الانسان فيها أن يقاوم القوى الخارجية المقدرة عليه .

ونحن نرى أن الانسان ، وإن لم يكن إلا مجموعة من مجموعات الكون تسرى عليه نواميس الطبيعة العليا ، وتحكمه نظمها وقوانينها ، إلا أنه له فى عالمه الخاص حرية الارادة والعمل وهو يستطيع أن يصلح

إذا أراد الإصلاح ووطن النفس عليه . وأن يفسد إذا أراد الفساد وعباً
قواه له . . . وذلك هو التعليل الوحيد لمبدأ المسؤولية فى الحياة
والحساب فى الآخرة .

إن هناك ظاهرتين تلفتان نظر الباحث فى تاريخ التطور الإنسانى :
الأولى هى «التقدم» الذى شمل حياة الإنسان وشتى المظاهر المحيطة به
من عهد البد依يات الأولية إلى عصر الفنون المعقدة والعلوم المركبة . .
ولقد حدث أكثر من مرة أن سقطت الدول التى كانت تزعم الحضارة
وتقود الإنسانية ولكن سرعان ما كان يبرز من خضم العالم ، وغمار
أعمه وشعبوه ، دول أخرى أشد قوة وأعظم خبرة ودراية فتحمل
الراية . . وتتقدم الركب . وعندما أذنت شمس الحضارة المصرية
القديمة بالآفوال تناول اليونان الشعلة المضيئة ، ومن هؤلاء تسلمها
العرب . . وسلموها بدورهم إلى أوروبا التى لا تزال متشبثة بها . تأبى
أن تفلت من يدها . . وكل مرحلة تالية من هذه المراحل تفوق المرحلة
التى قبلها ، فالعالم يتقدم ويسير إلى الأمام بخطوات واسعة . . .

ولكن الظاهرة الثانية تصدم الباحث ، فإن هذا التقدم العظيم الذى
وسع آفاق الحياة ، ورفع مستوى المعيشة وشمل كل مظاهر الإنسان لم
يمس النفس الإنسانية إلا مساً رقيقاً هيناً لا يكاد يحس . ولم يغير من
معالمها إلا أسهل نواحيها حتى ليتمكن أن نقول إن نفس الإنسان فى
القرن العشرين لا تتميز عن نفس الإنسان فى القرون الأولى . . .
ولا يزيد نصيبها من النبل والكرم ، والحب والشرف ، والعفاف
والارادة عن نصيبها القديم فى عصور لم تتقدم فيها الحياة هذا التقدم ،
بل إن هناك من يرى أن الحضارة الحديثة قد جنت على النفس

الإنسانية وأن تقدم العالم كان على حسابها . . . ولسنا فى حاجة على كل حال ، إلى هذا الزعم ، ويكفى جداً أن نقرر الواقع المعترف به وهو أن التقدم سار بمعزل عن النفس وأن نفس الفرد الحديث إذا لم تكن أضعف من نفس الفرد القديم فإنها ليست أقوى منها . . . وأن تقدمها لا يعادل تقدم الحياة والمظاهر .

وننتج عن ذلك ما نراه ونحسه ، وما يشكو منه العالم بأسره أعظم الشكوى ، وهو اتساع مسافة الخلف بين النفس والحياة وعجز الأولى عن مسايرة الثانية وعدم تمكنها من السيطرة سيطرة حازمة على القوى الهائلة والسلطات الواسعة ، والآفاق العريضة التى ذللها العلم وأخضعها العقل واستغلها لخدمة الإنسان وترفيه حياته .

لا بد إذاً من خطأ وقع فيه الإنسان عندما بدأ تقدمه السريع ، فهل ذلك الخطأ أنه لم يقيّد نفسه بمبادئ الخير والفضيلة؟ وأنه ترك العنان لأهوائه وشهواته؟ هذه دعوى جميلة ، فلنحاول أن نمحصها ببعض التفصيل :

اهتدى الإنسان إلى النظم والمبادئ عندما كان يبحث عن وسائل التقدم والقوة ، وقد انتفع طويلاً بها ، على أن التجربة أظهرت عيوباً جمّة فى اتباع هذه المبادئ . فهى تبدأ كثمرة الفكر . ونتيجة التأمل - ولعل ذلك هو أصل اشتقاق الكلمة - ومعنى هذا أنها تكون عندئذ أفكاراً حية أخرجتها النفس إلى العالم بعد تفكيرها وتأملها فى ظروفها ، فهى مولود سليم قوى يتلاءم مع الجو والزمن الذى ولد فيهما . ولكنها بعد ذلك ، لا تلبث أن تخمد وبعد أن كانت هى نتيجة التفكير تصبح هى مبعث التفكير فيتقيد بها الذهن ويدور حولها ولا يتعداها ، وبعد أن كانت أداة إصلاح تُصبح هى الغاية التى تصلح

النفوس على شروطها وتُصاغ فى بوتقتها . وعندئذ تموت الحياة المبتكرة المنشئة إذ أن المبادئ فى حد ذاتها ليس لها حياة . وإنما تستمد حياتها من النفس ، وتكتسب ضوءها من انعكاس ضوء النفس عليها . وجمود النفس على مبادئ بعثتها ظروف خاصة قديمة معناه عقمها وعجزها عن التفكير .

وقد لوحظ أيضا أن مبدءاً واحداً فيه صلاح البشرية الكامل لم يوجد بعد ، فالدين مثلاً يصلح نواح كثيرة فى المجتمع ، والعلم له نصيبه الذى لا ينكر ، والمبادئ الاقتصادية تساهم مساهمة مشكورة ، ولكن واحداً منها لا يمكنه أن يقوم بالإصلاح كله . ومن سوء الحظ بعد ذلك أن تقديس العالم للمبادئ يقوم على طبيعة تأبى المشاركة ، فهو يقتصر على الإيمان إيماناً تاماً بمبدأ واحد ويهمل المبادئ الباقية . فالعالم القديم قدس الدين ، والقرون الوسطى قدست الفروسية والعصر الحديث قدس العلم والاقتصاد . وكل واحد من هذه الثلاثة نفع كثيراً ، وأضر كثيراً . ووجه الضرر أن الإيمان به وحده يترك ثغرة لا يصلحها إلا المبادئ الأخرى التى لا يسمح لها بالظهور . . .

وعما زاد فى متاعب الإنسانية ، وآخر تقدمها أن النظام بقدر ما يكون مثالياً بقدر ما يستلزم شبكة من النظم الموضحة والمساعدة والمفسرة ، ولكن هذه الشبكة من النظم والاشتراطات ليس لها أساس ثابت وتحتاج هى الأخرى إلى نظم مساعدة ، وهكذا ، وفى النهاية لانجد سوى ذلك المزيج العريق التليد من غرائز وتقاليد ووراثه جنسية وجسمية وأثار تربية وعادات وبيئة ، ذلك المزيج الذى نسميه «النفس» . فالمبادئ وحدها ، وإن كانت رمز السمو الإنسانى ، إلا أنها عند

التنفيذ العملى ، ولدى الجماعات والجماهير ، تعجز عن أن تمنح الإنسانية ما تطمح إليه من هدوء وإستقرار وسعادة وإن استطاعت أن تُحرز لها تقدماً ، وأن تدفع هذا التقدم من مرحلة إلى أخرى .

إذن هل يكون هذا الخطأ الذى وقع فيه الإنسان هو تجاهل النفس ؟ نعم ، ما من ذلك بد ، ولكن مما يصعب مهمتنا فى استخلاص الحقائق الخاصة بهذه النقطة أن الناس لا يفهمون من كلمة النفس سوى «المبادئ» التى تناولناها بالنقد . وكان من نتائج هذا الخطأ أن معرفة الشرق التليدة للنفس ، وأثرها . ومحاولة إصلاحها بطريق الأديان وغيرها قد تحولت سريعاً إلى جهاد فى سبيل هذه المبادئ ، وليس فى سبيل النفس أو بالأحرى فى سبيل جزء من النفس ، وليس كل نفس . ومثل ذلك نهج الغرب فى حضارته العصرية ، فتجاهل المعانى الروحية والمعنوية للنفس ، وأسرف فى النواحي المادية والعلمية والصناعية مما كان سبباً فى نشوء مشاكل العصر الحديث وتضخمها من حروب وثورات وأزمات ومجاعات .

لذلك نرى من الخير أن نستعيض عن كلمة «النفس» كلمة الشائكة بكلمة الإنسان السهلة الواضحة . ونحن نعنى بالإنسان المعنى الكامل للنفس أى كافة انبعاثاتها وعواطفها التى تتمثل فى القلب والعقل ، الجسم والروح ، المبادئ المتقاة الممتازة ، والغرائز الحيوانية العمياء .

وهذا التعبير يحل لنا المشكلة ، فإذا كان تخبط البشرية فى جهادها نحو التقدم بدون غاية ثابتة أو هدف معلوم وتمسكها بالمبادئ الطاغية ، والنظم الجامدة . وتجاهلها للنفس ولكثير من معانيها وانبعاثاتها وعواطفها هو السبب فيما نراه من نقص وما نحسه من اضطراب فإن

إصلاح ذلك كله يكون بأن نجعل الإنسان نفسه، بذاته وفى ذاته، هو الغاية التى يجب أن تهدف إليها الحضارة وتعمل لها.

وليس يعنينا إلا قليلا أن يكون «كانت» هو أول من اهتدى إلى تحديد هذه الغاية، ووضعها فى هذه الصيغة البليغة الموجزة، ولكن يعنينا بالأكثر أن نحسن فهم هذه الغاية فلا نعتقد الغرض منها هو نبذ المبادئ، وطرح أحكامها، والتحليل من قيودها. فالمبادئ ضرورية للحضارة، ولكن معناها أن نتجنب الملابس السيئة التى أحاطت بتقديس المبادئ أو فهم النفس فهما ناقصا مشوها، والتى تكون مادتها من التعصب والجمود، وسوء الفهم وضيق الأفق. واضطهاد المخالفين وإعانتهم. وقد أثارت المبادئ حروباً صليبية فى العصر القديم. وحروباً فاشية ونازية فى العصر الحديث.

ولازم الفشل التجربة الانسانية طوال العصور فى اتخاذها المبادئ قوانين وقوى حركتها وحاطها التعصب، واستغلتها الأهواء والميول، وتصرف فيها الانسان بما أخرجها عن دائرتها الأمينة اما اتباعاً لبواعث فى النفس تجاهلتها المبادئ واما تلبية لنداء التطور الذى يسير الإنسانية إلى مصيرها.

وفى غاية الديمقراطية الجديدة ستكون المبادئ فى خدمة الإنسان كمثل عليا لا تحكم بالسلطة الباطشة وستكون الحرية فوق مرتبة المبادئ لأنها الممثلة للانسان. وإن كان واضحاً أن الحرية بدون المبادئ لاتعنى إلا الفوضى والتحلل، فتحن فى مآزق دقيق وسنعلن حتماً إذا رفضنا تمثيل المأساة القديمة ومحاولة البحث عن غاية أخرى، والمغرض وحده هو الذى يرمينا بالتحلل، والفوضى، على أنه إذا قدر علينا يوماً ما أن

نفاضل بين مبادئ جاملة وظلم واستعباد وبين حياة حرة وتحلل وفوضى فإننا سنختار الكفة الثانية وهى ما نعتقد أنه أخف الضررين . .
وأظن أن أنصار المبادئ يوافقوننى على أن الإنسان عندما يكون قويا ولا ينقصه إلا التوجيه فإن ذلك يكون أسهل مما لو تيسر له التوجيه دون القوة ففى الحالة الأولى يكون من السهل أن يؤمن بالوجهة الصحيحة بعد اقتناعه ، ولكن فى الحالة الثانية يكون التوجيه كالتية الطيبة لعمل لا يتفد أبداً .

ليس الشر قويا ، كما يقدره بعض الناس ، إن قوته هى فى الحقيقة ضعف النفس والضعف فى ذاته أعظم الشرور وأفضل الطرق لمحاربته تكون فى ميدانه الأسمى ميدان النفس ، وليس فى صوره الخارجية التى يعرفها الناس .



وثمة ناحية أخرى للموضوع فنحن قد برهنا على صلاحية هذه الغاية بالأدلة السلبية أى بإظهار الفوضى التى أصابت العالم من جراء عدم اتباعه لها . ويبقى أن نبرهن على صلاحيتها من الناحية الإيجابية أى بالنظر فيما يجنيه العالم من الخير العميم إذا هو وضع هذه الغاية نصب عينيه وسعى إليها وعمل لها . .

عندما وضع «كانت» هذه الغاية . كان يريد أن يوضح هدف الحضارة الأوربية وغايتها . لكن الأم الأوربية لم تؤمن بهذا الهدف إيمانا تاماً . فطبقت بعض نواحيها ، وأهملت البعض الآخر . ونستطيع أن نقول إن كل ما فى الحضارة الأوربية من جمال ورواء هو نتيجة لاتباع هذه الغاية . . وكل ما فيها من شر وإثم وطغيان واضطراب هو نتيجة

لخالفتها فالحرية والتسامح ، وتقدير الكرامة البشرية لكل فرد لغير ما سبب سوى أنه إنسان ومهما كان جنسه ودينه ، وبلاده ، صغيراً أو كبيراً ، غنياً أو فقيراً رجلاً أو امرأة إنما هي تطبيق لناحية من نواحي هذه الغاية . كما أن الحروب والاعتداءات ، والأثرة ، هي صفات تنافى روح هذه الغاية وهي مبعث شرور أوروبا . . ومصدر شكواها . .

لقد وصل العالم إلى درجة عظيمة من الرقى الاجتماعى بفضل اتباعه لبعض أهداف هذه الغاية . ولو اتبع أهدافها السياسية لاستكمل رقيه ، وتمدينه . . وليس مما يعيب هذه الغاية أن أوروبا لم تنفذ ما تقضى به فى بعض النواحي وبصفة خاصة فى الناحية السياسية .

ويقضى أن العالم لن يتقدم ما دام بعض الناس ، أو بعض الدول ، تؤمن باستعباد الإنسان وتسخير واستغلاله وتعالج نقص الحياة بالعقاب . والبطش والانتقام . . وتمسك بالنظم الجامدة والتقاليد البالية ، وتجاهل أن الإنسان فى جميع الحالات يجب أن يكون ، بذاته وفى ذاته ، الغاية التى ليس وراءها غاية . .



هذه هي الغاية أما الوسيلة إليها فكثيرة متعددة . . فهناك الوسيلة السياسية من ضمان الحريات وكفالة الحقوق السياسية وهناك الوسيلة الاجتماعية من تربية سليمة وبيئة صالحة وهناك الوسيلة الاقتصادية من توفير للرغد وتحقيق الوفرة ومحاربة للعوز والحرمان ، وهى كلها وسائل هامة وضرورية سنتناولها بالتفصيل فى الفصول القادمة . ولكننا نريد أن نشير هنا إلى وسيلة أخرى أهم من هذه الوسائل . . وألزم لتحقيق الغاية . . تلك هى تحسين النسل ورعايته من كافة

النواحي البيولوجية حتى نستطيع أن نوجد جيلاً جديداً ، لا يكذب ولا يخدع ، ولا يتافق ، جيلاً قوياً يستطيع أن يحقق ما يؤمن به وينفذ ما يريد . . . جيلاً لا تتحكم في فؤاده وقلبه الأهواء والشهوات ولا تسيطر على ضميره وعقيدته الأوهام والترهات . . . إنه ليكفى أن نلقى نظرة خاطفة على الشوارع التي تعج بالآلاف من المخلوقات التسعة البائسة التي جنى عليها الآباء والأمهات لتأكد من أن هؤلاء الناس أعجز من أن يتحملوا تبعات الحرية الكاملة ، وأضعف من أن يحققوا غاية الديمقراطية الجديدة التي تفترض القوة النفسية والجسمية والبسطة في العقل والإرادة ولا تستطيع الدولة ولا المجتمع مداركة هذه الأخطاء أو إصلاح وجوه النقص .

فإذا كان أبناء هذا الجيل ينوءون بوزنة سيئة تثقل كواهلهم وتهبط نفوسهم . . . وإذا كانوا قد دفعوا الكثير من هنائهم وسعادتهم ثمناً لأخطاء الآباء والأمهات وتكفيراً عن ذنوب لم يقترفوها ، فمن الواجب عليهم أن لا يحملوا أبناءهم هذه التركة الثقيلة وأن يكونوا أنبل وأشرف فيعمل كل واحد منهم على أن يكون ابنه خيراً منه وحفيده خيراً من ابنه ، فإذا تحقق ذلك أجيالاً متعاقبة . فسيكون أعظم ضمان لتقدم الإنسانية ، ومالم يتحقق ، فإن الوسائل السياسية والاقتصادية لا تجدي إلا فائدة محدودة .

يجب أن يسأل كل واحد نفسه ، وهو يقف على عتبة الزواج المقدسة : هل في نيته أن يقذف العالم بمخلوقات مشوهة ضعيفة ؟ وأن يزيد في آلام المجتمع ومشاكله وأن يخلف وراءه أمثلة حية للمعجز والجن والعوز والجهل والخوف والذل ؟

يُدْهِنَانَا حَقّاً عَدَمُ الْاِكْتِرَاطِ الَّذِي يَقَابِلُ بِهِ النَّاسُ الزَّوْاجَ وَالنَّسْلَ
فَلِمَنْهُمْ لَا يَكْلِفُونُ أَنْفُسَهُمُ التَّفَكِيرَ فِي تَبْعَاتِ هَذَا الْعَمَلِ الْعَظِيمِ الَّذِي
يَقْدُمُونَ عَلَيْهِ ، فَإِذَا أَثْمَرَ هَذَا الزَّوْاجُ ثَمَرَتَهُ أَطْفَالاً ضَعِيفاً هَذَا لَمْ
يَعْرِفُوا مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ سِوَى مَا تَقْضِي بِهِ الْغَرِيزَةُ . فَهُمْ
يَمْنَعُونَهُمْ مِنَ اللَّعِبِ بِالنَّارِ وَيَدْفَعُونَ عَنْهُمْ الْمَوْتَ . وَلَكِنَّهُمْ لَا يَدْفَعُونَ
عَنْهُمْ الضَّعْفَ وَيَجْهَلُونَ جَهْلًا تَامًا النُّوَاحِيَ النَّفْسِيَّةَ وَالْاجْتِمَاعِيَّةَ فَلَا
عَجَبَ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا نَشَأَ أَطْفَالُهُمْ نَشْأَةً سَيِّئَةً وَإِذَا سَادَتْ نَفْسُهُمُ الْأَثَرَةُ
وَالْأَنَانِيَّةُ وَالْكَذِبُ وَالْمَلَلُ وَالْفَوْضَى وَعَدَمُ مَعْرِفَةِ آدَابِ الْمَجْتَمَعِ أَوْ
التَّقِيدِ بِهَا .

نَحْنُ لَا نَطْلُبُ مِنْ كُلِّ أَبٍ أَنْ يَكُونَ عَالِماً فِي التَّرْبِيَةِ أَوْ خَبِيرًا فِي
عِلْمِ النَّفْسِ ، فَإِنَّهُ يَسْتَطِيعُ بوسائل سهلة أَنْ يُوَدِّيَ وَاجِبَهُ نَحْوَ أَطْفَالِهِ ،
فَفِي جُلُوسَاتِ الْوُجِبَاتِ الثَّلَاثِ مِثْلًا يَجِدُ مَنَاسِبَةً طَيِّبَةً لِكَيِ يَفْهَمَ أَبْنَاءَهُ
وَيَفْهَمَهُمْ بِالتَّالِيِ مَا يَشَاءُ بَعِيداً عَنْ طُرُقِ التَّعْلِيمِ وَأَسَالِيِبِهِ وَيُمْكِنُهُ أَنْ
يَذْهَبَ بِهِمْ إِلَى الطَّبِيبِ مَرَّةً كُلِّ شَهْرٍ . فَلَا يَحْتَاجُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى زِيَارَتِهِ
لِعَمَلِ عَمَلِيَّةٍ أَوْ لِحُلْعِ ضَرْسٍ . . وَهُوَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَطْمَئِنَّ عَلَيْهِمْ فِي
الْمَدْرَسَةِ بِمُقَابَلَةِ أَسَاتِذَتِهِمْ وَسؤالِهِمْ عَنْ نَقْطِ الضَّعْفِ فِيهِمْ ، وَمَعْرِفَةِ
أَصْدِقَائِهِمْ فِي الْمَدْرَسَةِ وَمَدَى تَأْثِيرِهِمْ .

وَبِمِثْلِ هَذِهِ الطَّرِيقِ السَّهْلَةِ تَسْتَطِيعُ الْأُمُّ أَنْ تَقُومَ بِنَصِيبِهَا فِي تَرْبِيَةِ
الطِّفْلِ فَتَعُوْدُهُ مِثْلًا كِرَاهِيَةِ الْكَذِبِ وَالنِّفَاقِ وَتَأْخُذُهُ بِعَادَاتٍ مُنَظَّمَةٍ ،
تَبْدُو تَافِهَةً ، وَلَكِنَّهَا عَظِيمَةُ الْقِيَمَةِ فِيمَا بَعْدَ كَأَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى نَفْسِهِ فِي
لِبْسِهِ وَتَرْتِيبِ حَجَرَتِهِ ، وَكُلِّ مَا يَسْتَطِيعُهُ وَأَنْ يَنْظُمَ أَوْقَاتَهُ وَيَحَافِظَ عَلَى
مَوَاعِيدِهِ . . وَتَحْمِلُ قِسْطَهُ مِنَ الْمَسْئُولِيَّةِ ، فَإِنْ هَذِهِ الْعَادَاتُ سَتَكُونُ

الحارس الأمين . والحصن الحصين للطفل فى فترات المراهقة الحرجة
وفى وحدة الشباب والطلب العصبية . .

إذا صح ما يقولونه من أن الإنسان مسير لا مخير ، وأن مصايره
محفوره على جبينه ، ومرسومة على كفه . . بأساير وخطوط يقرأها
علماء القراسة ، فأقرب من ذلك وأصح أن نقول إن الإنسان مسير فى
الحياة بأثر والديه ، وما غرسا فى نفسه من طباع ، وما نميا من ميول وما
أورثاه من مزاج . إن الرجل ينظر إلى الناس فى المجتمع بنفس النظرة
التي كان ينظر بها طفلا إلى المنزل وإلى والديه ويطبق عليه ما سبق أن
طبقاه عليه . . وهذه هى الأهمية الخاصة للطفولة . . وليست تعليم
القراءة والكتابة . فإن تربية الوالدين هى التى ستقرر مصير الرجل
وهل يكون شجاعاً أو جباناً صادقا أو كاذبا ، صريحا أو منافقا ، ماضيا
أو متردداً خجولا منعزلا أو جريئا اجتماعيا وتلك نواح لا تخطر لكثير
من الآباء والأمهات . . ولو فكروا فيها لعرفوا قداسة المهمة الملقة
على عواتقهم . .

* * *

إن اتخاذ هذه الغاية . . واستخدام هذه الوسيلة لا يزال بعيداً ،
ليس عن مصر فحسب ، ولكن عن معظم بلاد العالم ، وليس من
الضرورى أن نبليغ هذه الغاية الآن . . وربما لا نبليغها كما لا نبليغ
الكمال المنشود . . ولكن المهم هو أن نسير فى طريقها . . فإذا لم
تبليغها فى المستقبل ذرية جيل لم يزل فى الإصلاص ، فانها على كل
حال ستكون أفضل ، وأرقى وأعظم من آبائها وأجدادها .

* * *

الفصل الثانى

فهم جديد للحياة

ربما يرى القراء فى هذا العنوان مبالغة كبيرة . وقد يهز بعضهم رأسه ويقول «فهم جديد للحياة ، ماذا يعنى بذلك . ؟

ونحن نؤكد للقراء جميعاً أنه ليس فى هذا العنوان أية مبالغة ، وأنها نعنى تماماً دلالة هذ الألفاظ الثلاثة ، فإن فهمنا للحياة - إن كان ثمة فهم - فهم خاطئ أو هكذا نراه إذا قسناه بمقياس غايتنا ، كما أنه ليس من البعيد أن لا يكون لنا فهم خاص أو مذهب معين فى النظر إلى الحياة ، والحكم عليها وأنها إنما نستعيد المذاهب المتباينة وتقمص اللبوس المختلفة وإن كنا فى هذه الحالة قد اتخذنا مذهباً وهو الارتمجال والحيرة وعدم الثبات على قاعدة أو الإيمان بفكرة وهو ما لا يقل عن المذهب الخاطئ ضرراً وفساداً .

والحقيقة أن هاتين الحالتين موجودتان فثمة فهم قديم خاطئ للحياة يتمسك به بعض الناس ، إما لزيغ فى نفوسهم وضعف فى أفئدتهم ، وقصور فى مداركهم . وإما للرعاية المطلقة التى يحيطون بها كل قديم وهذا أحدها ، وثمة ذلك المذهب الثانى من الحيرة والتبليل الناشئين من استبانة البعض الآخر من الناس عقم الفهم الأول ومحاولتهم الوصول إلى فهم جديد ومذهب واضح .

أما الفهم الأول الخاطئ للحياة فقد تحدر إلينا من فهم الشرق لها .

فقد أدرك الشرق منزلة النفس . وكانت فلسفته جوهرية تقوم على اللب دون القشر والجوهر دون العرض ولكنه أخطأ فى ناحيتين الأولى أن معرفته للنفس كانت ضيقة وقاصرة . والثان وهو وليد الخطأ الأول ، أن الوسائل التى التجأ إليها لإصلاح النفس وتقويتها كانت وسائل تحقق الفهم الضيق للنفس من مران قاس . وتحديد للحرية . وإقامة سور من التحريم وسد الذرائع ، وتوقى الفتنة ، وهى أمور لوحظت فى قديم تاريخ الشرق وحديثه ، ولم يلبث أن انتهى به الحال إلى أن قلب الأوضاع فاتخذ من الغاية وسيلة ، ومن الوسيلة غاية كما يقضى بذلك مبدأ انحطاط القيم فصار همه استعباد النفس ، وتشويه الحياة .

وربما كانت هناك وجهة نظر أخرى أخذ بها الشرق فمن المعقول أنه فى مغالاته للنفس ، حسب حساب ما بعد الموت ورأى أن الحياة الأخرى هى الحياة الباقية وأن حياتنا الدنيا إن هى إلا نقلة ومعبر . ولا بد أن الإيمان بذلك قد استلزم من الناحية العملية إهمال الدنيا ، وعدم الاكتراث بالحياة . لأن الشرق وإن اتخذ المبدأ الذى يقول «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً» فإنه لم يستطع أن يحقق إلا الشطر الثانى منه .

هذا الفهم الذى هو فى حد ذاته خاطئ . زائداً الآثار السيئة التى أضيفت إليه فترة الاضمحلال السياسى . والتقهقر الاجتماعى محاور الشعور بالحياة ، وجعل الناس يعيشون بلا تفكير ، ويشعرون أنهم أعجز من أن يحققوا لأنفسهم ما يصبون إليه من حياة وأورثهم من الرضا بالأوضاع الخاطئة . . والإسلام إليها ما يحول دون إصلاحها أو الثورة عليها . وهم بصفة عامة يشعرون أن مصاير الحياة ليست فى

أيديهم وأن مقدراتها تعطى وتوهب ولا تؤخذ أو تغتصب . وقد نجد
مصدق ذلك عشرات من الأمثال والحكم يستشهد بها الناس في
فضل القناعة والرضا أو لوحات من الشعر يكتبون فيها
ملك الملوك إذا وهب لا تسألن عن السبب
الله يعطى من يشاء قفف على حد الأدب

* * *

وأما الارتجال والتخبط وعدم التقيد بفكرة خاصة أو اعتناق فهم
معين فانه يعود إلى ظهور فساد المذهب القديم وعدم استساغة الكثير
من الناس له ، وتأثرهم بالفهم الغربى مع عدم تمكنهم فى الأوضاع
الحالية من تنفيذ ما يقضى به هذا الفهم . بل وربما عجزوا عن فهم
بعض مراميه وأغراضه .

* * *

ويقوم الفهم الغربى للحياة على تقديس « النفس » أيضا وإن ظن
بعض الناس غير ذلك ولكن الغرب فهم جزءاً من النفس ، هو الجزء
المقابل لما فهم الشرق . ولجأ إلى الوسائل التى تلائم هذا الجزء من
حرية ، وعلم واستغلال طليق لكافة المواد .

والخطأ الذى وقع فيه الغرب هو نفس ما وقع فيه الشرق فإن
اقتصاره على ناحية واحدة وتجاهله الشطر الثانى من النفس يعرضه
لأن يفرض هذا الجزء الواحد ديكتاتورية مطلقة ينعدم فيها التوازن
الذى يتأتى من وجود جزء مقابل ، يحقق مع الجزء الأول ، وحدة
الإنسان وبالتالي يهدده بأن تنتقل الغاية والموضوعية من الإنسان ،

والحياة إلى الأساليب والوسائل كما حدث في الشرق وكما يحدث الآن في الغرب من استخدام العلم والصناعة في التدمير والهلاك .

ولاشك أن كلا من الفهمين خاطئ ، له اضراره . وقد يكونان على درجة واحدة من الفساد من وجهة نظر الغاية العامة ، ولكنهما في فهم الحياة بالذات يختلفان فالغرب قد اعتنى بالخطر الحيوى من النفس واختار الجزء المشرق المضي منها ، بينما اهتم الشرق بالجانب الأخرى عنها وخاض غبار عالم من الإيهام والغموض فلا شك أن فهم الغرب للحياة يفضل فهم الشرق . وإن كانا في النهاية يشتركان في أن خطراً يهددهما يأتي من إسراف كل منهما في ناحية واحدة وعدم اهتمامه بالناحية الأخرى ، ويتمثل هذا الخطر للشرق في شكل الموت والعدم والخمول ، بينما يتمثل للغرب في صفة الانفجار والتوسع والتضخم ، فالهنود يستعبدون باسم الدين وينحط مستوى حياتهم تحت سلطة التقاليد حتى يقودهم ذلك إلى الموت البطيء ولكن الأوروبيين وإن عاشوا حياة طيبة إلا أنهم معرضون دائماً لعوامل الشطط كالحروب وما إليها من غارات جوية وتقلبات اقتصادية .

وقد استطاع الغرب بفضل مجهوده الجبار ، وعمله الدائب في سبيل الحياة أن يستخدم موارده الطبيعة ويسخر القوى والعناصر ، فحبس البخار ، وأجرى الكهرباء على الأسلاك والتقطت الموجات التائية فظمها وحملها رسائله ، وصوره ، وكلامه ، ورفع مستوى المعيشة إلى درجة لم يشهدها العالم من قبل واتاح للعمال والفلاحين أن يتمتعوا بطراز من الحياة لم يكن ليحلم به الإنسان في الزمن الغابر أو يستطيعه الثرى في العصر القديم لأنه لا يقوم على الشراء والوفّر

فحسب ولكن على العلم والصناعة أيضاً.

والحياة هناك تنمو بقوة، وتتفاعل بإخلاص وتجد الوفرة ،
والإيجاب، والحركة فى كل شيء والشباب يحسن اللهو ، كما يحسن
الجد وهو يحب بإخلاص ويكره بإخلاص وله ذوق خاص . وعقيدة
واضحة ولا يخشى الحياة أو يخجل منها .

وأهم من ذلك أن هذا الفهم للحياة قد تأصل فى الغرب وأصبح
فطرة ثابتة تظهر فى كل حركة وسكنة . فى اللبس والأكل والشرب ،
وفى تنسيق المنزل وتقسيم الوقت، وفى الحرص على اللهو وحسن
الاستمتاع بالحياة، وفى تجزئة العمل وتنظيمه، وفى الرياضة
والموسيقى، والآداب والشعر وفى الحرية الممنوحة لكل فرد .
والاحترام المتبادل بين الجميع .

ومن عجب أننا نجد رغم التمسك بالحياة، والتشبث بها التضحية
الكريمة تملأ الأفئدة ، وذلك يرجع إلى أن الحياة نفسها هى حياة
المجموع . وليس حياة الفرد، وقد جرت نوااميسها على العناية
بالمجموع . وإهمال الفرد . لذلك فإن الوازع الحيوى يدفع الأفراد فى
الغرب إلى التضحية بحياتهم عندما تستلزم ذلك مصلحة المجموع .
إن الحياة ليست هى المعيشة ، ويجب أن نفرق بينهما . وليس القتل أو
الموت هو نقيض الحياة . ولكن الحياة السلبية أو الذلية هى نقيضتها
والتفانى فى سبيل الحياة هو أعظم عمل حيوى وإن لم يكن شيئاً آخر
غير الموت بالنسبة للفرد . والحياة بعد ذلك ليست أسلوباً واحداً أو
نهجاً ضيقاً ولكنها مطلقة عامة واسعة الميادين ، متعددة النواحي لذلك
يضررب الغريبيون بسهم فى كل شئ ، ويرحلون تحت كل نجم

ويعملون وسط الصينيين والزنج للفن والتجارة والعلم والحكم
ويستعينون بالهزل على الجحد وباللعب على العمل . وكما يخرج
التجار لاستغلال الذهب والمناجم يعمل السياسيون لاستعباد الناس ،
واحتلال بلادهم وتخرج الراهبات لكفاح الأويثة والدعوة الدينية .
وكلها من أساليب الحياة .

* * *

هذان فهمان للحياة ، ونظرتان إلى الأشياء ، ليست نسبتهما إلى
الشرق أو الغرب إلا تقسيماً للموضوع فحسب ونحن نستطيع أن
نقول إنهما يمثلان القديم والحديث ، الماضى والحاضر ، ونستطيع أن
نرمز إليهما بحرفين مثل أ ، ب ومن الخطأ أن نتمسك بأحدهما لأنه
انبعث من الشرق أو ننبتد الثاني لأنه صدر عن الغرب ، لأن الفرق
الشامع الكبير بينهما لا يعود إلى اختلاف أساسى فى الجنس والعرق
والسلالة ، وإنما يعود إلى التسلسل التاريخى الذى قضى على الشرق
بأن يسيطر فى طفولة البشرية وبداءة حياتها وقت أن كان الإنسان
ضعيفاً أمام الطبيعة وقواها الغاشمة فلجأ إلى القوى الغيبية يستظهر
بها . ويستمد منها المعونة والحماية . ونشأت لذلك ميوله الدينية
واهتمامه بنواحيها . ولما تقدمت الإنسانية بمحض التطور الحيوى ،
ونمت بمرور السنين والأعوام وتحنكت بالتجارب والاختبارات ،
تقدمت فى الفهم وحولت اهتمامها نحو الواقع والحياة وجابهت مثل
المشاكل التى يتعرض لها الرجال عندما يتركون وراءهم أحلام الطفولة
وخيالات المراهقة .

وإننا لنجد قصة التطور البشرى تتكرر مرة كل جيل فى نفس كل فرد

فهو يبدأ حياته مثلما بدأت به حياتها من الأوهام والتصورات اللانهائية ثم يتقدم رويداً رويداً نحو الحقائق المجردة السافرة والأوضاع العملية الثابتة، والذي غرس في نفوس أطفال العالم كلهم الميل إلى القصص الخرافية وتصور عوالم لا وجود لها إلا في مخيلتهم هو الذى قضى على البشرية بأن تكون تصوراتها الأولى للحياة دينية ميتافيزيقية وهو الذى أوجد «أزيس» و «هاتور» و «بعل» و «عشتروت» والذي غرس فى نفوس فتیان العالم الميل إلى الخيال، وهواية البطولة هو الذى جعل البشرية، فترة مراهقتها التى يسمونها القرون الوسطى، تهيم بالشرف وتصوغ من تقاليد الفروسية قوانين حياتها ومقاييس أوضاعها. والذي نعى فى نفوس الرجال والشباب، على اختلاف البلاد وتباين الأقطار، ملكة النقد، والاهتمام بالأعمال، وتقدير الحقائق دون الاخيلة المسرفة، هو الذى جعل البشرية تبدأ عصرها الحديث بثورة علمية تجريبية وتحكم على القيم بالأساس العلمى والواقعي.

وفهم من هذا الكلام أننا ننظر إلى الإنسانية كوحدة واحدة. وهذا صحيح، فإن ارتباط الحاضر بالماضي، وبناء المستقبل على الحاضر، وانتفاع الأجيال المعاصرة بتراث الأجيال الماضية هو ما جعل بناء الحضارة صرحاً مرمداً تبدأ أسسه من عهد قدماء المصريين. وتنتهى بالساعة التى نحن فيها وهو فى كل لحظة يكسب كسباً جديداً. . ويضيف شيئاً إلى البناء ولولا ذلك لاقتصرت الحضارة على ثمرات الجيل الواحد، يأتى الجيل الثانى فيعيدھا ثم يموت قبل أن يزيد عليها شيئاً. وهلم جرا فتقف الإنسانية عند أولى خطوات التقدم.

ومع ذلك فمن التعسف أن نفترض أن هذه الوحدة لا تتجزأ، فإن

تشعبها ، واتساعها يسمح بتقديم جزء من أجزائها بينما يتأخر جزء ثان فتتقدم أمة . . وتحمل راية الحضارة - بينما تخمل أخرى ويكون قصارى جهدها أن تتبع الدولة الأولى . . .

فإذا كان الفهم الأوربي للحياة يمثل الدرجة الأخيرة للتقدم الإنساني ، فإن معنى ذلك أننا مسيرون إلى اعتناقه . . لا نستطيع لهذا التقدم وقفاً ، كما لا يمكن لأحد إيقاف مرور الأعوام وكر السنين وذلك عامل لم نشر إليه من قبل ولم نقدره فيما سبق . ومن حسن حظنا أن يعمل للتقدم والرقي . وأن يأخذ وجهته شطر الغاية التي تطلبناها . ورأيها أحكم الغايات وأسمى الأهداف ، فأبناء هذه العصور يقضون الفترة الذهبية للبشرية ، فترة بلوغ سن الرشد وعهد الرجولة . وهم يستطيعون أن يحققوا غايتهم فى جو ملائم مناسب لم يتح لمن قبلهم ، وقد لا يتاح لمن بعدهم . ولو اتجه هذا العامل وجهة غير هذه الوجهة لما استطاعت البشرية له دفعا أو وقفاً . ولما تمكنت من تحويله وتوجيهه كما أن البشرية نفسها لو أرادت تحقيق غايتها الجديدة فى العصور الوسطى أو قبل العصور الوسطى لما استطاعت لأن الحقبة التى كانت تمر بها وقتئذ لم تكن ملائمة لتحقيق هذه الغاية .

وليس معنى ذلك أن هذا الفهم الحديث للحياة فهم صائب يسلم من النقص ويبرأ من الخطأ . وقد سبق أن بينا نقطة الضعف فيه وما جره عل البشرية من متاعب . ولكن معناه أن المصير سيكون فى حدوده بصفة عامة ، ولمدة طويلة من الزمن ، وأن لنا حرية كبرى فى أن نعالج الأخطاء داخل الحدود العامة . ولكننا لا نستطيع تغيير هذا الوضع ، أو العودة بالإنسانية إلى العهود الماضية كما لا يستطيع الرجل

أن يعود طفلاً . . ولقد شقت الإنسانية طريقها نحو التقدم بدمائها وعانت عواقب الحياة وعقباتها على قصور يدها وضعفها، وحاربت فى سبيل الانتهاء إلى غايتها الأوهام والترهات والخرافات، كما يحارب البطل فى القصة الخرافية التين ذا المائة رأس، والغيلان والمردة . ومن الطبيعى أن يوهنها النضال وتشخنها الجراح، ولقد حدث أكثر من مرة أن ضلت البشرية طريقها، واضطرت إلى أن تسلك الطرق المعوجة، والسبل الشائكة ولكنها تتحرك دائماً، ولا تقف أبداً . . وتنتهى إلى غايتها وهدفها وإن طال الطريق .



إن فهم الحياة خلال غايتها يحتم علينا أن نتخذ عدة مبادئ أولها أن تكون الحياة للإنسان، ولا يكون العكس، وهذا رغم أنه يبدو بديهياً جداً من الوجهة النظرية إلا أن تحقيقه شاق جداً من الوجهة العملية، فالإنسان يأتى إلى الحياة على غير إرادته . ولو كان من الممكن أن يستشّار الإنسان قبل الولادة، وأن يكشف له غيب المستقبل لما ولد أناس كثيرون يعلمون أنهم سيعملون للشقاء طيلة حياتهم ولاختار كثيرات من النساء الدميمات أن يكن رجالاً أقوياء . . . ومن اللحظة التى يولد فيها الإنسان يبدأ استرقاق المجتمع له، ففى صغره تفرض عليه تربية تحدد مصيره ومستقبله، ومع ذلك فلا يأخذ فيها رأيه، ولا تراعى فيها مواهبه وميوله، ولكن ميول الوالدين وثقافتهم ثم يتأثر بعد ذلك بما فى المجتمع من آلاف العوامل التى تسوقه فى قوة التيار، المدرسة، الزملاء . . . البيئة الاجتماعية التى ولد فيها ثم أخيراً العمل الذى لا يتوقف على مزاجه وقدرته،

ومؤهلاته . ولكن على ييشته ، ومتزلة والديه وراثتهما ودرجة تملقه للنظام القائم . وتطفله على ولاة الأمور وكبار التجار والرأسماليين وغيرهم من الذين يحكمون ميادين الاقتصاد بروح تجارية جشعة ويدافعون عنها بما فى أيديهم من قوة وصوله .

ولقد يحسب الإنسان ، فى مصر مثلاً ، أنه مسير بإرادة سبعة عشر مليوناً هم تعداد المصريين . بل بإرادة سكان العالم كلهم الذين يتأثرون بطريق غير مباشر فى أحوال ، وأهلها بل وإرادة ملايين من أهل الأجيال الغابرة منذ بدأ العالم الذين تحللت جشتهم فى الأرض منذ عهد بعيد ولانزال وراثتهم العقلية والجنسية تؤثر فى الأجيال المعاصرة .

ربما يكون لك إسرافا فى الخيال ، ولسنا فى حاجة إليه لكى نستشعر قسوة النظام والمجتمع على الفرد ، ويكفى أن ننظر إلى التلميذ فى المدرسة ، وإلى الموظف فى الديوان ، وإلى الفرد بصفة عامة فى المجتمع لنرى أن كفة المدرسة والديوان والمجتمع ترجح باستمرار رجحاناً كبيراً ، «والناظر» و«الرئيس» لا يستمدان نفوذهما من قوتيهما البدنية . وليس قلمهما الذى يعاقب التلاميذ ويرفت الموظفين حرية مسممة أو سلاحاً سرياً ولكن النظام هو مصدر قوتيهما . والمجتمع الذى يقف وراءهما ويناصرهما هو الذى يسحق إرادة الفرد ويلاشيه فى طيات الجماعة .

لو تيسر للإنسان أن يستشرف المجتمع من عل ، وأن يستشف نفوس أفراداه أو يكشف عن العوامل الهدامة والقوى الخفية لدعش . . فما أكثر النفاق ، وما أفظع الحسد وما أفحش الظلم وما أبشع

البغضاء . . إن الثورات والاضطرابات والقلق ليس إلا آثاراً ظاهرة تنبئ عما فى المجتمع من تعفن وتخثر وفساد واضطراب وإسواف يمزق كيانه . أن الفرد المتوحش يتمتع فى كثير من الأحيان بما لا يتمتع به الإنسان المتمدين فهو يحارب عوائق الطبيعة ويتحمل شظف العيش ، ولكنه يحس أنه سيد الغابة ، وأنه حر فى أن يفعل ما يشاء فى حدود قوته . وأن إرادته هى قانون الغاب . والإنسان فى المجتمع على فرط قوته لا يتمتع بشيء من هذا لأنه سخر هذه القوة ضده ، وشاد بها هيكلاً صناعياً فظيعاً باعه حرته ، وضحى بإرادته على مذبح الراحة والرفاهية ناسياً أن الحرية والإرادة ثمن باهظ لا يمكن أن يكافئ الراحة والاستمتاع لأنهما وحدهما ، ضمان كل راحة ، وكل سعادة . .

والغريب أن كل واحد يشكو ، فالمدرس الذى يظنه التلميذ حاكماً بأمره والمدير الذى يظنه موظفوه مطلق اليدين . حر العمل . محكومان هما الآخران بقوة النظام الذى وإن بدأ بغمار الناس وغوغائهم إلا أنه ثنى بكبارهم وعظمااتهم ، وسيطر على الذين خلقوه وأقاموه .

يجب أن نزيل من المجتمع هذه العقبات التى تسد طرقه ومسالكه وإنها لمهمة شاقة شاقة . . يجبن أمامها معظم الناس فيحجمون ويرضخون للواقع ، ويرى الآخرون أن التفكير هو أس المصائب . وأنه لوراض الإنسان نفسه على الرضا بالواقع لما شكاه بعد ذلك أو تدمر وقد يكون ذلك صواباً ولكن ليس بالنسبة للإنسان ، فليس هذا التفكير بالتفكير الإنسانى . إذ يجب أن يشعر الإنسان ويحس .

ويجب أن يغضب ويثور . . ويقدر عمله لازالة شكاته . وتحقيق رغبته بقدر ما يرتفع عن مستوى الحيوان والجماد .

إن شيوع فكرة «الحياة للإنسان» بين الناس واعتناقهم لها كمبدأ مقدس هو أهم نواحي الموضوع لأنه سيحقق الحرية للتلميذ في المدرسة والموظف في الديوان . . والفرد في الأسرة والمواطن في الدولة . . وسيحارب كل أنواع الإرغام التي لا مبرر لها . وسيسهل على كل فرد أن يصوغ حياته كما يشاء وأن لا يلقى في ذلك من التحكمات والصعاب والموانع ما كان يلقاه قديماً . . وليس ذلك سهلاً لأنه وإن كان كل واحد يشكو ويتململ من النظام القائم . . وينادى بهذا المبدأ لنفسه إلا أنه يتردد في منحه للآخرين وتطبيقه عليهم . ويثور عندما يطلب منه التضحية في سبيل تنفيذه . وهو كذلك يجين عن الثورة على الوضع الاجتماعي حتى ولو كان لمصلحته لآلاف العوامل النفسية والعملية وعشرات الروابط الدقيقة التي تربطه بالمجتمع . . وهذا الاستسلام هو الوقود الدائم لآلة الفساد والهدم في المجتمع والسبب الأول في فشل الإصلاحات التي ينادى بها الحكماء وتقوم بها الدولة .

فإذا نجحنا في أن نجعل كل واحد يؤمن بهذا المبدأ لنفسه ولغيره إيماناً يبعثه على العمل . ويدفعه إلى التضحية والإيثار فإن معظم مهمتنا يكون قد تمت بنجاح لأن إيمان الناس بهذا المبدأ هو الشطر الحيوي للموضوع ، وهو أيضاً الأساس الذي ستقوم عليه إصلاحات الدولة وأوضاع المجتمع فترسخ وتثبت .

وهذه الإصلاحات يجب أن تشمل تحسين النسل ، والتربية

ومحاربة القيود والأغلال الاجتماعية، والترهات والخرافات التي تسترق الأفهام، والفقر والحرمان الذي يبعث المهانة وينحط بالحياة إلى مستوى بشع مروع.

إن الذى ينقص العالم الآن هو الإيمان. والتوجيه وليس القوة أو وسائل التنفيذ. فقد فتح العلم للإنسان آفاقاً لا حد لها للاستثمار... ولو استغلت القوى التى بذلت فى حربى ١٤ - ١٨، ٣٩-٤٥ فى سبيل البناء لا الهدم. والخير لا الشر. والتعاون لا التنافر... لجعلت العالم جنة وارفة الظلال. وافرة الأثمار...

وليس هو أيضاً بمضطر لأن يدفع ثمن التقدم والتمدن من حريته وإرادته. ففى الاتفاق مجال يغنى عن الاختلاف وفى العدل متسع لمنح الناس كافة الحقوق وفى تضحية القلة ببعض امتيازاتها ما بهم الكثرة وفى تحديد الحقوق والواجبات على قواعد المساواة والتقدير المتبادل ما يكفل حسم عدوان طائفة على أخرى. واستغلال البعض للبعض واستعباد الأغنياء للأقوياء للفقراء الضعفاء.

* * *

ومبدأ آخر يحتمه علينا فهمنا للحياة تبعاً لغايتها. ذلك هو أن نحدد المقاييس التى نقيس بها القيم والأوضاع بثلاثة مقاييس : الأول : المقياس العلمى، والثانى المقياس الدينى، والثالث : مقياس الشرف...

إن ميزة العلم التى لا تبارى هى إجماع الناس عليه، وعدم اختلافهم فيه فلا يناقش أحد فى أى شعب من الشعوب إحدى

مسائلاً لطرح أو الجمع بينما تختلف الشعوب كل الاختلاف فيما لا يقوم على العلم كالمعتقدات الدينية والتقاليد الاجتماعية وغير ذلك . . .

وقد سبق أن أوضحنا خطأ اعتبار العلم غاية أو إحلاله مكان الإنسان أو حتى الإسراف في الاعتماد عليه مع تناسي النواحي الأخرى للنفس الإنسانية ، وأشرنا إلى ما يعانيه العالم الحديث من المتاعب والمشكلات . ويهمننا أن نكرر ذلك هنا وأن نؤكد للقاريء أن قيمة العلم محدودة دائماً وأنه ليس إلا ميزاناً فحسب . . .

ومع أن العلم مقياس دقيق إلا أنه يعجز عن تقدير الشطر الثاني للنفس ولا يستطيع قياس عوامله أو تقدير انبعاثاته أو تحليلها إلى عناصرها الأولية . إنه لا يفسر لنا مشكلة الحياة ، ولا يوضح لنا مسألة الخلود بعد الموت فضلاً عن الموت نفسه ثم هو لا يعنى فى كثير أو قليل بالشرف والقيم الأخلاقية . . .

لقد كانت هذه المسألة مثار نزاع بين الدين والعلم واعتقاد كل منهما أنه وحده الذى يحل له الحكم والفصل فيها ، وما من شك فى أن كلا منهما قد أسرف فى ظنه . . وأخطأ فى أدوار هذا النزاع الذى لا يعنينا الآن أن نسرد أطواره ومراحلها ولكن يعنينا أن نصف له العلاج ، ومن العجيب أنه سهل حين فالعلم يختص بالفصل فى الكيفيات والدين يختص بالفصل فى الماهيات . وهو تقسيم لا تقتصر مزيته على الإصلاح والبساطة ، ولكنها تعود أيضاً إلى تطابق الاختصاصات فالعلم يستقريء ويستنتج ، ويبحث فى الظواهر والأعراض والأسباب والعلل . بينما يفرض الدين العقيدة على الناس ويوحى

إليهم الإيمان، ويفسر لهم بطرقه الخاصة سر الحياة ، والخلود بعد الموت ووجود الله .

وكل محاولة لتعدى هذه الاختصاصات لن تكون إلا إعادة لتجربة مارسها العالم طوال تاريخه ، وانتهى بعد الاختبارات القاسية والمحن والتجارب إلى فسادها وضررها . ولن تفيد الدين ، والعلم . . . ومن العيب أن نقول إن «علم النفس» يحدد لنا مبادئ الفضيلة والخلق، كما أنه من العيب أن نقول إن ديناً ما له صفة خاصة تؤهله لاقتحام ميدان العلم إذ أن الدين في جوهره وحقيقته يقوم على الإيمان وطبيعته غير طبيعة العلم، ويدور بصفة أساسية حول مشكلتي الألوهمية والخلود، وإنما تختلف الأديان بمدحها للعلم أو معاداتها له وفيما عدا ذلك فإن الدين إذا عالج مسائل العلم بالروح الدينية فإنه يجعل من الطب موضوعاً للأرواح الشريرة والتماثم ومن التاريخ علماً يقوم على الرواية والخرافة ، كما حدث فعلاً في التصورات الدينية للعلم في كل الشعوب ، فإذا قيل إن في بعض الأديان علاجا علميا . فإن معنى ذلك أنه ليس من صلب الدين .

ذلك هو فصل المقال في اختصاصات العلم والدين . وإذا كان يجب علينا أن نزيد على ذلك شيئا فهو أن العلم تزعم الحياة في أوروبا وتفرد بالسيادة فجلب خيرا كثيرا ، وسبب شرا كثيرا . أما عندنا فالحاجة ماسة إلى المقياس العلمي ولم يتسبب الضرر عندنا من الإفراط وإنما من التفريط . . وإن أناسا يتحدثون عن مساوية الأفرات العلمي في أوروبا ويحذرون الشرق منه وإنما يضررون أكثر مما ينفعون ويضعون الأشياء في غير موضعها ، ويخالفون حكمة أولية تقول

«لكل مقام مقال» .

والشرف هو الآخر يستلزم مقياسا ثالثا ، إن الشرف هو الدرجة بين الدرجتين . . . والسبب الذى يصل السماء بالأرض والمنزلة التى تستطيع الماديات والعلوم إذا بلغتها أن تفهم الدين وتسبغها وتتقبلها . . . فله إذا شيء من خصائص الدين ، وأخرى من خصائص العلم اقتضتها طبيعة الحياة لذلك يظهر الشرف أكثر ما يظهر فى «الخلق» و «السجايا» .

وستناول هذا الكلام بتفصيل أوسع فى الفصول التالية ويكفى أن نقول إنه من الضروري أن توجد هذه المقاييس الثلاثة وأن تحدد مهام كل منها بدقة ، حتى لا يجور أحدها أو يعتدى على اختصاص الآخر ، فالأسباب والتأثير والعلل والنظم تنظر إليها بمنظار العلم . والطبايع والسجايا والأخلاق تنظر إليها بمنظار الشرف . والمجاهدات والسماعات والعقائد تنظر إليها بمنظار الدين .

* * *

الفصل الثالث

فهم جديد للدين

لابد أن أولئك الذين رأوا فى عنوان الفصل الماضى مبالغته ، سيرون فى عنوان هذا الفصل هرطقة وتجديفاً ، واستفزازاً لهم . . . وذلك وحده يوضح لنا مدى الضرورة الماسة إلى فهم جديد للدين .

إن دراسة نظرتنا الحالية إلى الدين وموقفنا منه ، هى المقدمة الطبيعية لهذا الفصل ، وبعد عشرة قرون من إغلاق باب الاجتهاد أصبح الدين منطقة حرام لا يصح للفكر أن يتسلل إليها أو يتكلم عنها بغير الأسلوب المعروف الذى تكلم به الآباء والأجداد ، وقد وصل التعصب بالمسلمين وضيق الأفق والجهل فى عصورهم المتأخرة إلى لعن بعضهم بعضاً والاتهام بالكفر والخروج على الملة ، لخلافات مذهبية ، بل وسياسية نافهة ، فكيف بهم إذا ظنوا بأحد ما الجرأة على الدين ، وانتهاك حرمة والمساس بقداسته . . .

لاجرم أن ذلك هو أثر الجهل أولاً وآخرأ . وليس أدل على ذلك من أن الجماهير نالت بمسامحتها عظماء الأئمة ، وكبار العلماء ، فاضطهدت فى بغداد ودمشق والأندلس : الغزالي ، وابن تيمية وابن رشد . وطالبت بحرق مؤلفاتهم فحرق الإحياء ، ومؤلفات ابن رشد ، وسجن ابن تيمية . وكادت الجماهير الحائقة توقع بالأمامين الكبيرين أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين عندما أثارهم «قاص» لم يعجبه

نقاشهما له ، وردهما على ترهاته وقصصه المزيفة .

وكان هذا التعصب هو السجن الذي شاده للدين المؤمنون به وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا . إذا ابتعد المفكرون عن الميادين الدينية الخطرة . ونقضوا منه اليمين يأساً أو خوفاً وسارت الحياة ووقف الدين وجمد على أوضاعه واكتسب صفة كهنوتية خاصة هي أبعد الصفات عن الإسلام ، بل هي على التحقيق مما جاء الإسلام لمحاربته .

* * *

عندما أقرأ القرآن أوخذ ببلاغته وروعته ، والحرية والطلاقة التي تنجلي في أساليبه والسهولة والمرونة التي يعالج بها شئون الحياة الدنيوية والأخروية ، وعندما أراجع سيرة النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين أعجب بالسرعة والإيجاز في كتاباتهم ، والروح العملية التي أدوا بها مهامهم ، والقصد والاعتدال في ميولهم ، والسمو فوق السفاسف والقشور .

كان الدين فكرة وعقيدة . . كان معنوية في أعماق النفس كان صوتا في الضمير . . وإيمانا نقياً خالصا . . وهو الآن أزياء وتقاليد وصحف صفراء وفن معقد مشعب . . ومهن يعيش منها جيش جرار من الفقهاء والشيوخ . .

ترى هل من الممكن أن يعود الدين إلى سابق مجده وعزه إلى صفائه ونقاته . . إلى رونقه وروعته ؟ لا أظن أنه سيعود إلى مثل الفترة الذهبية العظيمة في صدر الإسلام . ولكن أومن أنه من الممكن أن يصير خيراً مما هو عليه الآن .

ومقدمة أخرى لازمة قبل البدء في الموضوع وليست استطراداً ، أو

هى استطراد لازم . وأنا أسميها «حقائق عن الإيمان» وأضعها بكل تواضع تحت أنظار المتدينين بصفة خاصة الذين وإن لم يجهلوا هذه الحقائق والبديهيات الأولية ، إلا أنهم لم يقدروها قدرها ولو فعلوا لوجدوا فيها حلا لكثير من المشاكل وأوجه الخلاف التى تعرض لنا .

لست أعنى بالإيمان هنا ، الإيمان الفردى ، الهادى أو الناصر العميق أو الظاهر . ولكنى أعنى به الإيمان الشعبي ، القوى المتفجر ، الذى يقولون عنه إنه يهد الجبال ، ويغير صفحات التاريخ ، الإيمان الذى يعجب به الناس ويمنيهم إياه بعض الزعماء . ويموه به عليهم زعماء آخرون . .

هذا الإيمان رغم اختلاف أنواعه ، فإن حقيقته وأصله واحد وإن اختلف عمله وأثره . لأن الإيمان لا يعمل بذاته ، إنه «البارود» الذى يدفع الرصاصة بقوة هائلة . . والرصاصة هنا هى الشعوب ، هى المصريون الذين أقاموا الهرم . . والعرب الذين هزموا كسرى وقيصر . . والمسيحيون الذين استعذبوا الموت فى سبيل العقيدة . . والامان الذين تحدوا العالم الحديث . .

إن أهدافهم قد اختلفت لأن «البندقية» كلها يمكن أن توجه إلى أى هدف . ولكن أثرها واحد . فرغم الاختلاف فى العقيدة ، والمشرى ، والزمن فإن أسلوب العمل وطريقته واحدة . كما أن طريقة عمل المواد المتفجرة واحدة مهما اختلفت . وأكبر مثال على مدى دفع الإيمان هو استعذاب التضحية بالحياة ، وهى أثنى شيء يمكن أن يمتلكه الفرد . وقد تحقق ذلك فى جميع أنواع الإيمان التى ذكرناها . .

ويعقب هذا الاندفاع ، الذى يتم عادة بنجاح الفصل الثانى من

الرواية ويصح أن يسمى «هبوط الإيمان» أو خمود الشعلة وابتدائه تبدأ المتاعب والقلق. والفشل والإخفاق إذ تظهر المطامع، والاختلافات التي كانت مصهورة وسط حرارة الإيمان ولم يعن الدعاة بتلافيها وتتجلى الفوضى، والتعدد ونقص النظم والقوانين وجهل الأسس العملية للمشاريع الإنشائية لأن هذا النوع من الإيمان لا يأبه للخطأ أو الصواب. ولا يقيم فكرته على الأسس المنطقية أو العلمية. ولو أقامها على مثل هذه الأسس لما حفل بها الجمهور ولا انتقلت إلى أيدي العلماء والباحثين ولكنه يعتمد على إثارة عواطف الجمهور والدخول إليه من تقط الضعف التي يحسن اكتشافها الزعماء والقادة واستغلال غرائزه التي تدفعه دون رحمة إلى الاعتقاد، كما تدفعه إلى الجنس والغذاء ولا تبالى في ذلك بالخطأ أو الصواب، الحق أو الباطل وإنما همها الأول إشباع جوعها. وتسكين نذاتها.

وهم يقولون عن الحب أنه أعمى. وذلك يمكن أن يقال عن الإيمان أيضاً. فالؤمن أعمى كالمحب. يعجز عن أن يفاضل بين العقائد كما يعجز المحب عن أن يمايز بين النساء وكما لا يستطيع الأعمى أن يفرق بين الألوان. ومن أجل ذلك استغلت هذه القوة الهائلة الإيمان الشعبي، في سبيل الخير والشر البناء والهدم، الخراب والتعمير، وكانت رهن ذكاء القادة وتحت تصرفهم. ومن المؤسف أنهم أساءوا استعمالها أكثر مما أحسنوا، والظاهرة البارزة في ذلك هي الحروب التي تربو أضرارها على فوائدها.

والسبب في ذلك أمران: الأول أن الهدم هو الأسلوب الطبيعي المحبب للجماعات لأنه أسهل من البناء ولا يحتاج إلى تفكير أو إنشاء

والخير الذى عاد على العالم من هذه الطريقة إنما جاء اتفاقاً ، وفى أوقات نادرة عندما يكون البناء فاسداً ويكون علاجه فى الهدم . وهذه هى طريقة الجماهير فإنها تريد أن تعلى شأن الحرية ، فتهدم «الباستيل» . والسبب الثانى ، وهو الأهم أن أبطال الإيمان الشعبى لا يمثلون دائماً الطراز الأرفع من الإنسان . ولقد قال نابليون مرة إنه فى صغره فكر فى أن يكون مخترعاً كنيوتن . واعتقد أنه لو استطاع أن يكون كذلك - وهو ما نشك فى استطاعته له - لنفع الإنسانية أكثر مما نفعها بمواقفه وانتصاراته .

وإنك لتلاحظ فى جل الزعماء الشعبيين صفة مدمرة تبدو ثمرة حتمية لازمة لطبيعة عملهم هى الاستبداد . الذى طالما دمر أعمالهم . وأفسد إصلاحهم .



وفى المجتمع المصرى الآن ، دعاة يعملون لإثارة الإيمان الدينى الشعبى ، ويرون أن ذلك خير طريقة للإصلاح . . ويحق لنا أن نسألهم «أيها السادة . . ماذا بعد الإيمان؟ إنكم تثيرون دماثنا فتثور ، وتدفعون نفوسنا فتندفع ولكنكم لم تذكروا لنا ماذا نعمل ، وكيف نعمل .

ماذا أعددتُم للقواعد والنظم التى لا تقوم على الكلام والحماسة . والتى لا بد إذا أردتم أن تعيش وتبقى أن تركز على قواعد العمران ، ومبادئ الاجتماع وتلائم طبيعة البشر ونواميس الكون ! إذا كنتم ستلجأون إلى التجارب والعلوم والفنون وبصفة عامة إلى العمل بقواعده وقوانينه فهلا دعوتُمونا إلى ذلك وكفيتُمونا مؤونة الطنطنة ، وهلا بصرتُمونا بنواحي ذلك العمل وطرقه ووسائله بدلا من إضاعة

الوقت فى الحماسة الفارغة وهلا حدثمونا عن البيت والتربة ، الحقل والمصنع ، المدرسة والمستشفى ، والحياة العملية بدلا من الكلمات العظيمة الهائلة التى كتتم تطلقونها كالقنابل . .

قد يقولون «سنعمل كل ذلك ولكننا كنا نجمع صفوفكم ونلم شملكم ونثير حماسكم» وعندئذ نقول « . . كلا . لقد انقضى الوقت الذى يرسم فيه الزعماء والحاكمون خططهم وراء الشعب ، وفى خفية منه . إن العمل الآن عمل شعبي . . ولأنتم خير من يدرك ذلك . ونتيجة هذا العمل لا تتوقف على خططكم البديعة الجميلة ولا على مقدار الصواب فيها ، ولكن على درجة إيمان الشعب بها وقبوله لها . . ولقد صورتكم الحياة له من زاوية واحدة تصويراً مغرضاً مشوها .

قد يقولون إن العمل بأسره تافه هين وإنما المهم هو إثارة العاطفة وإيقاظ الشعور وتفهم هذه الأمة أنها خير أمة أخرجت للناس وربطها إلى ماضيها العظيم . . وتقاليدها النبيلة . . وذلك جميل ولا شك . ومما يثير زهونا وغرورنا أن نعلم أننا خير أمة أخرجت للناس . . بيد أن هذه الأفضلية ليست وراثية فى أمة دون أمة . ولا هى وقف على شعب دون شعب وإنما يستحقها من يعمل لها . . ويقوم بحققها . . وعندئذ فإننا نعود إلى العمل وقواعده ونظمه . ثم ما قيمة هذه الإثارة . . أنها ثورة وتهداً . . أنها شعلة وتنطفيء . . وعلى قدر ضوئها الساطع سيعم الظلام . . ويكون أثر رد الفعل .

من حقنا أن نقول لهم ذلك . ومن حقنا أن نصحبهم ونوجههم «أنتم تريدون تقوية الشعور الدينى فهل يأت ذلك بالحماس والكلام والاجتماعات الصاخبة والخطب المثيرة كلا . . هل يأت ذلك بتركيز

العمل فى الناحية الدينية وتقويتها بتلاوة الأدعية وتكلف الخشوع . .
كلا ، ولكنه يأت من تقوية الفرد بصفة عامة وتنمية كل النواحي فى
نفسه ومنها ضمينا الناحية الدينية . . فإن هذه الطريقة تكون طبيعية ،
وتنسق مع باقى القوى .

لا تؤمنوا بالإيمان فقط ، ولكن آمنوا بالإنسان . . إن الإيمان قوى
عمياء تائهة فى بيداء المبادئ . . أنها مادة خام للإيجار أو للاستغلال
، إنه ليأت وقت لا يفضل فيه الإيمان الشعبى الغريزة العمياء .
والسحر الأسود والروحش الطليق فاحذروا أن تطلقوا هذه القوى من
عقالها قبل أن تعدوا مروضها «الإنسان» وقبل أن تضمنوا حسن
استغلالها .

وهذه نقطة الأصل بين المقدمة والموضوع فإن المظهر الأول لغايتنا ،
الذى ليس مما يشجع أنصار الدين على اعتناقها ، والرنين غير
المستحب فيها ، ويعدها المظنون عن الأهداف الدينية تتلاشى كلها
عندما نجد أن الإيمان الدينى يتوقف على الإنسان أولاً . .

وإننا لنستطيع أن نقول ما هو أعظم من ذلك وهو أن الدين نفسه
يؤيد نظريتنا . وإن الله عز وجل قد جعل بنى ادم خلفاءه فى الأرض
ورفعهم فوق كافة الكائنات وكرمهم فى البر والبحر ، وأخضع لهم
كل العوامل ، وجعل الملائكة يسجدون لهم ، وكرتنا الأرضية المعتمدة
التي ليست إلا نقطة عابرة فى المحيط اللانهائى للكون وسط ملايين
الكواكب المشرقة المضيئة . . هى مع ذلك الوجود الحى الوحيد الذى
يحسب له حساب فى هذا الكون كله .

ثم إن فى خلود الإنسان معنى قريب جداً من الغاية الإنسانية بل إن

هذا الخلود هو التعبير الدينى لغايتنا .

* * *

إن الفهم الجديد للدين الذى يتسق مع روح الديمقراطية الجديدة
ويحقق أغراض الدين يشمل ثلاث قواعد :

الأولى : ضرورة الدين ولزومه لثبات المجتمع .

الثانية : تحديد منزلته بدقة وعدم الخلط بينها وبين غيرها .

الثالثة : إعتناء الإيمان الدينى على العاطفة . والولاء القلبي
الطاهر ، وتمثيله المعنويات المبرأة من الأغراض .

وما أظن أحداً يجادلنا فى ضرورة الدين ولزومه لثبات المجتمع
ولاستكمال ناحية العقيدة الهامة ، وربما وجد من الناس من يقول أن
الدين سيزول فى المستقبل ، وأن العالم يستطيع أن يعيش بدونه ،
ولكن واثق من أن الدين سيبقى دائماً وسيزدهر فى أشد الأوقات
حلقة وظلماً وسينقذ العالم حين لا يستطيع أن ينقذه شيء آخر
سواه . . وإن نتصور عالماً بدون دين هو من البعد والصعوبة كتصور
عالم بدون عواطف مكون من أناس آليين من الحديد والمطاط . .

فالقاعدة الأولى ، فما نرى - متفق عليها

أما القاعدة الثانية فإن الديمقراطية تعنى بها الفصل بين ناحية العقيدة
بما فيها من عبادة وسمعيات وخلود النفس ووجود الله ، وبالجملية كل
ما يفهم من كلمة «الدين» التقليدية وبين ناحية النظم الإدارية
والسياسية والاقتصادية التى اتبعت فى عصور الإسلام المختلفة ،
وحججنا فى هذا الفصل أن لكل من هذين الناحيتين منطق خاص

مستقبل : فالدين له منطق الإيمان والتسليم والعاطفة . والعلم الذى يمثل الناحية الثانية له منطق البحث والتجربة والنقد ، ولكل منهما دائرة عمله ، الدين فى الماهيات ، والعلم فى الكيفيات ولكل منهما أداة عمله فى الإنسان للدين القلب والنفس وللعلم العقل والجسم وقد شرحنا وجهة نظرنا فى الفصلين السابقين مما نظن أن فيه الكفاية .

ونحن رغم هذه التفرقة ، نغلب القيم المعنوية والروحية على القيم العلمية أو المادية . . ونرفعها مثلاً علياً تضيء وتهدي ، ورموزاً خالدة للضمير الإنساني . . ولكننا نحذر أعظم الحذر من أن نسلطها بالقوة . . أو نرغم الناس عليها بالقانون لأن قابليات الإنسان مقيدة بما فيه من طبائع ، وما يحوطه من ضرورات ، وهو ليس نقياً ، خالصاً ، مجرداً كالمثل الأعلى ثم أن هذا النضال الذى يدور فى أعماق كل فرد بين الخير والشر ، الفضيلة والرذيلة ، هو معنى الحياة . والحرية المتروكة للإنسان للموازنة والمفاضلة هى مقياس قوته ، ورمز إنسانيته .

وكثير من الناس يخالفوننا فى ذلك ولاسيما وقد ابتدأ الوعى الدينى يتيقظ من جديد فى شعوب الشرق كما تتيقظ الحرارة الخائبة فى جوف البركان . الجماهير تنسى فى حماستها ما لا يجب أن يفوت الأفراد والنقاد ، وتعمم وتخلط ما شاءت لها الحماسة ، وهى هنا تريد أن تجعل من الدين «دكاناً» لمائة ألف صنف ، ويحملها الإعجاب على أن تزعم الدين صناعة وتجارة ، علوم واداب ، قوانين وسياسة . . ولهم فى ذلك آراء طريفة فهم يقولون . . إن الإسلام قد شمل نواحي الحياة من قبل ، وليس ما يمنع من أن يتكرر ذلك فإن آخر هذه الأمة لا يصلح إلا بما أصلح به أولها .

وهذا المنطق يصور إلى حد كبير المنطق الدينى المسيطر عليهم ، فلا يهمننا فى شىء أن يكون الإسلام قد شمل الحياة قديما ولا يمكن أن يعد ذلك دليلا على صلاحية هذه التجربة الآن ولكنه المنطق الذى عابه الإسلام نفسه ، عندما كان رمزا للتجديد ، على المشركين لما قالوا ، «بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا» .

لقد ظهر الإسلام وسط أمة فطرية ليس لها حضارة قديمة وفى بيئة اجتماعية وسياسية فاسدة تحتاج أشد الحاجة إلى الإصلاح وما كان يسعه أن يتخلى عن هذا الواجب وهو يبدأ عهداً جديداً . فالضرورة التاريخية قضت عليه بأن يدخل ميادين السياسة والاجتماع ، فسن الجهاد ليحمى الدعوة الناشئة من العدوان لا لإرغام الناس على اعتناق الدين أو لفتح الأراضى وضم الميلاد . وفرض الزكاة لأن العرب لم يعرفوا نظام الضرائب أو يعترفوا للدولة بحق جبايتها ، وحاول جهده أن يصلح فى الحياة الاجتماعية فرفع منزلة المرأة . . وحدد نظم الزواج ، بل اضطُر أن يصلح ويحدد حتى المظاهر والشكليات فاسم «حرب»^(١) يبدل بأمر النبى باسم حسن ، وحسين واسم «عاصية» يبدل باسم «جميلة» . وبالجملة فقد اجتهد النبى وصحابته ، فى استخلاص القواعد والحلول التى ظهرت لهم . صالحة . . . والتى لا يزال الكثير منها صالحاً . .

وقد فجمحت هذه التجربة التى كان الإيمان الدينى العامل الرئيسى

(١) يذكرنا ذلك بما فعلته الحركات الشعبية ، والثورات التجديدية فى الأم الأخرى كالمانيا مثلا إذ غيرت الدولة النازية أسماء الكثيرين بأسماء أخرى أدل على الجنسية الأرية فى الألمانية ومقارنة الاسلام بالنازية تضح فيه روح السلام . والخير والموضوعية .

فيها . وكان لابد أن تنجح . كانت بنت وقتها وزمانها ، وليس من المحتمل أن تنجح تجربة أخرى تقوم -مثلاً- على الإيمان الديني في هذا العصر فهناك عشرات من العوامل الصغيرة لا يحيط بها العد تتناول البيئة ، والرجال ، والوقت والأحوال الخاصة التي توافرت للدعوة الأولى . . ولم تحقق في الدعوة الثانية . ومن التجاهل المرحقاً لأولى بديهيات التاريخ والتطور أن يتصور بعض الناس أن النظم والطرق القديمة التي كانت صالحة منذ عشرة قرون تصلح أيضاً لهذا العصر بدون تغيير ، فضلاً عن أن تجربة بالذات لا يمكن إعادتها بالدقة الأولى . حتى في زمنها . . ومكانها . .

كان الدين في عهد محمد هو القوة المجددة لحياة العالم . . وليس هو كذلك في عصرنا . لا لنقص فيه . وإنما لأن عوامل التجديد يجب أن تكون جديدة . وإلا ناقضت أسمها وقد ظل الدين مسيطراً مدة طويلة لا يمكن أن يعد بعدها قوة تجديدية . . والأصح أن يعد من عوامل الثبات والمحافظة . . . أو بعبارة أخرى ، الجمود المفيد الذي يمنع من التهور والمغلاة .

إن المنطق الديني يكلف أهله رهقاً وشططاً . . وإننى لأذكر أننى كنت أحادث بعض الأصدقاء في مشكلة المرأة . . وعلاقتها بالرجل عندما انبرى أحدهم وقال إن الإسلام قد حل هذه المسألة ، الحل الموافق السعيد ، في آيتين هما «قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون ٢٣٠» و«قل للمؤمنات يغضضن من أبصارهم ويحفظن فروجهن الخ ٢٣١» ونسى الصديق العزيز أن حل المشكلة لا يأتي بالأمر ، والنهى ، فإن

كتب الدين ، والخلق ، بل حتى كتاب الموتى الفرعونى القديم ،
مفعمة بها وإنما «العقدة» هى كيف يمكن أن تنفذ هذه الأوامر .
والنواهى عملياً . . .

ويستدل صديق آخر على صحة الجمع بين الدين والسياسة ، وحثه
على التفكير ، ونصه على حدود وقوانين . فإن يذكر القرآن ذلك ليس
معناه أنه كتاب سياسى واجتماعى ، واقتصادى فضلاً عن أن يكون
مصدر السياسة والاجتماع والاقتصاد . . .

إننا لانستطيع أن نقول إن الصدق أو العلم فضيلة دينية لأن الناس
تعلم وتصدق بدون الحاجة إلى الوازع الدينى ، وأن يحث الدين على
الصدق والعلم ليس معناه أن الدين هو الذى كونه الصدق أو أبداع
العلم ، ولكن معناه أن الإسلام كان من النفاذ بحيث اكتشف أفضلية
الصدق والعلم فحث عليهما .

وقبل ذلك كان للعلم ، والصدق كيانهما الخاص المستقل
وأصولهما ، فليس الدين هو الذى يكون العلم أو السياسة أو
الأخلاق . . ولكنها هذه العوامل هى التى كونت النواحي الحيوية فى
الإسلام .

وعندما نخلص إلى هذه الحقيقة يقول البعض إن الخلاف
شكلي . . ولو سلمنا بذلك ولم نتمسك بالفصل بين الناحية التعبدية
والناحية الحيوية فإن المنطق الدينى سرعان ما يحور الصفات الذاتية
والموضوعية لهذه القيم ، ويسمها بالسمة العبادية . . وينتهى إلى أن
أكرم الناس «أتقاهم» وليس أصدقهم أو أعلمهم أو أشجعهم أو غير
ذلك . .

ويقول آخرون إن الإسلام نهض بالعرب من الحضيض ورفعهم من أحط الدركات وأنه يستطيع أن ينتهز بمصر الآن وينقذها من وهدة الانحطاط . ويحقق لها آمالها وأغراضها . .

ورداً على ذلك نقول إن من الخطأ أن يظن أن الإسلام كان العامل الوحيد في النهضة العربية . فثمة عوامل أخرى يعود إليها النصيب الأوفر من نجاح هذه الحركة . وبعد أن جمع الإسلام العرب في سلكه ، ووحدهم وأذهب عنهم رجس الجاهلية وخرافاتهما ووجههم شطر الأفق البعيد حيث إيوان كسرى وأهرام فرعون ، وخيرات الريف والسواد . . تولت هذه العوامل الحركة وسهرت على نجاحها .

من هذه العوامل القيادة الحكيمة ، قيادة تكاد تكون مثالية ، زهاء أربعين عاما ويعجز القلم عن أن يفى عبقرية محمد حقها أو أن يصور خصب هذه النفس العظيمة ومقدرتها ، وإليه يعود الفضل الأول في نجاح النهضة ، ثم خلفه في رعايتها رجلا ناصحاً أمامهما أعظم أباطرة الرومان ، وحاطها بالقنائلة من أشجع وأبرع القواد الذين عرفهما العالم القديم كخالد بن الوليد . وعمر بن العاص وأبو عبيدة بن الجراح والزيبر بن العوام .

حقاً إن الإسلام هو الذي أبرز هؤلاء الرجال ولولاه لظل أبو بكر بزازاً ثريا وادعاً ، وعمر بن العاص تاجراً رحالة . . والزيبر بن العوام قصاباً وكان من المحتمل أن يصير عمر بن الخطاب رجلاً من رجالات قريش يحتبى بردائه في الكعبة ويؤمن بالأصنام ، ويستقسم بالأزلام ، ولكن يجب أن لا ننسى أن العبقرية عبقريتهم ، وأن الشخصية

شخصيتهم وليس للإسلام فضل سوى إيقاد النار الخاملة في نفوسهم وكشف المراهب التي كانت مختفية تحت حجب الجاهلية الكثيفة . ولهذا لم يستطع الإسلام أن يخرج لنا المئات من أمثال هؤلاء القادة مع كثرة الصحابة ..

ومن هذه العوامل أن العرب لم يبطشوا في الأخذ بأسباب حياة عصرهم . . ولم يستمدوا من الدين كل أساليبهم واقتبسوا من الأمم الأخرى كل ما ينقصهم فاخذ النبي فكرة الخندق عن سلمان ولجأ إلى التفريق والخداع في الحرب ، ولقد أغنانا أصحاب بدر الاستتاج عندما سالوا النبي وهم يتزلون منزل بدر أم منزل أنزلكه الله أم هو الرأي والمشورة فقال النبي بل هو الرأي والمشورة .

وهكذا عمل المسلمون الأوائل في فتوحاتهم فنظموا جيوشهم كراديس كجيوش الفرس ، وقابلوا الفيلة في جيوش أعدائهم بالإبل والنياق بعد أن جللوها بالثياب واقتبسوا نظم البريد والديوان والعطاء واستخدموا النقود .

ومن هذه العوامل ضعف دولتي الفرس والروم وانحلالهما وإن كان من المفهوم طبعاً أنه لولا إيمان العرب وحنكة قيادتهم لما استطاعوا الانتصار على الفرس والروم حتى وهم على هذه الدرجة من الضعف والانحلال .

لهذه الأسباب . ولأن العرب كانوا حتى ختام عهد الخلفاء الراشدين يميرون بالدور الأول من أدوار الإيمان ، ذلك الدور الذي أشرنا إليه في مقدمة هذا الفصل ، نجح العرب وفتحوا أربعة أقطار العالم . . ولكن ما كاد إيمانهم يدخل في المرحلة الثانية ، ولم يكن من

ذلك بد، حتى انتشرت الفوضى وتفاقت المشاكل الناشئة من الخلط والتناقض وانعدام النظم المحددة الثابتة .

ففى الناحية السياسية مثلاً . نجد فى أزهر عصور الحضارة الإسلامية أن موقف الفرد من الدولة لم يتحدد وأن سلطة الحاكم لم تنقيد وأن علاقة الولايات بالحكومة المركزية لم تنظم وأن الارتجال كان القاعدة وإرادة الخليفة أو الوالى هى القانون المطلق .

يذكر لنا التاريخ أن قبطيا هرب من إرهاب عمرو بن العاص له واستغاث بالخليفة بالحجاز فاغاثه، وانتصر له . . ولكن التاريخ لم يذكر لنا العشرات أو المئات - والله وحده يعلم عددهم - الذين عجزوا عن الوصول إلى الخليفة .

قد تكون الثورة الفرنسية حماقة وجنوناً ، ولكننا نحترمها إذا كانت قد منحت الفرد حرية مكتوبة تؤمنه من نزوات الحكام، ولقد أعلن عمر بن الخطاب قبل الثورة الفرنسية بمئات السنين أن الناس «قد ولدتهم أمهاتهم أحراراً» وأعلنت الثورة الفرنسية بعد ذلك «حقوق الإنسان» وقد ذهبت حكمة العاهل العربى أدراج الرياح لفقدان التنظيم عند العرب ولم يتتفع بها أو تحقق من الناحية العملية خلال عشرة قرون . . أما حقوق الإنسان فقد كانت أساس الدساتير الحالية .

ولعل دلالة الناحية الاجتماعية أعظم فى إظهار أثر سيادة الفهم الدينى ونتائج ذلك، فبمطالعة كتاب «وفيات الأعيان لابن خلكان» الذى يترجم لنا حياة كبار رجال الأمة منذ بدأ الإسلام حتى سنة ٦٧٢ نجد أن المائة الأولى تنقسم إلى . .

٣٢ من الفقهاء ٢٩ من الشعراء ١٧ من الأمراء

٣ من علماء اللغة ٣ من علماء التفسير ١٠ من الزهاد والنحاة

٢ من المغنين ٢ من المورخين ٢ من أهل المجون والأطباء

ولا يختلف تقسيم باقى رجال الكتاب كله عن هذه النسبة كما لا يختلف تقسيم كتاب آخر مثل «بغداد» لابن الخطيب الذى يترجم لنا رجال المجتمع البغدادى عن هذه النسب والألفاظ الوحيدة التى تتكرر هى التحوي، الفقيه، اللغوي، الزاهد، الصوفي .

والظاهرة الأولى فى هذا التقسيم هى كثرة الفقهاء والزهاد وعلماء التفسير مضافا إليهم علماء اللغة والنحاة الذين اعتبرت علومهم لازمة للدراسة الدينية . . والظاهرة الثانية هى قلة من يمثلون الأعمال والإدارة فلا يوجد سوى سبعة عشر من «الملوك والأمراء» ولا يوجد من يمثل النواحي الاقتصادية والتجارية . .

وفى العلوم والفنون توصل العلماء المسلمون إلى نتائج باهرة ولا سيما فى الكيمياء والطبيعة والحساب والجبر وبصفة عامة فى العلوم التى لا تمت إلى الدين بصلة ولكنهم لم يتقدموا فى التاريخ والفلسفة والآداب والفنون لأنهم قيدوها بالدين وأخضعوها لأحكامه لذلك لانجد للحضارة الإسلامية فلسفة موضوعية، ولا نعثر على فيلسوف واحد أ طرح ظهريا المسألة الدينية، وتحير من أثرها ونفوذها .

ولعل قصة «الغزالي» وطلبة العلم وبحثه عن الحقيقة هى قصة كثير من علماء ذلك العهد شعروا بحب الحقيقة والبحث المجرد . ولكن ضيق أفق الفلسفات التى ظهرت فى العواصم الإسلامية وارتباطها

كلها بالمسألة الدينية جعلهم يعودون إلى مذهب الجماعة وذلك غير مستغرب مادامت الفلسفة دينية ، ومما يصور لنا تسلط الفهم الدينى وتغلغله فى النفوس أن أحداً من هؤلاء لم يستطع أن يخترق النطاق الذى ضرب على الفلسفة الإسلامية حيث البحث الحر والآفاق الموضوعية ، ولو نجح الغزالي فى ذلك لأخرج لنا فلسفة تعادل فلسفة «ديكارت» أو «كانت» .

وفى غير ميدان الفلسفة استطاع ابن خلدون الذى يستحق منا احتراماً خاصاً أن يبتعد بعلم العمران أو الاجتماع كما نسميه نحن ، عن مثار الروايات الدينية ، وتمكن بقوة شخصيته وطموحه الحيوى أن ينجو من الطابع التقليدى وأن يستخلص من الأحاديث المتداولة والروايات الشائعة والترهات المنتشرة النظم والقواعد .

وبنصيب مماثل من قوة الشخصية والطموح ، استطاع المتنبى أن يدخل شيئاً من التجديد على الشعر ، وأن يصبغه بألوان حية ، ومشاعر جاشت بها نفسه ، ولكن فيما عدا هذه المحاولات الفردية ، فإننا نجد أن التاريخ لم يكن أكثر من روايات تنقل برمتها ، والفلسفة جدال حول الخلق والألوهية والإرادة والدين ، وظلت أبواب الشعر كما كانت فى عهد الجاهلية من مديح إلى هجاء ، وفهم الأدب على أنه علم الطرائف والملح والنوادر ! .

وعمد المحدثون إلى نقد الأحاديث ، وإظهار الصحيح والموضوع والحسن والضعيف ، فهل لجئوا إلى قواعد النقد؟ لقد ابتدعوا «الجرح والتعديل» وهو علم يقوم على الرواية والموازنة بين مختلف الروايات ، ويبحث حالة الرواة ودرجة أمانتهم وثقافتهم وقوة حفظهم ، ولم

يخطر لأحد منهم أن ينتقد الأحاديث نفسها مع أن هناك مشات من الأحاديث الموضوعة يمكن معرفتها بداهة ، وبدون حاجة إلى دراسة الرواة لها ، على أن عدم التفكير في الوسائل العلمية لا يجب أن يستغرب مادامت فكرتهم عن العلم تحصره في الحدود الدينية ، وما كان العلماء يعتقدون أن العلم يخرج عن نطاق الدائرة الدينية ، وما يلزم لها من لغة وأدب ، أما باقى العلوم ، فقد حكموا فى نوبة من نوبات التسامح والاعتدال بأنها «علم لا يتفع ، وجهل لا يضر» .

ولو فكروا أكثر ، فى كلام النبى العظيم لاتضح لهم ، أن العلم الذى أمرهم به ، وحشهم على تعلمه ، ولو بالصين التى كانت وما زالت وثنية ليس هو العلم الدينى فحسب .



هذا تصوير سريع للمجتمع العربى فى ظل الفهم الدينى ونقد بعض نواحي الحضارة الإسلامية وليس غرضنا الإقلال من أهميتها أو تصغير شأنها فقد كانت رغم كل شيء أزهر حضارات القرون الوسطى وكان الغرب يقف إزاءها جاهلا متوحشا ، مظلما ، ولكن غرضنا الأساسى هو الإشارة إلى الأثر السىء لسيطرة الفهم الدينى على نواحي الحياة ، وبذلك ندحض حجة يكثر الناس من ترديدها دون تمحيص .

ولو أننا أصخنا السمع إلى الذين يريدون استلهاهم الدين مبادئ السياسة ، وأصول المجتمع وإدماج العلم والقانون والاقتصاد فى الدائرة الدينية وإذابة مشخصات هذه النواحي فى نار إيمان مرتفعة الحرارة فإن التجربة ستتكرب بالضبط ، ستبدأ على أحسن الفروض

بقديسين وصديقين وفدائين ومضحين ثم تنتهى سريعاً بدجاجة
وأدعياء وأغبياء وسيتحول الدين الصحيح إلى الدين كما فهمته
الشعوب ، فى الماضى ، وكما ستفهمه فى المستقبل ، أى عبادة
وقداسة ، وتقاليد وطقوس وستكون كلمتا حلال وحرام سيفاً مصلتا
على أدق المسائل الشخصية ، ولا قيمة لأن نقول إن ذلك ليس من
الدين فى شيء لأن الشعوب ليست الأئمة الوحيدة فى فهمها الخاطئ
بل إن العقائد نفسها تتطور تطوراً ضرورياً أشرنا إليه فى الفصول
السابقة . ولأن الخرافة والرواية والنقل هى الميادين الوحيدة التى لا
يجد الدين غيرها ، لكى تحل محل العلم والبحث والنقد .

وملخص ذلك كله أن الخير كل الخير فى تحديد منزلة الدين ، وعدم
إقحامه فى السياة أو الاجتماع أو الإقتصاد إلا عل باب الاستثناس
والمشورة . وهو موقف دقيق لا يحسنه الكثيرون ، فمن الناس من
يقول فى إيجاز «دين أو لا دين» ومنهم من يتمسك تمسكاً جامداً
بالنصوص وعلينا أن نشرح لهؤلاء كلهم الفهم الذى يجب أن توزن به
النصوص الدينية حتى يمكننا التوفيق بين غاية الديمقراطية وفكرتها
وبين النصوص الدينية .

تنقسم هذه النصوص من حيث مصدرها إلى نصوص قرآنية
ونصوص نبوية ونصوص فقهية ، ومن حيث مواضعها إلى نصوص
دينية واقتصادية وسياسية وتشريعية ولتلك الأخيرة شهرة ذاتعة بين
الناس ، وفى هذا البلد كثرة تؤمن بأن قطع يد السارق ورجم الزانى ،
وجلد شارب الخمر ستحيل مجتمعنا فى غمضة عين وانتباهتها إلى
مجتمع مثالى فاضل .

من الضروري قبل أن نحص هذا الزعم أن نعلم عدة حقائق عن القوانين وعلاقتها بالمجتمع وأثرها الإصلاحى بصفة عامة والقوانين الإسلامية بصفة خاصة ، فالفهوم ، وهو الواقع فعلا ، أن مهمة القانون الايجابية هى مجازاة المعتدين والاقتصاص منهم ، وأن مهمته السلبية هى حراسة الحقوق والمحافظة عليها ، وفى المهمة الأولى لا يحفل القانون بإصلاح حالة المعتدى كأن يأمر بإحالة إلى مصحة نفسية تدرس الأسباب التى دفعتة إلى اقتراف هذا الجرم ، وكيف يمكن معالجته ، ولكنه يعنى بتنفيذ ما تقضى به التبعة الاجتماعية وهى ناحية إصلاحية ولكنها بعيدة عن الصفة الإنشائية وفى المهمة الثانية يعمد القانون أيضاً إلى الإرهاب والتخويف ، لا إلى التفهيم والإقناع فلو لم يكن هناك جرائم لما كان هناك قانون .

لقد طبقت القوانين الإسلامية فى الحجاز ، وجاءت بالنتيجة الطبيعية فالجرائم الظاهرة كالسرقة وشرب الخمر والزنا قلت أو انعدمت ، وهى نتيجة حسنة ، ولكن هذه القوانين وحدها لم تستطع أن تنهض بالشعب ولا أن ترفعه إلى مصاف الشعوب العظيمة ، ولقد يستطيع أحد الحجازيين أن يفخر بأن عنده أحسن قوانين ، ولكنه لا يستطيع أن يفخر بأن شعبه لذلك هو أحسن الشعوب ، إذ بقدر قسوة القوانين وردع السلطان والالتجاء إلى القوة يكون انحطاط الشعب وضعف الوازع النفسى فيه ، وهو ملاك الأمر كله ، ومعظم الذين يبالغون فى قيمة القوانين هم دائماً من الذين يحسون إحساساً لا شعورياً بانحلال شعوبهم واضمحلالها .

روى أحد كتابنا أن شيئاً من أشياءه لم يفقد فى بلدين : الحجاز

وانجلترا ، فما فقد شيئا هناك إلا رد إليه بمعرفة الجهات المختصة ، فإذا كانت القوانين الزاجرة الرادعة قد استطاعت كبح جماح النفس الجائعة الجشعة ، الجاهلة فى الحجاز ، فإن الحرية والضمير والثقافة والشيع والوفرة قد أدت أيضا إلى النتيجة التى وصلت إليها القوانين بالقطع والجلد .

إن ناحية السلوك أو «الفضائل» التى تشمل الخمر ، والزنا ، والسرقه ، ليست إلا ناحية من عدة نواح فى حياة الشعوب ، ومن المؤكد أن الضعف الخلقى عامل هام من عوامل الانحلال . على أنه ليس هو العامل الوحيد كما أن من المحتمل أن يفشل القانون فى علاجه ، ولعل حالة ذلك السارق الذى جرى به إلى النبی أربع مرات رغم إقامة الحد عليه كل مرة تصور لنا طرازاً من الناس لا يرتدع بالقوانين مهما كانت قاسية .

وأما النصوص التى تتعلق بالتجارة والاقتصاد والاجتماع فقد درسها الفقهاء المسلمون دراسة دقيقة ، وأبدوا فيها آراء جديرة بالاحترام ولا يسعنا إلا أن نأسف لإطراحها وإهمالها فى القوانين المصرية فإن أبا حنيفة ومالك والشافعى والليث بن سعد وابن حزم وغيرهم من أئمة الفقه الإسلامى لا يقلون عن بتمام ومونتسكيو . وميل . وكان الواجب العلمى والدينى بل والوطنى أيضاً يقضى علينا بأن تكون هناك مقاعد بأسمائهم فى كلية الحقوق وأن تدرس كتبهم وتمحص آراؤهم .

فموقفنا من النصوص الدينية بصفة عامة يمكن تحديده فى هذه العبارات «دراسة المبادئ» التى بنيت عليها هذه النصوص كل منها

بمعرفة الأخصائين في أبوابها والأخذ بها إذا ظهرت صلاحيتها ،
وعدم التقيد بها إذا وجد ما هو خير منها، فمثلها في ذلك كمثل
التشريعات والقوانين الرومانية والأوروبية وغيرها .

إن هذه القاعدة رغم اعتدالها تشعر القسوة والمرارة طوائف من
الناس درجت على تقديس النصوص وأخذها قضايا مسلمة لاتصح
مناقشتها ونحن نظمثن هؤلاء فإن أسس الديمقراطية الجديدة التي
دفعتنا إلى تقرير هذه القاعدة تتفق مع الأسس الدينية . إذ يهدف كل
منهما أخيراً إلى مصلحة المجموع ، وليس من العسير علينا أن نجد
المسوغات الدينية التي تنفي ما يحسنه من حرج ، فهذا رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول «أنتم أعلم بشئون دنياكم» و«ما يراه
المسلمون حسناً فهو عند الله حسن» وادراً الحدود بالشبهات»^(١) وما
خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما وأسهلهما ، وقد كان يشاور
الصحابه ويقلب الموضوع على وجوهه المختلفة ثم يختار أصوبها
ونحن نستن بهذه السنة الكريمة . ونعتقد أن هذه الطريقة في اتباع السنة
هي الطريقة الصحيحة التي أمرنا بها . والتي حثت على انتهاجها
الأحاديث والآيات ولو كان المقصود بالسنة هو أداء نفس الأعمال
والأفعال لكان يجب أن يسمى تقليداً ، وإعادة وليس سنة وأسوة :

وحديث «لا ضرر ولا ضرار» رواه ابن ماجه والدارقطني
وغيرهما ، يفتح لنا آفاقاً واسعة ويضع في أيدينا حرية كبيرة للعمل بما
تقتضيه المصلحة . وما تتطلبه الضرورة وذلك ما لم يفت العلماء الذين

(١) على هذا الحديث ، بل هذه القاعدة التشريعية الجليلة ، استند عمر بن الخطاب في
عدم حده للمغيرة بن شعبه . واسقاطه حد السرقة عام الرمادة :

سموا النواحي الدنيوية والحيوية «بالمصالح المرسل» وأفردوا لها أحكاماً خاصة لا تكاد تفتقر عن قاعدتنا .

ومن العلماء الذين تكلموا في ذلك الإمام نجم الدين الطوفي الحنبلي المتوفى سنة ٧١٦ الذي قال عند شرحه لحديث «لا ضرر ولا ضرار» أنه يقتضى رعاية المصالح إثباتاً ونفياً والمفاسد تفصيلية وإجمالية . ويأجماع ماعدا الجامدين من الظاهرية وجعل مدار تعليل الأحكام الشرعية على هذه المسألة ودعم ذلك بالاستدلال عليها بالنظر العقلي . ولم يكتف بهذا حتى جعل رعاية المصلحة مقدمة على النص والإجماع عند التعارض فقال «وإن خالفها وجب تقديم رعاية المصلحة عليهما بطريق التخصيص والبيان لها لا بطريق الافتيات عليهما والتعطيل لهما» .

وهذا الذى قرره الطوفى فى رعاية المصلحة هو أدق وأوسع من القول بالمصالح المرسل، وأدلته أقوى وقد صرح هو بذلك فقال «واعلم أن هذه الطريقة التى قررناها مستفيدين لها من الحديث المذكور ليست هى القول بالمصالح المرسل على ما ذهب إليه مالك . بل هى أبلى من ذلك وهى التعويل على النصوص والإجماع فى العبادات والمقدرات وعلى اعتبار المصالح فى المعاملات وباقى الأحكام» . ثم قال بعد بيان ذلك :

«وإنما اعتبرنا المصلحة فى المعاملات ونحوها دون العبادات وشبهها لأن العبادات حق للشارع خاص به، ولا يمكن معرفة حقه كما وكيفاً وزماناً ومكاناً إلا من جهته، فيأتى به العبد على ما رسم له، ولأن غلام أحداً لا بعد مطيعاً خادماً له إلا إذا امتثل ما رسم سيده

وفعل ما يعلم أنه يرضيه فكذلك هنا، ولهذا لما تعبدت الفلاسفة بعقولهم ورفضوا الشرائع أسخطوا الله عز وجل، وضلوا وأضلوا وهذا بخلاف حقوق المكلفين فإن أحكامها سياسية شرعية وضعت لمصالحهم وكانت هي المعتبرة، وعلى تحصيلها المعول .

ولا يقال . إن الشرع أعلم بمصالحهم فلتؤخذ من أدلته لأن نقول : قد قررنا أن المصلحة من أدلة الشرع وهي أقوم وأخصها فلنتقدمها في تحصيل المصالح . . (١) أ. هـ

وهذا كلام واضح يؤيد ما ذهبنا إليه صراحة فضلاً عن أن روح الإسلام ، بصفة عامة ، روح عملية تحكم بأن العلم أفضل من العبادة . وأن الربا أقطع من الزنا . وأن الفخر والخيلاء مذمومان في الحياة . ولكنهما محبوبان في الحروب وأن الخداع بغيفض في السلم ، ولكن الحرب خدعة ، وأن العبد الأبق ، والمدین الماظل والزوجة المشاكسة موزورون في الدنيا غير مؤجورين في الآخرة ، معطلة أعمالهم وثوابهم حتى يشوب الهارب ، ويسلد المدین ، وتنصاع الزوجة لارادة زوجها .

أما تقرير هذه المصلحة ، وتحديد هذه الضرورة ، فذلك ما يترك للبحوث الفنية التي يجب أن تتم بمتهى الدقة والنزاهة فإذا أصبنا كان لنا أجران . وإذا أخطأنا كان لنا أجر واحد . وفي جميع الحالات لنا في هذه الحدود ، الحرية المطلقة التي لا تحكم عليها القاعدة المتسرة المعينة . ولكن الإيمان القلبي فمن المحتمل أن لا نرى في كثير مما يسمونه بدعاً

(١) أنظر للمجلد التاسع من المنار ص ٧٤٥ - ٧٧٠ وكتاب يسر الاسلام وأصول التشريع العام للمرحوم السيد محمد رشيد رضا ص ٧٢ - ٧٣ .

سوى تطوراً طبيعياً لازماً. وامتداداً زمنياً ضرورياً ، كأن تكون القبور والشواهد . . امتداداً للصخرة التى وضعها النبی على قبر إبراهيم . وطاقات الزهور وياقات الورد امتداد للجريدة الخضراء التى غرسها النبی فى جدث الرجل المعذب لذنوب صغيرة ، كما يمكن مقارنة مشاهدة السيدة عائشة لرقص الحبشة بمشاهدة الفتيات للروايات المسرحية والسينمائية ، ومباعية النساء يمكن أن يعتبر أصلاً لإعطاء المرأة حق الانتخاب ، وسباق النبی صلى الله علیه وسلم للسيدة عائشة صورته العصرية دور من التنس بن الزوج وزوجته وليس هناك فرق كبير بين امرأة تفتح محلاً لبيع الخبز واللبن . . وأخرى تفتح مكتباً للمحاماة .

إذا فهمنا ذلك فلن نجد تناقضاً بين الدين ، وبين الحياة الكريمة القوية لهذا العصر .



وهكذا ننتهى من الكلام عن القاعدة الثانية تلك القاعدة التى تطلبت منا استعراض كثير من وجهات النظر ، ودحض لبعض الأدلة وإثبات لأدلة أخرى ، وإما أطلنا فيها لأننا نرى أنها ستكون مسألة المسائل فى المستقبل المصرى وستظهر الأيام صدق نبوءتنا .

والقاعدة الثالثة من قواعد الفهم الجديد للدين ترمى إلى أن يعتمد الإيمان الدينى على العاطفة الكريمة والولاء الخالص والعقيدة النقية فى النفس ، وأن يمثل الدين المعنويات السامية .

كان الإيمان الدينى فى عصور الفوضى والانحطاط يقوم على ترغيب الناس وترهيبهم ، كان يخوفهم بالنار ، ويرغبهم فى الجنة ،

ويربطهم إلى العقيدة بسلسلة من الأدعية ، والنوافل ، والتقاليد ،
والنعمة المملوءة عن مجد غابر تليد وكانت المعتقدات كلها تقوم على
أسس من غفلة الجماهير . وتسليمها الأعمى ، وبلاها وضعف ملكة
النقد فيها وجهلها وعدم شعورها بذاتها وتمتعها بحرياتها ، وهذه
المؤثرات كلها تنقشع الآن واحدة إثر أخرى وتضعف بل وتمحى آثارها
كلما دخلت الحضارة الحديثة . ولن يختلف مصير الإسلام عن
المسيحية إذا هو اعتمد على هذه الأساليب .

إن العهد الذى نعيش فيه يقوم على العلم ، وتنتشر فيه أضواء
المعارف ، وتترك فيه الحرية الفكرية للأفراد ويرفض كل واحد أن يؤمن
بما لا يعتقد أو يفهم ، ومنزلة الدين فى مثل هذا المجتمع تقوم على
نصوع حجته ، وحيوية وجوده ، وصحة براهينه ، ولا تكفى علوم
المنقول إلا قليلا ولا يفيد الضرب على أوتار الماضى إلا أقل من
القليل ، ولا تستطيع الحكومة لو أرادت أن ترغب الناس على التدين
لأن حكومات العصور الحديثة حكومات جماهير يسقطها الجمهور
كل خمس سنوات مرة أو مرتين .

ليست الطريقة العملية لتقوية الشعور الدينى هى أن نستحوذ على
نفس الفرد ونشغل وقته كله بتلاوة الأدعية ، وأداء النوافل ، ولا أن
نضعف كل نوازع النفس حتى تضعف ضمينا نوازع الشر . فكل
ذلك لا يفيد الآن ولا ينجح ولئن أفاد اليوم قلن يفيد غداً .

وليست الطريقة المثلى لتقوية الشعور الدينى هى تدخل الدين فى
السياسة ، واستعانه بقمع القوانين وردع السلطة والبطش بالمخالفين ،
فإن ذلك سيظهر الدين للناس بمظهر الأوامر المفروضة التى يجب

عليهم تنفيذها بحكم قانون العقوبات وليس لإيمانهم أو خشيتهم أو خشوعهم ، ولن تنجح الدولة بعد ذلك فى أن تعلى شأن الدين أو تقيم أسسه ، وسيكون نصيبها من ثقة الفرد أقل الأنصبة وأبخسها ، وسيهيب الدين مضغفة فى الأفواه وأضحوكة الجماهير ، وستصور الصحف رجاله ، الذين هم أيضاً رجال السياسة بالصور الكاريكاتورية المضحكة ولن تعف أقلام محرريها عن أن تنالهم ، والدين تبعاً لهم بالحق والباطل .

لن يفيد الدين نفوذ رجاله أو كثرتهم أو تدخلهم فى السياسة أو سيطرتهم على الشؤون العامة أو تبحر بحوثهم . . إن ذلك كله مجد للرجال وليس للدين . . وهو مجلية الجدل العقيم وياعث التحاسد والتباغض .

إذا أردتم مجداً للدين فابعده عن مشار النقاش والجدال والحكم والسياسة ، وغمرات الدنيا وتقلباتها . واحتفظوا له بحرية القلب والضمير ، العقل والفكر ، إنه عندئذ يزدهر ويقوى ويسط ظلاله على المجتمع ، فتضطرب السياسة راغمة إلى أن تعدل أوضاعها كما يريد هو .
لخير الدين أن لا يبارح أعماق القلوب ولا يمزج به إلى أطراف الألسنة ، وقبضات الأيدي وأسواق الدعوات ومزايداتنا .

إن الدين رحمة ، إنه يبذل أكثر مما يأخذ . ولا ينتظر جزاء ويزهد فى العروض الدنيوية التى يتكالب عليها الناس وهذه هى ميزته وسر قوته ، فكيف يمكن أن يقوم بمهمته ، والممثلين له والداعين إليه لا يتخلقون بهذا الخلق أو يتصفون بهذه الصفات .

حسب الدين فخراً أن ينهض برسالة القلب البشري ، والمعنويات

النبيلة، وما أعظمها رسالة، وما أثقلها تبعه .

على رجال الدين حق للنفس البشرية ، إنهم رجال الرحمة والرافة ، الذين يعيدون الإيمان والثقة إلى الناس فى السراء والضراء . وساعات اليأس والاكفهار ، ويعملون فى ميادين الخدمة العامة ، فيساعدون البائس الفقير ويعالجون العاتى المريض ويرفعون راية الإحسان ، ويكرسون أنفسهم لعلاج الضعف البشري .

العناية بهذه النواحي تماشى مع روح الدين ، وهى خير وأجدى من منافسة العاملين فى الميادين الأخرى .

لنحذر الحماس الدينى القارغ ، إنه ليخفى وراءه دجلا فى المستقبل فلنوجه هذا الحماس إلى الحياة ، ولنوزعه على كافة النواحي .

لنحذر اللغط فى الدين ، إن كل لفظة من الجدل والمراء ، والأخذ والعطاء ، والقليل والقال ، تضعف من مركز الدين ، وتنال من هيئته وقدسيته وترفعه .

لنحذر أن نكون الأصدقاء الجهلة الذين يؤذون الدين وهم يريدون الدفاع عنه ، ويضعفونه ويقعدون به وهم يحسبون أنهم يعملون لنهضته ورفعته وقوته .

لنسأل أنفسنا هل ما نؤمن به هو الحق الخالص أو الحق المشوب ، وهل نحن نؤمن لأننا انتهينا إلى هذا الإيمان أو لأننا بدأنا به ولقنناه وراثته وتقليداً .

إننى لأخشى أن يكون إيماننا جهلا ، وحلمنا جيها . وعفتنا عجزا ، وزهدنا فقراً ، وعدم اقتراحنا لكثير من الخطايا إنما يعود إلى الجهل بها أو الخوف منها .

إن الطريقة العملية لتقوية الشعور الدينى هى تنمية العواطف فى نفس كل فرد، وترك الحرية الكاملة له حتى يؤمن من تلقاء نفسه عندما يتبين أن ذلك من مصلحته لأن الدين يهبه الإيمان والسكينة ولا يأخذ منه مقابل ذلك شيئاً.

إن الله غنى عن العالمين ، ولن يضير الدين مخالفة الناس له ، فإن ذلك سيضر الناس أنفسهم وما وضع الله الدين إلا لخير العالم وصلاحه ويجب أن يفهم الناس ذلك فلا يمينوا على الدين بإيمانهم ، وليس هناك داع لأن نتكالب على الناس أو نستخدم القوة والإرغام لكى نجعلهم مؤمنين أو نهديهم السبيل ، فمن شاء بعد ذلك فليؤمن ومن شاء فليكفر .

إن الطريقة العملية تكون بمحو البدع والخرافات والشوائب التى لوثت الدين . حتى لانكاد نعرف حقيقة لأن هذه الحقيقة قد اختفت تحت أكداس من المظهر ، والتقاليد والبدع والخرافات .

الأخطاء الشعبية فى هذه الناحية يجب أن نحسم ولا تدلل بعد الآن حتى يستطيع الناس أن يتبينوا حقيقة الدين الذى نطالبهم بالإيمان به .

إن العالم فى محتته القاسية التى تهدد الحضارة بالزوال والاندثار يشعر بالحاجة إلى الدين كما لم يشعر بها من قبل ، ويتلمس الإيمان والسكينة والحب بعد طوال الكد والطمع والاختلاف والتنازع ، ولكن الدين لن يستطيع أن يقوم بمهمته مالم يترفع عن الشوائب والخرافات التى تحيط به ، ويسمو إلى ذروة لأتالها الأهواء والشهوات .

* * *

الباب الثاني

الدولة في ظل الديمقراطية الجديدة

الفصل الأول : في الدولة

الفصل الثاني : الحرية

الفصل الثالث : النظام

الفصل الرابع : العدل الاجتماعي

الفصل الخامس : الشرف

بفكرة التمثيل الشعبى وهى وأن لم تخل من نقص ، أقرب الطرق إلى روح الديمقراطية ، ولورفضتها لما وجدت سواها .

فإذا افترضنا أن انتخاب الوزراء ، وهم الهيئة التنفيذية العليا ، يتم بدون تدخل الشعب ، وبغير علمه ، وبذلك لا يكون الشعب نفسه حاكما إلا يوما واحداً كل عدة سنين هو يوم الانتخابات ، وبمجرد الإدلاء بصوته ، وغروب شمس ذلك اليوم ينتهى حكمه ، وهو ما لاحظته جان جاك روسو فى نقده للديمقراطية البريطانية .

نعم يمكن أن نقول إن الشعب يحكم بالقوانين التى سنها الهيئة الممثلة له ، وأن الحاكم ، وإن لم ينتخبه الشعب ، مقيد بهذه القوانين ، مكلف بتنفيذها ، ومن هذه الناحية يحكم الشعب نفسه ، ويحكم الحاكم أيضا ، ولكن الهيئة التنفيذية يباح لها أن تحمل الهيئة التشريعية ، وذلك إجراء يعيد إلى الدهن تصرفات الملوك المستبدين فى العهود الغابرة .

إن مثل هذه الذكريات جعلت الشعوب الديمقراطية ترفض أحكام الملوك ، ولا ترضى بغير نفسها حكما كما أن التفكير المثالى والنظرى والاستسلام إلى إغراء جملة كهذه «حكم الشعب نفسه بنفسه» جعل بعض العلماء يعملون جاهدين لتنفيذ هذه الرغبة ، الأمر الذى عجز الفن السياسى عن تحقيقه فى الأوضاع الحالية واكتفى

بأن يوجد هيئة تراقب الحكومة والانتخاب ، وتسقط الوزارة إذا أرادت بدون ثورة ، وفى آجال محددة ، وتقيد سلطات الحاكمين بالقانون ، وهى مزايا جليلة ، ولئن كان ثمنها ، كما يقول نقاد الديمقراطية ، فإن الديمقراطية تقبل عن طيب خاطر التنازل عن قليل

من المزايا لتفادى كثيرا من الشرور .

ولكن الديمقراطية الجديدة تحاول أن تنجح حيث أخفقت الأساليب القديمة ، وهى تصل إلى ذلك بطريقتين الأولى : لا مركزية الحكم ، وإشراك الهيئات الإقليمية ، والثانية : التقرب إلى الشعب والاعتراف بهيئاته وجمعياته . وهى تفرق بين السياسة والحكم فالسياسة هى الناحية الفنية للديمقراطية ، هى الفن المعقد الذى يتقنه رؤساء الأحزاب والوزراء ، وأعضاء مجلس النواب ، أما الحكم فإنه التنفيذ العملى لكل ما يتعلق بالشئون العامة ، كفرض الضرائب والخدمات الاجتماعية والثقافية والأعمال الإنشائية والعمرانية وغيرها .

والحكومة المركزية فى الديمقراطية الجديدة هى التى تمثل الفن السياسى أو بمعنى أصح تحترفه . وهى تقوى وتركز أعمالها ، على حساب هذا الفن ويفضل تفرغها له وتخليها عن كثير من الأعمال التى تثقل كاهل حكومات الديمقراطية وتحول بينها وبين ما هو أهم من شئون السياسة العليا كعقد المعاهدات ، وإعلان الحرب . وتقرير السياسة الخارجية .

والهيئات الإقليمية ، كمجالس البلديات والمديريات هى التى تمثل الحكم ، ويجب أن تعطى سلطات كبيرة تقوم بها الآن الحكومة المركزية بحيث يستطيع الفلاح أن يبت فى مسألة الضريبة التى سيدفعها ، ويحدد مسائل الصحة والخدمات العامة . والتعليم ، والطرق ، والزراعة والمستشفيات وبصفة عامة كل ما يهمه . يتم هذا ، وجلسات البرلمان تعقد ولا يعنيه فى شئ أن لا يجلس فيها أو لا يبدى رأيه لأنه يحكم على منزله ، وفى مقدراته ويتصرف فى مصيره ولا يمس أحد حريته .

ومن السهل تحديد الاختصاصات بين الحكومة المركزية والهيئات الإقليمية والشعبية ، وهذه مسألة مرنة ، ويمكن بصفة أولية أن نطلق الحرية للهيئات الإقليمية في كل ما يختص بالنواحي الاجتماعية ، وحق فرض الضرائب الإضافية فتؤسس كل ولاية أو مديرية مدارسها ومستشفياتها ، وترصف طرقها وتنظم مدنها وتسمن من القوانين ما تشاء لحفظ الصحة ، ومقاومة الأمراض ، ورعاية حقوق العمال الخ .
أما الحكومة المركزية فتقوم بالشئون الآتية .

(أ) ملاحظة تنفيذ ما يقضى به الدستور الأساسى من النظم وما يوجبه من حقوق وواجبات . والحيلولة دون مخالفته إذ أن الحكومة المركزية هي الممثلة العليا لهذا الدستور .

(ب) فرض الضرائب التى تخصص للمؤسسات الحكومية العامة كالجيش والأسطول ومخصصات الوزراء والتاج والتمثيل السياسى وهذه الضرائب لا تقرر إلا بعد موافقة المجالس النيابية .

(ج) الإشراف على الهيئات الإقليمية ، وتوجيهها . وتقديم النصح والإرشاد . فإن الهيئة المركزية بطبيعتها أقدر من الهيئات الخاصة وأكثر منها استعدادا ، وأعظم خبرة فضلا عن أنها ستمد الهيئات الإقليمية بالمعونة الفنية والمادية . . فليس هناك ما يمنع من أن ترسل مندوبيها ليطمئنوا إلى أن هذه المبالغ تصرف فى وجوهها التى خصصت لها .

(د) الرأسة المطلقة عند حدوث حرب أو مسألة وطنية عامة تقتضى تكريث للمجهودات وتوجيهها إلى غرض واحد هدف معروف سبق أن قرره ممثلوا الشعب أيضا فى البرلمان . .

وأما الطريقة الثانية التى تلجأ إليها الديمقراطية الجديدة لكى تجعل الشعب يحكم نفسه بنفسه فإنها تقوم على التقريب بين الشعب والحكومة ، فالمفروض أن الديمقراطية هى حكومة الشعوب والجماهير ولكن الحكام وأولى الأمر عندنا لم يؤمنوا بعد بذلك تمام الإيمان ، إذ يتقمصون بمجرد تقلدهم لأزمة الحكم لبوس الرسمية المقتية ، وهى البقية الباقية من الاستبداد التى عجزت الديمقراطية عن إزالتها بالقوانين «والرسمية» فى الشرق تحارب المعانى الديمقراطية وتناقض روحها وتفصل بين رجال الحكومة وأفراد الشعب وتشعر الأولين أنهم رعاة وحكام والآخرين أنهم «رعية» ومحكومين . . وتحول بين وجود تفاهم متبادل بينهم . . وتجعل الروتين بما فيه من جمود وآلية ، وما يبعثه من ملل وسأم الأسلوب الوحيد فى معاملة الناس ، وتغرى الحكومة بالحذر من الشعب ، ومراقبته . . وإخماد حركات اليقظة الفكرية أو السياسية . . .

ولمحاربة هذه الروح من ناحية ، والتقريب بين الشعب والحكومة ، من ناحية أخرى يجب أن تعترف الحكومة بالوجود الاجتماعى للهيئات الشعبية التى أثبت صلاحيتها ، والتى قامت بفضل صفتها الشعبية بخدمات جلى فى المجتمع تعجز عنها الحكومة نفسها ، وعندنا من الهيئات جمعية الشبان المسلمين ، ومدرسة الخدمة الاجتماعية والإخوان المسلمون . والهلال الأحمر . والهيئات الرياضية . والصحية . والنقابات العالمية ، وغيرها . واعتراف الحكومات بهذه الهيئات معناه دراسة وجهات نظرها . . وقبول بلاغاتها أو الرد عليها واستشارتها فى نواحيها التى تخصصت فيها ،

واعانتها وتدعيمها إذا لزم الأمر .

«والحديث إلى الشعب» وسيلة أخرى من وسائل التقريب ومحاربة الرسمية وإزالة الحواجز ونحن نعنى بها إطلاع الجمهور أولاً فأول . وفى أوقات محددة . ومناسبات قومية واجتماعية على خطة الحكومة . فيجلس رئيس الحكومة أو من يمثله أمام الميكرفون ليتحدث إلى العمال فى مصانعهم ، والفلاحين على مصاطبهم ، والموظفين فى نواديهم ، والنساء فى بيوتهن ، حديثاً ودياً ، صريحاً ، مخلصاً عن سياسته وما فعلته الحكومة هذا الشهر ولماذا فعلتها الخ . . أو يرسل مندوبيه الشخصيين إلى الهيئات العامة . ومجموعات الشعب ليوضحوا سياسة الحكومة وليجيبوا عن الأسئلة التى توجه إليهم . فإن ذلك كله يزود الشعب بالمعلومات الحقيقة ويقضى على الإشاعات والتخرصات والتأويلات . . ويربط بين الشعب والحاكم برباط عاطفى ديمقراطى ، ويشير فى نفوس الناس الزهو إذ يسمعون سياسة بلادهم من أعظم مصادرها . .

وليس ذلك أسلوباً استحدثته الديمقراطية الجديدة . ونحن نعلم أن كبار القواد دأبوا فى القديم على الخطابة قبيل المعركة لإثارة الحماسة فى صدور الجنود . . كما أنهم فى هذا العصر يسردون جزءاً من الخطبة العامة على الجنود الذين سيقومون بتنفيذها حتى يكونوا على علم ويشعروا أنهم يعلمون حسب خطة موضوعة مقررة .

والحكيم معركة كالحرب ، وقد عرف بعض الولاة والملوك قيمة الحديث إلى الشعب كالحلفاء الراشدين فى العصور القديمة وكمحمد على باشا فى العصور الحديثة الذى انتفع بهذه السياسة أعظم انتفاع إذ

تعود دائما أن يلجأ كلما حزبه أمر أو صادفته شدة إلى تمثلي الشعب من الأعيان والتجار فيضع المسألة بين أيديهم . ويشرح لهم حرج موقفه وعندئذ لا يكون أمامهم سوى مساعدته وتنفيذ مطالبه . وقد استطاع محمد علي بهذه الطريقة أن يبتز من الشعب أكثر مما ابتزّه المماليك بطرقهم الجافة القاسية .

هذه الوسائل وأمثالها تقرب بين الشعب والحكومة وتيسر التفاهم والتعاون . والزعماء والحكام هم المسئولون عنها . لأن الشعب أظهر في كل المناسبات استعداداً . ونبلا وتضحية في سبيل الخدمة الوطنية متى تفهمها .

إن التمثيل النيابي يجب أن لا يقتضى على هذا النوع من الاستشارة الشعبية لأن النائب بمجرد انتخابه يفقد صفته الشعبية ، ويغدو من وجال الحكومة وطراز الحكام ، وليس هذا مقصوداً على مصر ، ولكنها طبيعة الأشياء فمن الضروري إذن الرجوع بين آونة وأخرى إلى الشعب نفسه ، واستلهامه الخطة ، واستقراء ميوله وأفكاره بالصفة المباشرة . .

وبالجملة يجب أن يكون شعار الزعماء الديمقراطيين في جميع أنحاء العالم «الثقة بالشعب» والعمل بما توحيه هذه الثقة . . فبناء الدولة في الديمقراطية الجديدة يقوم على هيئات إقليمية وشعبية متكاثرة ، تنشأ لأغراض اجتماعية اقتصادية ودينية ، وتتمتع بنصيب من الحكم والنفوذ بحيث يتوزع السيطر على رقعة الوطن كله وعلى كافة نواحيه ولا تنحصر في دواوين الحكومة المركزية في «لاظوغلى» أو «بولكلي» ونحن نفترض أن العلاقة بين الحكومة المركزية والهيئات

الإقليمية مستقوم على حسن التفاهم والتقدير المتبادل وعدم التشدد .
وقد تكون مسئولية الدولة المركزية فى هذه الشركة أعظم من مسئولية
الهيئات المحلية ، إذ هى تميل عادة إلى بسط سلطتها فيجب أن لا تفكر
فى ذلك وفى حالات النزاع القليلة يمكن التحكيم بينهما بمعرفة لجنة أو
محكمة .

صحيح أن بلادنا تستلزم وحدة الحكومة المركزية فى بعض الحالات
كالرى مثلاً . ويرد على هذا بأن الحالات من هذا النوع محدودة
ويمكن حصرها فى نظام خاص .

كذلك يعترض على هذه الفكرة بأن اخلاقنا غير اجتماعية . وأن
الروح الفردية والأنانية . . وانعدام الثقة يسود النفوس . فإذا وضعت
السلطة فى أيدي الجماعات فقد تسى استخدامها وجوابنا على ذلك
هو أن هذا الإجراء هو الوحيد الذى يمكن أن يصلح من فساد أخلاقنا
. وينشر الروح الديمقراطية فى الشعب . ويعلم الناس تقديس الحرية
. واحترام آراء الغير . وتقدير المناقشة ووجهات النظر المختلفة .

إن أوضاع الدولة الديمقراطية الحالية تبدو لنا فى حاجة إلى إصلاح
كبير . وقد تحدرت هذه الأوضاع من التطورات التاريخية للديمقراطية
، وما أظن أن هذا وحده كاف للإبقاء عليها فى صورتها الحالية . لأنه
، وإن كانت نتائج التطور التاريخى التدريجى سليمة فى أغلب
الأحوال ، إلا أنها تتم ببطء كبير ويعوزها إصلاح التفصيلات التى
تغير فى وقت عنه فى آخر .

وليس لنا اعتراض على تقسيم السلطات إلى ثلاث تشريعية ،
وتنفيذية ، وقضائية ، ولا على الفصل بينهما كما تقضى قاعدة فصل

السلطات المشهورة ولكن أعمال هذه السلطات واختصاصاتها هي مشارقنا . فنحن نرى أن المهمة الرئيسية للسلطة التشريعية ليست هي سن القوانين وإنما هي محاسبة الوزارة ، ونقد أعمالها وتوجيهاتها ويصفة عامة حماية وتمثيل كذا مليوناً من الأفراد ، فلو كان ذلك يخالف الأصول الديمقراطية فإنه هو ما حدث فعلاً ، إذ قسرت الظروف والضرورات العملية السلطات التنفيذية على سن التشريعات والقوانين التي تستلزمها مصلحة العمل والتي يلم بها الوزراء بحكم عملهم ، ولا يحس النواب بأثرها لبعدهم عن ميدانها العملي .

وتعود المغالاة في تقدير قيمة سن القوانين إلى الأصل التاريخي لنشوء الهيئة التشريعية ، إذ في بدأ تكوينها لم يكن من حقها محاسبة الملك أو الهيئة التنفيذية وإنما انحصرت^(١) حقها في الموافقة أو عدمها على فرض الضرائب فلما حازت حق سن القوانين كان ذلك تقدماً هائلاً ، ومن البديهي أن هذا التقدم فقد أهميته بعد تقرير المسؤولية الوزارية .

(١) منحت الهيئة التشريعية في إنجلترا ، وهي أعرق الديمقراطيات ، حق اقتراح القوانين بالشكل الآتي : في سنة ١٢٥٤ دعى لمناسبة تقرير إحدى الضرائب إلى جانب الأكليروس والأمراء الإقطاعيين ، وجيهان من كل مقاطعة وفي سنة ١٢٦١-١٢٦٤ اقترح شيمون وتفغورت الذي عد لذلك مبدع البرلمان الإنجليزي - إضافة ممثلين عن كل بلد ممتازة من غير النبلاء وكانت مهمتهم هي إبداء الرأي في المسائل التي يفرضها الملك والموافقة على فرض الضرائب .

وكانت الخطوة التالية لنواب الشعب أنهم أخذوا يقدمون عرائض إلى الملك باقتراحات قوانين . وكانوا يحملونه على الموافقة على هذه القوانين لقاء موافقتهم على فرض الضرائب . وتقدم النواب خطوة جديدة عندما أخذوا يصوغون قوانينهم في شكل لوائح . وكانت هذه اللوائح تعرض على المجلسين ثم ترفع إلى الملك للموافقة .

ولا يمكن الاحتجاج بأن ذلك يمس سيادة ممثلى الشعب لأن الشعب نفسه لا يستطيع أن ينفذ كل ما يهوى أو يحب فهو مقيد بالإمكانات العملية ومسألة الصواب أو الخطأ يجب أن تقدر كما تقدر مسألة الإدارة . وما دما قد طالبنا الهيئة التنفيذية بالعمل . وحاسبناها عليه ، فمن التعسف أن نغلى عليها فى الوقت نفسه القوانين التى تعمل بها ، ويجب أن نترك لها الحرية حتى يمكن أن تكون مسئوليتها صحيحة ، فلا مسئولية بدون حرية . ويمكن مع ذلك أن تقرر الهيئة التشريعية «وإن بدا ذلك الاسم غير ملائم لطبيعة العمل الجديد» ما تشاء من القوانين بصفة ثانوية .

وهذا الوضع الجديد سيحدد كثيرا من تفشى المناقشات والخطب والكلام والمهاترات التى تنتشر بين أجواء برلمانات العالم ، والتى لم يكن منها مناص لأن طبيعة التشريع فى المجلس تقتضى تبادل الآراء . أما وقد جعلنا مهمة البرلمان الأولى هى مراقبة الحكومة فسيكون الكلام كله فى ضميم الموضوع .

ويجب أن يوضع نظام لمراقبة الآثار العملية التى تترتب على اقتراحات الأعضاء ، ومن المعروف أن النائب عندما يتقدم بسؤال أو استجواب فلما أن يتهرب منه الوزير . وإما يعد بإجراء اللازم . ويتهى الموضوع عند ذلك . ثم لا يفعل شيئا . فيجب مراقبة هذه الحالة ومراجعة ماتم من الأعمال التى وعد بها النواب . ولخير لنا أن يكون عندنا قوانين قليلة منفذة من أن يكون عندنا آلاف الوعود والاقتراحات غير المنفذة .

وإذا كان الوزراء يتهربون من مراقبة البرلمان . فإن أعضاء البرلمان

أنفسهم كثيراً ما يتخلفون عن الحضور أو يقضون الوقت بين الممرات والحجرات الداخلية أو يجلسون بدون أن يحاولوا المساهمة والاشتراك ، ونحن لا نستطيع أن نكلف كل نائب الإمضاء على ساعة عند الحضور والخروج كما يفعل صغار الموظفين ، ولا نستطيع أن نرغمه على الكلام والاشتراك . ولكن يجب على كل حال أن نعمل إشعار النائب واجباته . ويمكن مثلاً أن يكون هناك إجراءات لإحصاء مرات التخلف . وتأجيل الأعمال وغير ذلك . ولو أن تنفيذ مثل هذه الإجراءات صعب ما دام النواب على ما هم عليه . وما لم يغيروا فهمهم الذى يصور لهم البرلمان « نادياً » ومظهراً من مظاهر الأرستقراطية التقليدية . فالنيابة مهنة شاقة تستلزم إعداداً وتحضيراً .

وما دنا بصدد الحديث عن المجالس النيابية فلا بد لنا من الإشارة إلى « المعارضة » التى هى جزء حيوى من الجهاز الديمقراطى . لأن الوزارة قد تستبد . والمجلس وإن كان حقاً رقيقاً عليها . فهو من ناحية أخرى ، تباع لها فرئيس الوزارة فى الوقت نفسه مؤيد بحزب الأغلبية فى البرلمان . والمعارضة هى الحاجز الذى يحول دون استبداد الأغلبية ولا سيما فى الديمقراطية الجديدة التى رفعت من شأن الهيئة التنفيذية ووسعت دائرتها . كما أن المعارضة هى ضمان استكمال مناقشة المواضيع ودراة وجهات النظر المختلفة وإيضاح نواحي النقص فيها ، لأن أنصار الحكومة سيوافقونها على طول الخط كما تقضى بذلك التقاليد الحزبية والبرلمانية .

ويفترض الدستور الإنجليزى وجود معارضة دائمة ولا يستطيع أن يتصور مجلساً نيابياً بدونها . لأن الناس هناك تفهم السياسة على أنها

لعبة يقتسم اللعب فيها فريقان . ولا يمكن أن يستأثر فريق واحد باللعبة كله ، ومن أجل ذلك يخصص الإنجليز راتباً سنوياً لرئيسها قدره ألفين من الجنيهات وغرفة فى البرلمان . ويسمون المعارضة «معارضة جلالة الملك» كأن هذه المعارضة إحدى المؤسسات القومية ذات الصفة الثابتة .

إن الروح التجارية قد تسود العلاقة بين المعارضة والوزارة على قاعدة خذ وأعط . ولكن من حسن حظ الإنجليز أن الصالح القومى لا يكون الضحية فى هذه الاتفاقية . وإنما هو كما لاحظ أحد الكتاب البريطانيين^(١) «التوفيق الذى يسود الحياة العامة بين الحكومة والمجتمع والحكومة والمعارضة وكل ميدان آخر تقريباً» ويستطرد هذا الكاتب فيقول «فستطيع أن نقول ، والحالة هذه ، وإن النظام الديمقراطي البريطانى هو نظام ينطوى على وجود وزارة قائمة وحقيقية هى التى نراها ونواجهها وتتصدى لها وتتقدها وزارة معارضة وهى التى يحتمل أن تخلف الوزارة القائمة فى المستقبل . وهذا هو سر بريطانيا إن كان لها أسرار . فإن بريطانيا تحتفظ بذخيرة من بنيتها للمستقبل فإذا تنحى رجال الحكم عن مناصبهم ظهر من يحل محلهم . والزعماء المعارضون يقفون على أهبة إلى جانب الزعماء الحاكمين» .

ولعل ذلك هو ما يفسر تسمية الهيئة المكونة من زعماء المعارضة باسم «ظل الوزارة» "cabinet shadow".

ومما هو جدير بالذكر أن الوزارات والمصالح تستفيد فائدة عملية عظيمة من آراء المعارضين إذ فى اليوم التالى للمناقشة فى موضوع فى

(١) ارنست باركر فى «بريطانيا والشعب البريطانى» ص ٣٦ .

«يطلب (١) الوزير إلى جميع القئين الإطلاع بإمعان على الخطب التي ألقىت بالمجلس وأخباره بما يصح قبوله من الاعتراضات . وما لا يمكن قبوله منها وما يصح أن يعمل رداً على الانتقادات الوجيهة المعقولة . ويعد أن يقتنع الوزير بأراء موظفيه عليه أن يكتب خطابا خاصا لكل نائب من النواب الذين اشتركوا في المناقشة بما تقرر في اقتراحه من قبول أو تعديل أو رفض» .
ولسنا نعلم أن هذا النظام متبع في مصر .

* * *

أما الهيئة التنفيذية فيجب أن تركز أعمالها أكثر . وأن تتصف بالقوة والجرأة التي تعوز الآن الحكومات الديمقراطية وسيلقى عليها القيام بالتشريع عبثا ثقيلا يجب أن تستعده بتنظيم هيئة من كبار القئين والأخصائيين .

والوزارات الديمقراطية ، لا سيما في البلاد اللاتينية وجوض البحر الأبيض المتوسط تشكو من داء عضال هو قلقنتها وعدم ثباتها وكثرة التبدل والتغيير فيها . وعدم بقائها في دست الحكم سوى شهور . وأمامي الآن تقويم عن الوزارات المصرية يثبت أن هناك وزارة مكثت الواحدة منها سوى مدة تتراوح بين الشهرين والعشرة .

وليس هناك ما هو أسوأ من هذه القلقلة . لأن تأليف وزارة ديمقراطية إنما هي ولادة خطيرة تتقدمها الأم المخاض القاسية ، وتتهدها حمى النفاس المميتة ، وتكلف الأمة الإجراءات الباهظة التي تبدأ بالانتخابات ثم اختيار الوزراء وصدور المراسيم حتى إذا

(١) حافظ عفيفي باشا في الإنجليز في بلادهم ص ١٠٦ .

بدأت الوزارة شكلية الحكم ، واستبان معالـم الطرق . ورسمت خطة العمل إذا هـى تقال أو تضطر إلى الاستقالة وتأتى غيرها فتعيد تمثيل الرواية . وهكذا تفشل الوزارات الديمقراطية فى القيام بالمشاريع الإنشائية .

وإذا راجعنا تاريخنا القديم والحديث رأينا أن الأعمال العظيمة تدين بوجودها ويقائنها لثبات القادة والملوك وهيمنة القوة الحاكمة ، ولم يكن خوفو ليستطيع أن يبنى هرمه العظيم فى عشرين سنة لو لم يحكم ضعف هذه المدة ، كما أن محمد على باشا ما كان ليقوم بإصلاحاته لو علم أنه سترك أريكة الملك بعد سنين أو شهور .

ومن الغريب أن الوزارات الديمقراطية متشابهة فى جميع أنحاء العالم فإن النسق الديمقراطى المضطرب يحول دون حدوث تغييرات فجائية أو ظهور وزارات خارقة ، ورغم اختلاف أسماء الوزارات . والأحزاب فإن العمل الوزارى لا يكاد يختلف فى هذه الوزارة عن تلك ، وكلها تؤديه بالروح الرسمية وباعتباره روتينياً رتيباً . فليس هناك ما يبرر هذا التغيير وحتى لو فرض أن هناك تفاصيل فأغلب الظن أن مكاسب الأفضلية لا تعادل خسائر التقلب والتغيير والتبديل . .

من الواضح أن هذا النقص إنما يعود إلى تعدد الأحزاب وعدم تأصل الروح الديمقراطية فى الشعب وكثرة القلاقل السياسية . وغيرها من العوامل التى لا يمكن إصلاحها إلا بإصلاح المجتمع بصفة عامة . ولما كان ذلك لا يفيد إلا عن طريق غير مباشر فليس هناك مفر من اللجوء إلى النظم التى توضع لإصلاح هذا النقص إذا أريد ذلك عن طريق مباشر كأن نفكر فى قانون لتثبيت الوزارات كما نسن قوانين

لثبوت العملة . ويبدو ذلك مضحكا ، ومن المؤكد أنه يخالف أوليات الأصول الديمقراطية ، ولكن لو أمكن الجمع بين مثل هذا القانون ، وبين عدم المساس باختصاص مجلس النواب لكان فى ذلك ضمان لثبات الوزارات مع عدم طغيانها . .

ويفترض الدستور المصرى أن تبقى الوزارة فى الحكم مدة دورة مجلس النواب أى خمس سنين فيمكن أن يشترط فى قانون تثبيت الوزارات أن يكون الحد الأدنى لمدة الوزارة فى الحكم ثلاث سنين . وفى حالة خلافها مع مجلس النواب تضطلع للمحكمة الدستورية العليا بالفصل بينهما ، وفى هذا الإجراء ما يوقف شطط الوزارة . كما أنها ، من ناحيتها ، ستحرص على الاتفاق مع البرلمان حتى يسمح ببقائها فى دست الحكم الستين الباقيتين وإلا فإنه سيتزعزع ثقته منها بمجرد انتهاء السنين الثلاث . .

ويصح أن يدرج تحفظ واحد فى القانون هو أنه فى حالة نشوب حرب أو ظهور قضية وطنية عامة تهدد البلاد أو تمس وحدتها ، يمكن إسقاط الوزارة قبل الثلاث سنوات بقرار مجلس النواب وتأييد المحكمة العليا . .

على أن ذلك القانون وإن حقق لنا بقاء الوزارات فى الحكم لمدة أقلها ثلاث سنوات فإنه لا يضمن لنا حسن سياستها أو تناسق أعمالها مع غيرها . أو محافظتها على القواعد السليمة التى سنتها وزارات أخرى . وهذه هى عيوب النظم والنصوص بصفة عامة . . وأشرف القوانين يمكن أن يحور إذا لم يكن القاضى شريفا . . ولكن ذلك لا يهذنا فى قيحة القانون ، بل ولا يمنعنا من اقتراح قانون آخر يحتم

إحصاء ثروات الوزراء قبل دخول الوزارة ويعدها . وكل زيادة فاحشة لا يستطيع الوزير تفسيرها تفسيراً معقولاً تضم إلى إيرادات الدولة . . فإن السياسة حرفة بقدر مرتبتها فحسب .

ولكن غرضها الأساسى هو الخدمة والجهاد . وكفاءها هو رضاء الضمير وأداء الواجب وليس الغنى والثراء .

ويمكن أن يتبع ذلك مع النائب أيضاً . وأن تنسق كل هذه الإجراءات فى قانون عام يسن للحيلولة دون استغلال المهام الرسمية فى المنافع الشخصية .

والأحزاب إحدى مشاكل الديمقراطية المستعصية ففى معظم الديمقراطيات تعتقد الأحزاب أن مهمتها الوحيدة هى النيل من الأحزاب الأخرى التى تشاركها السياسة . وتقاسمها الحكم ، حتى ضج الناس من تناحرها وما يجره ذلك عليهم من الأضرار . وارتفعت الأصوات فى كل صقع ديمقراطى ، مطالبة بالقضاء على الحزبية أو توحيد الأحزاب .

فترى هل يمكن القضاء على الأحزاب أو تحديدها أو على الأقل إيقافها عند حدها . ؟ ولو استدعى الأمر أن نغض النظر تحت ضغط الضرورة الملحة - عن مساس ذلك بالحرية الشخصية ؟ الجواب لا . . إذ أن الحل الوحيد المجدى لهذه المشكلة يأت تدريجياً عندما يحسن الشعب فهم السياسة وتتأصل الروح الديمقراطية فى نفسه ويصل من قوة النفس إلى الدرجة التى يتزل فيها على حكم ضميره الاجتماعى . . ويتصاع لصوت الواجب .

فلنفترض أننا قضينا على الأحزاب أو حرمانا تأليفها أفلا يفتح ذلك

السييل للفوضى والتعدد . . أفلا يجعل الأهداف السياسية التى تعمل
لها الحكومات غامضة مبهمه ؟ ثم أخيرا أفلا تكون النتيجة فى مصر
مثلا ظهور سبعة عشر مليون حزب بدلا من سبعة عشر حزب ؟
وعلى أية قاعده يمكن اختيار الوزراء ؟ وأين يكون محل
المعارضة ؟

أما تحديد الأحزاب بقانون أو مرسوم فإنه هو الآخر طريق غير
عملى وقد يمنع ظهور الحزب الصالح . . ويبقى على الحزب الفاسد
الموجود . وقد تمهد الأحزاب المصرية وتحفظ مع ذلك بكل سيئاتها .
وطريقة الحزب الواحد طريقة ديكتاتورية تنافى أبسط مبادئ
الديمقراطية وتربو سيئاتها على حسناتها إضعافا مضاعفة . فليس
هناك مفر من بقاء الأحزاب ، وعند ما يتقدم الشعب . ويعظم نصيب
أبنائه من الثقافة والوطنية فإن المجال سيضيق على الأحزاب الضعيفة
التي ليس لها مبادئ أو ماض أو تقاليد . . الأحزاب التى تنشأ
كالطفيليات وتقوم كالشركات لغرض الربح والحكم .

ومن الوسائل التى يمكن الالتجاء إليها للتحديد من شر التعدد ،
نشر الخلق الرياضى بين السياسيين ، فإن القسم الأكبر من مضار
التعدد لا يعود إلى التعدد فى حد ذاته ، إذ التعدد صفة باهرة فى الحياة
، وإنما يعود إلى التعصب الأعمى ، والاتباع المطلق ، وعدم تقدير
كل حزب لأراء الأحزاب الأخرى ، بل ومحاربتة لها بالحق والباطل
 . والخلق الرياضى يصلح هذه النواحي ويعلم الزعماء التسامح
والتعاون وتقدير الآراء المعارضة ويبعدهم عن الوسائل القذرة التى لا
يتورعون الآن عنها .

ويمكن أيضا نشر الدعوة إلى «العمل فى المجتمع» حيث ميادين الاجتماع والاقتصاد تنادى العاملين ، الذين تدفعهم غرائزهم إلى تأليف الأحزاب ، إلى استكشاف الآفاق الجديدة ، وحرث الحقول البكر التى هى فى أمس الحاجة إلى الأيدى العاملة ، والعقول المفكرة ومن ناحية أخرى يجب أن يقدر رؤساء الأحزاب مهمتهم تمام التقدير . فإن جزءا كبيرا من ضعف الوزارات يعود إلى جهلهم بطبيعة عملهم ، وعليهم أن يذكروا أنهم رجال مبادئ ، ويحترفوا قيادة وإن عليهم تنفيذ هذه المبادئ وقيادة الرأى العام ، وعدم التسليم بما تطلبه الجماهير إذا تأكدوا فسادهم ، إن مهمتهم أن يقودوا الشعب لا أن ينقادوا له ، وأن يرشدوه ويوجهوه ، وأن يقفوا فى سبيله إذا لزم الأمر ، فإن الشجاعة هى صفة السياسى أيضا ، وربما أكثر من الجندى .

* * *

وتحتفظ الديمقراطية الجديدة للسلطة الثالثة - السلطة القضائية - بمنزلة خاصة ، فهى لن تقتصر على الفصل فى القضايا العادية بل ستناول أيضا الفصل بين الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية ، وإليها يعود تقرير دستوريه القوانين أو عدم دستوريته .

ووجهه نظر الديمقراطية فى ذلك أنها رفعت من شأن السلطة التنفيذية حتى ليخشى عدوانها ، فلا بد أن يكون أمامها حاجز يقفها عند الضرورة ، ولن نجد خيرا من المحكمة العليا التى لا يمكن حلها أو التأثير على قضائتها .

وسبب آخر يدعونا إلى هذا التجديد ، هو أن فلسفة الديمقراطية الجديدة تقوم على تعادل القوى وتوازنها ، ذلك التوازن الذى بدونه لا

يمكن ضمان سلامة أى عمل ، حتى وإن كان خيرا كما رأينا فى فصلى «الغاية والوسيلة» و «فهم جديد للحياة» وتنقسم هذه القوى ، فى الدولة ، إلى فصيلتين : الأولى مثل الطبيعة بقوانينها ، ونواميسها ومبادئها ونظامها بينما تمثل الفصيلة الثانية الإنسان وإرادته وعمله ، وعقله ، وحرية والسلطان التشريعية والتنفيذية تمثلان العمل والإرادة وتقاسمان الحرية والمسئولية وبالجملة الإنسان أو بمعنى آخر الشعب وإرادته المطلقة التى قد تثور على الدستور نفسه كما تثور على أقدم المبادئ والنواميس التى سستها الطبيعة كالعدل والحق والخير والصدق .

ولئن كنا قد رجعنا كفة الطبيعة بمبادئها الجامدة ونظمها المحكمة على الإنسان وإرادته المطلقة وحرية الواسعة على عكس ما فعلناه فى المجتمع فإن ذلك يعود إلى أن الدولة هى مظهر النظام ، وأن المجتمع هو مظهر الحرية ، وكل شئ تغلبت عليه الصفة الفردية كانت الحرية إليه أقرب ، وأى شئ تغلبت عليه الصفة الاجتماعية كان النظام به الصق والمجتمع من الطائفة الأولى ، والدولة من الثانية .

وستقتنع المعارضة كثيرا من الوضع إذ سيباح لها أن ترفع أمرها للمحكمة ، فلا تتحكم فيها الأغلبية ، ولا سيما إذا كانت ٥١٪ أو ٦٠٪ .

وهناك اعتراضات على إقامة هذه المحكمة العليا الأول : أن توسع اختصاصاتها ونفاذ حكمها من شأنه أن يغرى بالفساد لا سيما وأن ميدان السياسة عندنا ليس بالميدان الطاهر النظيف وردنا على ذلك هو أن ثقتنا فى رجال القضاء ونزاهتهم أعظم فى تقديرنا ، من قوة عوامل الفساد هذه .

والاعتراض الثانى أن إجراءات المحكمة ستعرق التنفيذ العملى لكثير من القوانين ، وستؤخر صدورها . . ربما إلى بعد المدة المقصودة ، كما أنها ستحد من نشاط الهيئتين التشريعية والتنفيذية ، ولكن معالجة هذا البطء ليس مستحيلا أو صعبا .



لم نتكلم عن سلطة أخرى تضارع السلطات الثلاث فى بعض البلاد الديمقراطية تلك هى «التاج» أو «الملك» وقد قضت العصور الحديثة على السلطة التنفيذية القديمة للملك ، وأبقت له المظاهر الباذخة الرائعة ، واعتبرته ممثل الأمة ومظهر وحدتها وإجماعها وموثلها وملاذها وأحاطته بالحجب بدلا من الخوف وألصقت به أسمى النعوت السياسية والحرية والدينية فهو القائد الأعلى للقوات . . والرئيس الأعلى للهيئة الدينية والشخصية الأولى فى المجتمع وباسمه تفتح الجلسات ، وتصدر القوانين وتعلن الحروب وتعد المعاهدات ويالجملة فإن شخصية المعنوية التى تسمى التاج أو العرش تضمن كل مظاهر السيادة العليا للامة .

ويصرف النظر عن بعض كل المذاهب المغالية التى لا تقر وجود الملكية والأخرى المناقضة لها التى تطالب بإطلاق الأيدى الحاكمة ، فمن الحق أن نعترف أن تحويل الديمقراطية كان ساحراً . وقد نجح فى معظم البلاد وكسبت منه أضعاف ما بذلت ، ومن البلاء أن تقارن بضعة آلاف من الجنهات تخصص فى الميزانية للتاج والبلات بالأثر العظيم الذى يحدثه وجود الملك على رأس إدارتها . ولو كان الملك آلة بخارية تحقق الانسجام والثبات للدولة لتطلبت إدارتها أكثر من

هذه المخصصات . والذين يثورون على الملكية لا يثورون عليها لهذا بقدر ما يثورون لعنى الملكية القديم . . وهو ما يجب أن لا نستسلم له . فإن الماضى لا يعيننا . والمملك ليس هو المستبد القديم وإنما هو ممثل الأمة ومظهر سيادتها .

وموقف الملك دقيق فى الديمقراطية ، فإن القاعدة العامة أنه يملك ولا يحكم . . وهى تعطيه الحق فى النصيح والاستشارة على أن يتم بمتهى الكياسة ، فإن كل كلمة من كلمات الملك معدودة . بل كل إشارة وحركة وسكنه ، بل حتى شوؤنه الشخصية البحتة تعتبر من شوؤن الدولة العليا .

ويجب أن لا يكون الملك الديمقراطى طموحاً فإن الملك الطموح ما لم يتصف بكثير من الاتزان والقوة يكون كارثة على الديمقراطية . . وسبب تمزق وحدتها وثنائية حكمها بدلا من أن يكون مظهر وحدتها وسيادتها وسموها

وليس معنى ذلك أن يكتف الملك بوضع إمضائه على الأوراق الرسمية التى يقدمها إليه رئيس وزرائه . ولكن معناه أن يملأ مركزه المحدد له فى الدستور . وعندئذ سيحد أعباء كثيرة تنتظره وسيقول كما قال أحد ملوك أوربا المعاصرين «عندما أتذكر الواجبات التى على بصفتى ملكا دستورياً ، أحمد الله على اننى لست ملكا مطلقاً» وإنى ألقت النظر إلى ملوك إنجلترا الذين يحققون حدثا عجبيا ويجمعون بين المتناقضات على نسق لم يتأت لغيرهم فإنهم يمثلون أعرق الملكيات ، وقصورهم وحرسهم وبلاطهم والتقاليد الدقيقة والبذخ والثراء الذى يحوطهم يضعهم فى مقدمة ملوك العالم . . وهم مع

ذلك يمثلون بأصدق تمثيل الديمقراطية الحقيقية التى لا تكلف فيها ولا يكاد الإنسان يصدق أن ملك إنجلترا الذى لا يفضل فى المناسبات العادية الفرد البريطانى العادى فيسير بلا حرس . أو يركب دراجة أو يشارك فى لعبة أو يصفق بشدة للعب الكريكت أو كرة القدم . هو نفسه سيد بلاط سان جيمس ، والورد الأعلى لأعرق ملكية ، وإمبراطورية الهند وما وراء البحار .

فلئن كان من الصعب على ملوك العالم أن يمثلوا هذا الدور ، فإن لكل منهم اعتزازاته الخاصة ومفاخره التقليدية وهو يستطيع أن يعمل فى دائرته ، وليس أسوأ مظهر فى هذه الحالة هو مظهر الانزواء أو التلهى بالصيد والقنص وإقامة الحفلات والاشتغال بشتى الهوايات . . فمن الجدير أن لا يتكلف الملك الديمقراطية إذ يمكن ديمقراطياً فى أعماق نفسه .

* * *

رغم كل الاحتياطات التى وضعناها . فسيكون فى الديمقراطية أخطاء وعيوب ووجوه نقص ، ذلك أن الديمقراطية ليس هدفها الأول هو التخلص من هذه الأخطاء المعتبرة ضرورة لا مناص عنها وثمنا للحرية التى يتمتع بها المواطنون . وأولئك الذين يعيبون على الديمقراطية أخطاءها يريدون نظاماً لا أخطاء فيه ويرتكبون بذلك أكبر خطأ

* * *

الفصل الثانى

الحرية

لو سئل الإنسان عن أعظم حق اعترف له به حتى الآن وأكبر فوز ناله من الحضارة الحديثة فأغلب الظن أن جوابه سيكون الحرية ، إذ أنها ليست مجال عقله وفكره ، وغذاء روحه ونفسه ، ورمز كرامته المميز له عن الحيوان فحسب ، ولكنها أيضا ضمان الحياة نفسها ، والأمان من المضايقات التى قد تصل إلى حد المصادرة والقتل وانتهاك الأعراض .

إن الحرية التى يظن النشأ الحديث أنها حق بدهى له لم تكن قط نباتاً شيطانيا ينمو من تلقاء نفسه فى جو من الترك والإهمال ، لقد كانت الثمرة التى تقطعت دونها أعناق أجيال وأجيال ، وكانت الأمل الوحيد لشعوب حاربت فى سبيلها ، واسترخصت الدماء والنفوس ، وجادت بالعروض والأموال . ولئن لم تدفع الأجيال الحاضرة من ثمنها شيئا فذلك لأن الأجيال التى سبقتها قد دفعته ، كله دماء وآلاما وتضحية .

إن الحروب بين الأمم المختلفة ، والثورات فى الأمم نفسها إنما كانت فى الغالب نتائج لتجاهل الحرية السياسية كما أن تجاهل حرية الفكر والعبادة أدى إلى مذابح عادت الحروب وصبغت أرجاء العالم القديم بالدماء . . وأودت بملايين الضحايا من الأمم . . والديانات . فقد استبعد المصريون القدماء بنى إسرائيل كما استبعد الرومان المسيحيين ومثلوا بهم أشنع تمثيل . . وعذب هؤلاء بدورهم من وقع فى أيديهم من المسلمين فى الحروب الصليبية . وفى الأندلس . ولا نرى فى

الواقع فرقاً بين مصرع «هبائيا» الوثنية ومصرع «جان دارك» المسيحية
ومصرع عشرات من المسلمات اللاتى حكمت عليهن محاكم التفتيش
الرهيبة ، فكلهن عذبن . وحرقن . . .

لقد كانت الكرامة الإنسانية مهددة فى هذه العهود . كان من
الممكن أن يسجن الإنسان ويعذب وتصادر أملاكه ويتهك عرضه أمام
عينيه بدون أن يعلم سبب ذلك ، كان من الممكن أن يباع ويشتري
كسلعة ، وان يجلد كالحيوانات .

ليشكر الله أبناء هذا العصر أنهم جاءوا فى زمن يعترف بحرية
الفرد ويقدس كرامته فلا يدخل أحد منزله إلا بإذنه ولا يحكم عليه إلا
بمقتضى القانون الذي يسرى على حاكمه كما يسرى عليه .

وليشكر الله أبناء هذا العصر وليعترفوا بفضل الآباء والأجداد والجنود
للجهولين الذي عملوا الحرية الإنسان وضخوا فى سبيل كرامته ورفعته .

ليقدر أبناء هذا العصر الحرية قدرها فلا يسيؤ استعمالها ولا
يستهنون بها . إنهم يقولون إن طلبة الجامعات الألمانية صاحوا فى
نشوة الحماسة للفكرة التي آمنوا بها «أننا نبصق على الحرية» وقد لاقوا
الآن جزاءهم ففقدوا الحرية التي استهانوا بها وكانوا كالشاعر القديم
الذى شفه (١) البصر وتمنى أن لم تخلق له عينان . فاستجاب الله
شعره ، وأصبح يعض الأزمان حسره .

(١) هو المؤمل بن أميل المحاربى ، شاعر كوفى من مخضرمى شعراء الدولتين الأموية
والعباسية ، قال فى قصيدة له .

شف المؤمل يوم الحيرة النظر ليت المؤمل لم يخلق له بصر
وهم يزعمون أنه قد جاء آت فى المنام ووضع أصابعه فى عينيه قائلاً «هذا ما تمنيت»
فأصبح أعمى .

لا يظن أحد أن العهد قد بعد بتلك الأزمان السحيقة ، التي كان يسودها الاستبداد المطلق ، والتي لم تكن تقدر كرامة الفرد ولا حقه في الحياة ، إن الغرائز البشرية تربط عصرنا بهذه العهود بخيط لا ينفصم ، وبمجرد أن زالت الحرية من بلدين من أعرق البلاد الأوروبية ، أعيدت ثانية أساليب القرون الوسطى في مصادرة الأعداء ، وتعذب المخالفين في معسكرات الاعتقال الرهيبة ، والاشتراطات والتحريات التي تفرض على الباقين منهم ، المهينة للكرامة والجارحة للشعور ، بل وفي إحراق المؤلفات العلمية التي تخالف فكرة النازية أو الفاشية تماما ، كما كانت تفعل محاكم التفتيش في أسبانيا في العهود الغابرة .

إن لجان التحقيق التي ألفت في البلاد المحررة من ربة العدوان النازي لمحاكمة مجرمي الحرب ، توافينا يوما بعد يوم بصور تقشعرها جلودنا ، من فنون التعذب ، وأنواع الأرهاقات ، ومنها ما نشرته جريدة يومية عن سوق للرقيق بيع فيه الآلاف من الأسرى الروس بسعر ستة ماركات للفرد الواحد ، وتقول الجريدة إن هذا السعر يعادل ثمن حذاء !! تم ذلك في العصر الحديث لأن الناس فرطوا في حريتهم وقبلوا أن تنتهك ، فأصبحوا لقمة سائغة للحاكم ، وصاروا كالقطيع الذي لا يستطيع أن يتصرف في حياته كما يريد ، وإنما يتصرف بها الراعي كما يشاء ، وعلى الشعب الذي يريد أن يلقي المصير أن يحافظ على حريته ، ولا يقبل التنازل عنها أو المساومة فيها .

* * *

ذلك وحده كاف لتقديس الحرية ، ولو وضعها فى المتزلة التى لاتمس ، على أن هناك من الأسباب الأخرى ما يؤكد ذلك بغض النظر عن أنها حق الفرد الطبيعى وضمان حياته واستقراره ، فإن الحرية هى الوحيدة التى تمكن الإنسان من أن يحقق غايتنا الجديدة ، أى أن يكون الإنسان غاية فى ذاته فمن البديهي لا مكان لتحقيق هذه الغاية أن يمنح الإنسان أكبر قدر ممكن من الحرية التى لا يجدها الا الاضرار بمصالح الغير .

وكل تقدم يقوم على غير حرية شخصية هو تقدم موقوت يستند على الأسس الطبيعية ، وينمو فى تربة زجاجية لا تثبت للعواصف ولا تبقى على الزمن . ولو أن الدولة اشترت حرية جميع الأفراد فى مقابل أن تقوم بتبعات كل واحد ، فسيكون ذلك إيذاً بفقدان الشعب الحياة وانعدام كل روح للتقدم فيه إن الحياة تنبثق من أعماق الفرد ، ولا يمكن أن تاتى من الخارج أبداً والفرد الصحيح الذى ينشأ دولة قوية هو ذلك الفرد الذى يحس بالحياة الحرة تجيش فى أعماقه . وتبعته على العمل والأنتاج فيهب الحياة لكل ما يمسه ويحول الصحارى القاحلة إلى جنات ذات بهجة ، ويصهر الحديد والمعادن حتى تلين له ، ويسخر الحيوان الصعب الشموس ، ذلك هو الفرد فى المجتمع الحر فلننظر اليه فى المجتمع الذى يحكمه الاستبداد ، إن الفرد يكون فيه جثة بلا حراك وشبحاً بلا روح ، وعينا تبحث فيه عن شارة حياة . فالحافر الشخصى منعدم لأنه لا يضمن ثمرة جهوده ، والعقل خامل لأن عقيدة واحدة فرضت عليه فعطل عن التفكير ، والإيمان مزعزع لأنه لا يقوم على فهم اقتناع ، وإنما هو الإذعان والخوف .

* * *

تقسم الديمقراطية الجديدة الحرية إلى قسمين . حرية اجتماعية . وحرية سياسية وهي ترى الأولى أعظم أهمية ، وأنفذ أثرا ، فالحرية السياسية محدودة ، أما الحرية الاجتماعية فإنها - فى الواقع - حرية الحياة التى نصطدم بها فى عملنا وتفكيرنا وآرائنا وعقائدنا وبيعنا وشرائنا .

والدولة فى الديمقراطية الجديدة هى التى تقوم على أمجاد أفراد الشعب ، الذين يعملون كل فى دائرته ، وبمحض حريته أما الدولة الديمقراطية المزيفة فهى التى تعتمد على الصولة المركزية والإدارة الحكومية ، ولأمجاد الحرية والسياسة التى اكتسبها العباقرة والعظماء . ولا نكون مبالغين إذ قلنا إنه بمقدار احترام الحرية الاجتماعية وتقدمها فى بلد ما يكون تقدم هذا البلد ونهوضه وإن هذا المقياس يكون أدق مما لو قسنا التقدم بمقياس الحرية السياسية لسبب واحد ، هو أن الحرية الاجتماعية تؤثر فى الحرية السياسية صعودا وهبوطا تقدما وتأخرا .

ولكى نقارن بين الحرية السياسية والاجتماعية علينا أن نأخذ بلدين كإنجلترا وفرنسا ، تتفق فيها النظم السياسية لديمقراطية ، وربما أعطت فرنسا أبناءها حرية سياسية أكثر من إنجلترا ، ولكن الحرية الاجتماعية أعظم فى إنجلترا مما هى فى فرنسا ، إذ يستطيع كل واحد أن يقول ما يشاء ، وحقا إنه يستطيع ذلك فى فرنسا ، ولكنه قد يحتقر ، وقد يهان بل وقد يضرب من الجمهور والغوغاء ، أما فى إنجلترا فإن الانصراف عنه هو أقصى عقاب والحياة فى إنجلترا حرة ، وكل واحد له شخصيته المستقلة التى تتجلى فى الأسرة أعظم منها فى أى وضع

آخر ، فالأبناء ذكورا وإناثا لهم حرية كاملة يمارسونها منذ الصغر ولهم آمالهم وهواياتهم وأفكارهم ، لا يتدخل الأب في ذلك إلا عند الضرورة الملحة .

أما في فرنسا فإن الجمهور لا يكن احتراماً للرأى الخاص أو الشخصية المستقلة . . . وهو يحكم بالشذوذ على كل ما يراه مخالفا للرأى العام ، وفي الأسرة يحكم الأب حكما ديكتاتوريا ينشأ الأبناء أتكالين يعتمدون على آباءهم فى تربيتهم وضمان مستقبلهم ، بل والبحث عن زوجة لهم فى كثير من الأحيان ، ومع أن المجتمع الفرنسى لا يتسامح مع الرجل الشاذ ، إلا أن الشواذ هناك أكثر منهم فى إنجلترا حيث يحتفظ المجتمع لهم بمركزهم وهى نتيجة طبيعية جدا ، فيقدر أتران الحرية ، يكون اعتدال النظام ، ويقدر تشدها تكون مخالفتها .

والمجتمع المصرى كالمجتمع الفرنسى ، بيد أنه أسوأ منه ، وأقل تقديرا للحرية ، ونحن لا ننورع عن أن نصم المخالف لنا بشتى الوصمات الخلقية ، وقد نبيح لأنفسنا رمية بالجنون أو الكفر ، كما أن التربية المنزلية لم تتسم بسمات الحرية ، وإن كانت الفوضى تلعب بالمنزل المصرى ، وتهدد بأوخم العواقب وعدم تقريرنا للحرية الشخصية يبدو بارزا واضحا فى كل شئ حتى فى أعماقنا الثقافية واللاشعورية ، ويحضرنى الآن كمثلى لذلك - وإن بدا غريبا بعض الشيء - ذلك الكرم الذى نفرضه على الضيوف ، وتكرار الدعوة غير أبهين لا عذاراتهم بل نقسم بكل يمين مغلظة على الضيف المسكين بأن يأكل ما لا تستطيع معدته هضمه ، فلو أننا كنا نقدر حرية ضيوفنا لما

أخرجناهم بهذا الكرم ، ولاحترمنا إرادتهم ...

وفي البلاد الأخرى عندما يريد أن يشير أحد على آخر برأى ما فإنه يقول «لو كنت مكانك لفعلت كذا وكذا . » لأنه مع رغبته فى إبداء رأيه فإنه يحذر أن يؤثر على محدثه أو يحد حرية ، أما عندنا فإننا نبدى آراءنا لأصدقائنا ، ولا نتركهم حتى ينفذوها ، وكثيرا ما نعتقد أننا أخبر منهم بصالحهم . .

وشبح الحرمان الذى يخلق على المجتمع المصرى ، ويضفى على الفقر المادى مهانة أدبية ، ويقبض على أفئدة الشباب بيد من حديد ، إن هو إلا أثر لعدم الاعتراف بالحرية الشخصية ، ولم تشاهد الأجيال نزاعا كذلك الذى يملأ نفوس شباب هذا الجيل ، أو جهادا قاسيا عنيفا كالذى يستمر ويتقد فى عواطفهم ، ويجرى فى دمائهم بين الحرمان الرهيب ، وبين الإباحية المطلقة ، ومن المحزن حقا أن نتيجة هذه المعركة كانت واحدة دائما ، فالشاب لا يقوى على الإباحية ، ولا يصبر على الحرمان فأصبح يطرق باب النفاق ، ويشيع عواطفه بالطرق الملتوية ، ويبطن غير ما يظهر ، ويضمّر فى السر غير ما يفعل فى العلانية ، وأعقبه ذلك ضعفا واكتئابا وتشاؤما من الحياة كلها .

* * *

إن السلطين التى وكل إليهما تنظيم الحرية الاجتماعية وكبح جماحها هما الرأى العام والقانون .

ولا يستطيع أحد الآن أن يفرض على شخص ما «حرمانا» مقدسا كذلك الذى كان يفرضه الباباوات فى العهود القديمة أو يعلن أنه «مهجور» كما كان يفعل بعض مشايخ الطرق ، ولكن الرأى العام

يستطيع أن يفرض ما هو أكثر من الحرمان ، ويحارب الأشخاص الذين لا يرغب فيهم حرباً مادية ومعنوية لا رحمة فيها وإن كان ينسى أنه في الوقت نفسه يخدمهم أعظم خدمة بإعلان آرائهم ، ونشر أقوالهم ، وإظهارهم للمجتمع بمظهر الشهداء المضطهدين .

ونحن لا نعترض على تلك الحرب الفكرية التي يشهرها المجتمع على من يخالفونه في الرأي فيساجلهم النقاش ، ويظهر ما في آرائهم من نقص وخطأ ، فإن حريته في ذلك كحريتهم تماماً ، ولكننا نعترض عليه إذا حرم على شخص ما إبداء رأيه ، وثار عليه أو أجبره على السكوت ، فليس ذلك من مصلحة المجتمع ، لأن الطريقة الوحيدة لفضح الآراء الخاطئة هي إبراز ما بها من خطأ ، وذلك كاف لكي تندثر ولا تعود إلى الظهور ، وهو ما لا يتم بمناقشتها وتفنيدها ونعتقد أن ذلك لن يهدد ثبات المجتمع ، بل على العكس سيزيد من دعائمه ثباتاً كما أن المجتمع في حاجة إلى تحسين طرقه ووسائله ونظمه ، ولو لم تطلق الحرية لتفقد هذه الوسائل والنظم ، ومحاولة تحسينها أولاً بأول ، فإن ثبات المجتمع يستحيل جموداً ، وليس ذلك من الخير في شيء .

كما أن الخطر المبالغ فيه عن تشويش عقائد الناس وجعلهم في حالة من القلق والشك ، لا يستطيعون معها الإيمان بعقائدهم القديمة التي تزعزعت ، ولا الإيمان بالفكرة الجديدة التي لم تتأصل بعد في النفس ، هذا الخطر ، حتى لو صح ، فإنه يكون ثمناً بخساً للحرية ، على أنه خطر مبالغ فيه ، فالمجتمع الذي سمح بظهور أصحاب المبادئ القرية ، وقانون التوازن في المجتمعات الحرة يجعل المستوى دائماً بالقدر الذي يعوق الشطط ويحرك الجمود .

ويلزمنا فى هذا المقام أن نشير إلى ظاهرة حديثة فى عصرنا ، هى ضعف الشخصية التى أصبحت طابعا للأفراد ، وقد نشأ ذلك من ازدياد سلطة المجموع وميله إلى الاستبداد .

وأثر الحضارة الصناعية فى تجريد الأمور من معانيها وفرض نظامها الآلى على الناس . لذلك يجب على الحكومة الحديثة أن تسهر على حرية الفرد ، وأن تتيح له فرصة النشأة المستقلة وحرية التفكير والتصرف ، والعمل بما يعتقد ، وإلا انهارت مدينتنا وفقدت الروح الأصيلة المبتكرة ، والنظر الصحيح الصائب ، والنقد النزيه ، والمعارضة النافعة ، وهى دعائم كل حضارة لقد وصلت سلطة الجماعة حدا جعل عالما معتدلا مثل جون استيوارت ميل يؤيد مخالفة الجمهور مهما كانت هذه المخالفة حسنة أو سيئة ، لأن استبداد الرأى العام قد جعل من الشذوذ نقيصة ومذمة ولا يكون هدم هذا الاستبداد إلا بتشجيع الناس على مخالفته وحثهم على الشذوذ «وويل للزمن الذى لا يجزأ على الشذوذ فيه الأقلون» (١)

وواضح أن « ميل » لم يستثنى فى قاعدته ، ويكون ذلك صحيحا إذا ما تحقق الشرط الذى علق عليه وجوب الشذوذ وهو طغيان سلطة المجتمع طغيانا كاملا . ولا أعلم هل وصل مجتمعنا إلى هذه الدرجة أم لا ، فإننى أرى مجتمعا خليطا مشوشا ، تتفرق أهواء بنيهِ وتختلف مشاريعهم ولا يجمعهم عرف خاص أو ذوق واحد ، فلو كان مجتمعنا موحدا فى روحه ومظاهره ، لشاركنا ميل رأيه ولكننا الآن نضطر إلى أن نحارب هذا التمرد الخطير الذى يهدد الشعب بصفته شعبا ، ولا

(١) كتاب الحرية لجون استيوارت ميل ص ١٧١ .

يفيد الأفراد بصفتهم أفرادا .

وربما كان يجب أن نقرر أولا ، وأكثر من مره ، أن الحرية فى هذا الشكل الواسع تشترط بدهاء القدرة على حسن استغلالها ، وتفهم روحها قبل تفهم شكلها ، فإن هذه القدرة هى الموثل الأخير للحرية ، وهى الحائل الوحيد الذى لا يجعل من الحرية فوضى أو حرية للفرار من الواجبات والتبعات ، وذلك هو ما جعل أشد دعائها وأنصارها حماسا يحرمونها على الأطفال والشعوب المتأخرة .

إن من المفارقات الساخرة أن يضطر الإنسان إلى أن يدعو تحت ضغط الظروف أو الضرورة إلى غير ما يعتقد ، وهى حالة تتكرر كثيرا ، ويكون الخطأ أو الصواب فيها معلقا بهذه الضرورات ، ويجب على كل حال أن يكون ذلك التغيير وقتيا ، وأن يعود الإنسان إلى ما اعتقده بعد أن تمر الأزمة بسلام .

ويخيل إلى أنى لا أرى على المسرح المصرى سوى مهرجين لا تكسبهم الحرية شيئا إلا زيادة فى غرابة حركاتهم ، وألوان ثيابهم ، وأما الروح والعقيدة ، والمبادئ والحياة ، فإنى لا أدرى آثارها على الناس أو فى نفوسهم .

وأود أن أكون مخطئا فى تشاؤمى ، وعندئذ لن يكون أحد أشد سرورا منى ، فمن الأسف فوق الطاقة لكل محب لهذه البلاد العريقة العظيمة ، أن يرى محتتها القاسية وإغلالها الاجتماعية والسياسية التى تتخبط فيها منذ قرن ، دون أن تستطيع التخلص منها والخروج إلى النور والحياة والقوة .

* * *

والقانون هو السلطة الرسمية فى يد المجتمع وبه يستطيع أن يزج مخالفيه فى السجون أو يجردهم من حقوقهم المدنية والقانون أحد الضرورات اللازمة ، وهو يقوم على دعامين من النفس والمجتمع . فليس كل إنسان من القوة بحيث يمتنع عن فعل الشر وارتكاب الآثم من تلقاء نفسه ، ومن المؤسف أن هناك كثرة لا يزعمهم إلا العقاب «أو على الأقل حراسة باقى الحقوق وهى الصفة السلبية للقانون» وحتى لو فرضنا أن الناس وصلوا إلى درجة يعرفون فيها حقوقهم وواجباتهم فإن اجتماعهم معا يفرض عليهم تبعات إجتماعية يحددها القانون ويقوم على تنفيذها وحراستها .

فالقانون بهذه الصفة قيد يحد من حرية الأفراد ، ولكن الناس هم الذين وضعوه وأوجبوا على أنفسهم احترامه ، فيجب إذن احترامه لأنه رمز الحقوق والواجبات ، والثورة عليه إنما هى نكث لعهد فرضه الناس على أنفسهم ودلالة على عدم تقدير حقوق المجتمع ورغبة فى التخلص من الواجبات ومعظم الناس لا تكن هذا الاحترام للقانون وتخالفه سرا وجهرا ، وتعتذر عن ذلك بشتى المعاذير ، وهى معاذير لا يمكن قبولها ، لأن القانون متى اعتمد فإنه يصبح مقدسا ويصير إتباعه واجبا لازما ، وإذا ظهرت عدم صلاحيته فيجب على الناس أن يطالبوا برفعه ، وليس لهم أن يخالفوه ما دام قائما . لذلك ، ولأن قوة القانون تستمد من هيئة أكثر مما تستمد من سلطته ، يجب الاقلال من فرض القوانين ما أمكن ذلك . فقد شوهد دائما أن النتيجة الوحيدة لكثرة القوانين هى كثرة مخالفتها وما لم تكن الضرورة ملحة وماسة ، فليس ثمة داع لفرض قوانين يرى الناس أنفسهم مضطرين

(أو هكذا يقولون) إلى مخالفتها ، وانتهاك حرمتها .

ولنضرب مثلاً يوضح لنا أن المشرع إذا تجاهل حرية الأفراد ، فإن الأفراد يتجاهلون قداسة القانون ، فربما لاحظ الكثير منا تلك الأوامر والنواهي الموجودة في الحدائق والمعلقة على أبواب الدواوين وكبارى السكة الحديد التي تبدأ دائماً بلفظة ممنوع . . «ممنوع قطف الزهور» أو «ممنوع الدخول» أو «ممنوع التعدي على القضبان» . . فهذه الأوامر سليمة ولكن الإسراف فيها يدل على تجاهل حرية الأفراد ويحمل الجمهور على الاعتقاد بأن الهيئات لا تعتمد على سليقته ولا تحسن الظن بتصرفه ، فيبعث ذلك الملل إلى مخالفة هذه النواهي ويفهم - كما لاحظ أندريه مورا - من « لاثمش على العشب » المعنى المضاد «امشى على العشب» . .

والمنهج السليم في هذه الأحوال ، أن تنشأ المصالح أقساماً للاستعلامات تكون أول ما يقابله الناس ، وتتولى هذه الأقسام إيضاح الطريقة التي يجب أن ينهجوها ، أما في الحدائق فيجب الاعتماد على العرف ، ويمكن تأكيداً لذلك أن تنشأ أكشاك لمبيع الأزهار . وهكذا لا يجد الجمهور نفسه مضطراً لمخالفة الأوامر . وعندما يعرف تقدير الهيئات له واهتمامها به ، وعنايتها بأمره ، فإنه يبادلها تقديراً وتقدير وإذا رأى بعد ذلك لافتة تحمل «ممنوع الدخول» فإنه يحترمها ويعلم أنه لا ضرورة خاصة لما أخذت مكانها على الباب .

* * *

إن دراسة القسم الثاني من الحرية - أي الحرية السياسية - تجعلنا نثير موضوعاً هو أعقد الموضوعات السياسية ، وهو موضوع الفرد

والدولة . .

هناك مذهبان رئيسيان فى هذه المسألة الأول يقضى بأن الفرد جزءا لا يتجزأ ، يفقد فيها شخصيته المستقلة وكيانه الذاتى ، وتذوب خصائصه فى المجموع أو بمعنى أدق فى الدولة التى هى الشخصية المعنوية للمجموع . . والثانى يبقى للفرد كيانه المستقل ووجوده الذاتى ، ويرى أن واجب الدولة المحافظة عليه ، وعدم التدخل فى شأنه إلا عند الضرورة القصوى وحول هذين الرأيين عشرات الآراء التى ليست فى الحقيقة إلا تعديلا لأحدها .

وما يعيننا هنا رأى الأول لأنه هو الذى يحس الحرية الفردية . أو بعبارة أصح يتجاهلها تماما . . ولقد تحقق هذا رأى فى النظم الفاشستية والنازية ، فهناك لا يعترف بشخصية الفرد المستقلة ، وتخضع مصالحه وحرية للدولة

والاشتراكية تتفق مع النظم الفاشستية فى هذا ، وإن كان غرضها الأول الفرد ، ولكنها ترى أن ذلك لا يتحقق إلا على يدى الدولة التى تسيطر على النظام الاقتصادى أو تمتلك الأراضى والمؤسسات أو تحدد الأعمال لكل فرد . ونشأ من ذلك أن حددت الدولة الحريات وأشرفت عليها لأن طبيعة العمل المنظم تقتضى ذلك .

ولكن الاشتراكية مع هذا تخالف الديكتاتوريات الحديثة فى عدة نقت ، منها أنها لا تؤمن بالمثل العليا للديكتاتورية ، والدولة فى نظرها ليست إلا آلة كبيرة للرد التجارى مجردة من المثل العليا ، تنطلق بقوة النظم الاقتصادية وتخترق عالما من الإحصائيات الميكانيكية . . وهى كذلك لا تؤمن بأرستقراطية الديكتاتوريات المزعومة وفلسفتها

التي تقوم على الدم والنبالة والوراثة ، فلا ترى فيها نظاماً للطبقات ، أو تمايزاً بين الناس ولكنتك تجد ما هو أشد سطوة من الطبقات ، النظام القاسى الرهيب ، الذى يطبق بلا هوادة على مجموع الشعب .

وإذا لم نلق بالآ إلى فلسفة الديكتاتوريات العليا التي ترى في الدولة رمزا عظيما هو أعظم الرموز ومعنى هو أجل المعاني بحيث يفنى فيها كل شئ كما فى «هيجل» ولا تلك التي تعطى بعض الناس حقوقا ومواهب ، وتقسم الشعب طبقتين طبقة للسادة والأخرى للعبيد كما فى «نيتشه» . فإن الديكتاتوريات ليست فى الواقع والحقيقة وكما بدت فى التنفيذ وعند العمل إلا رد فعل طبيعى يتتاب الشعوب فى فترات الضعف أو أثر نوبات الهزيمة ، وأصل الكلمة التاريخى ، ودلائها فى كل الشعوب لم يتعد ذلك أبداً ، فإن ظهور أول ديكتاتور روماني لا يختلف عن ظهور نابليون أو هتلر ، ولا تستطيع الديكتاتورية أن تفاخر بأنها نظام دائم يتسلسل ويبقى ويثبت ، ذلك لأن فترة الفوضى والانحلال هى وحدها التي تسمح بأن يتملك الديكتاتور مقاليد الأمور ، ويستولى عليها فضلا عن أن ثقة الناس بنفوسهم ونظمهم تكون قد تزعزت فلا تعارض فى ظهور الديكتاتورية ، بل فى كثير من الأوقات تختاره وتمنحه حرية العمل .

وفى مثل هذه الحالة م الممكن أن يؤدي الديكتاتور مهمته بنجاح ، على أن تعاد الأمور كما كانت بعد انتهاء مهمته ولكن الأمثلة التاريخية على ذلك نادرة ، والتجربة لا تحملنا كثيرا على حسن الظن بالطبائع البشرية فى هذه الناحية ، والذي يحدث غالبا هو أن يستأثر الديكتاتور ويمضى طويلا فى طريقه حتى يتردى هو وأمته فى الشقاء

ويكون سببا فى هدم حضارتها ومحو استقلالها ، وتعاستها فترة أخرى طويلة .

وفى تاريخ الديكتاتورين عبرة وعظة للذين يناصرونهم فإن هانيبيال ونابليون وموسوليني وهتلر هزموا جميعا على أيدي دول ديمقراطية ، وكل واحد من هؤلاء أحرز انتصارات سياسية وحرية عظيمة ولكنه كان دائما يخسر المعركة الأخيرة .

وذلك هو دأب الديكتاتورين ، فإن نجاحهم يغريهم حتى يصل بهم إلى الفشل الأخير . ولما لم يكن لهم ضابط ، فليس هناك مناص من النهاية المحزنة ، ومثلهم فى ذلك مثل المقامر الذى لا يقوم فى الوقت المناسب ، وتملكه حمى المقامرة حتى يخسر فى الدور الأخير ما كسبه طيلة ليلته .

والآن ماذا يذكر التاريخ عن نابليون ، إن مواقعه الحربية كلها لا تساوى قانونه الذى ربما كان بين مخلفاته الأثر الوحيد الذى يستأهل شيئا من الاحترام .

وقد تكون الآلام المشتركة التى شعر بها الفرنسيون جميعا قد وحدث بينهم ، وطهرت روحهم ، ولكن بأى رباط . . . ؟ وفى أية بوتقة . . . وهل لم تكن هناك وسيلة خير من هذه لتوحيد عرى الأمة ، ولم شملها . . .

والحقيقة أن فردا واحدا يعجز عن القيام بشئون الدولة كلها مهما كان عبقرى ، ولا يمكن أن يلام على ذلك ، فإن طبيعة الأشياء نفسها لا تقبل وضعها كهذا ، ولكن الإنسان يحمل نفسه ما لا يطيق ، وما تعجز السماوات والأرض عن حمله .

ولقد نادهش حقاً كيف تغيب تلك الحقيقة البديهية عن هؤلاء القادة والزعماء ، ولكننا نجد الرد فى سحر السلطة ، وإغراء الشهرة والمجد ، فإن هذه المغريات تطمس عيون الديكتاتوريين شيئاً فشيئاً ، ويوما بعد يوم ولتذكر أن الديكتاتور لا يسمع إلا ثناء وتملقاً ، ولا يعرف أخطاءه لأنه لا يجد من يذكره بها .

فتنه الرأى ، خداع النجاح ، الأثرة والأنانية ، الغرور الذى يعمى ويصم ، الطاعة والخضوع من ناحية والتعصب الضيق والفكرة الثابتة من ناحية أخرى ، نحن لا نستطيع أن نقدر ما فى هذه الكلمات من قوة ونفاذ لأننا لم نحس بها ولكننا نشهدا بآثارها التى تثبتها قصص كل الديكتاتوريين والديكتاتور يبدأ التى حياته بداية حسنة ، ويكون متواضعاً ، معتدلاً متقدداً لنفسه ومحاسباً لها حتى إذا عظمت منزلته وسمت رتبته ، تهور ، وصار يلقي الكلام على أعوانه ، ويطلق لنفسه عنان الأهواء والآراء ، ويخطئ ويظن أنه مصيب وحتى لو عرف الديكتاتور دقائق كل أعمال الدولة وتعهدها بالرعاية والعناية وبذل لها من مواهبه وتجاريه ما يضمن لها النهوض مدة حياته ، فما الذى سيحدث لها بعد موته ؟ أن الشعب سيهدمها كلها كما حدث لمدارس محمد على ومصانعه التى لم يشاركه الشعب مشاركة تامة فى إقامتها ، أو على الأقل تموت هذه المشاريع لعدم وجود العناية القديمة وهكذا نرى أن الديكتاتور هو كارثة على الأمة حياً أو ميتاً ، عبقرياً أو غيبياً ، وإنه فى جميع حالاته يمثل دور الصديق الجاهل الذى يحب الأمة ويقدها (فليس هناك شك فى إخلاص هتلر وموسوليني لأمتهم) ويوفر لها ألوف من الجنهات تنفق على المظاهر الملكية التى

يزهد هو - عادة - فيها ولكنه مع هذا يجرها إلى حرب تخرب ممتلكاتها وتدمر مبانيها وتستبعد شبابها ورجالها ثم أخيرا تنتهى بالهزيمة والذل .

نستثنى من ذلك الديكتاتور الديمقراطي ، لأنه يراقب من ممثلى الأمة ، الذين وإن كانوا حقا قد منحوه سلطات استثنائية واسعة ، إلا أنهم على استعداد لسحبها منه ، إذا حاد عن طريق الصواب ، أو ثمل بخمر السلطة ، فإن السلطة كما قيل ، مفسدة ، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة .

إن الأمة العريقة لا يكون فيها مكان لديكتاتور ، أنها تنفر منه نفور الجسم الصحيح من الطيب ، يرى فيه بدعة وينشق منه رائحة المرض فإذا ظهر بها من تحدته نفسه بان يمثل دور الديكتاتور فإنه يصير أضحوكة الشعب ، وإذا استطاع بوسيلة ما أن يتولى الحكم فإنه يعجز حتما عن أن يغير من شؤونها ، أو يبدل من أوضاعها ، لأن هذه كلها تركز على أسس ثابتة عريقة تليدة لا يمكن زعزعتها .

فإذا صادفت الدولة فترة حرجة كحرب أو إصلاح كبير ، أو أزمة خانقة ، فإنها تستطيع أن تعطى رئيس الوزارة سلطات استثنائية تمكنه من إطلاق يده تحت حراستها وتأييدها وموافقتها وحسب خطة موضوعه ، من أن يعمل بوحى نفسه وبغير معاونة الشعب له .

عندما ندرس عظماء العالم وقادة أمم وشعوبه نرى أن الفضل فى بقائهم عظماء لا يعود إليهم وحدهم وإنما أيضا إلى ملاءمة المجتمع وصلاحيته ، فإن عظيم المجتمع القوى الحر يفوق عظيم المجتمع المنحل الضعيف المههد بتغلب الاستبداد على نفسه بل الذى ينزلق

رغم أنه إليه بحكم ما يراه من انحلال وانحطاط . وقد كان من الممكن أن يكون «كرومويل» في إنجلترا «كرويسبير» في فرنسا لولا اختلاف الشعب الإنجليزي عن الشعب الفرنسي كما كان من الممكن أن يصير «خالد بن الوليد» فاتحا مدمرا «كاتيلا» و «جكنيز خان» لولا وجود أمثال «أبي قتادة» في جيشه . ولولا رئاسة «عمر بن الخطاب» الدقيقة بل إن عمر نفسه كان من الممكن أن يصير مستبدا لو لم يكن وراءه أناس يقوموه بالسيوف ، ولا شك أنه عندما كان يقول «إن أحسنت فأعينوني . وأن صدقت فقوموني» كان يحس بوحش الاستبداد المفترس يتقلب بين جنبيه .

وأيضا قلبت صحائف التاريخ وجدت من انطلاق النفس وطغيان شهواتها إذا أرخت عنانها . ولم تجد ما يكبح أهواءها أو يوقفها عند حد . ما لا يمكن وصفه أو تعداده أو قصره على أمة دون أمة أو عصر دون عصر . فبين الحقيقة والخرافة نجد أمثال الملك «شهر يار» الذي كان يصبح فراشه كل صباح بدماء عذراء أدفاته طول الليل . أو أمثال «نيرون» الذي حرق روما ليستمتع برؤيتها تشتعل . أو «كاليجولا» الذي أعطى حصانه لقب قنصل ، أو السلطان مصطفى الأول الذي كان يقضى أيامه في مكان يشرف على البحر ويطرح منه الدنانير ليطرب على نغم سقوطها في الماء قائلا إنه لا يريد أن يحرم السمك مما يتمتع به الإنسان ! أو السلطان «عبد الحميد» الذي كان يفضل أن يلقي إلى السمك بأجسام ضحاياه وجواريه ! .

إن داسة هؤلاء الطغاة ، وفحص سيرهم ، توضح لنا الدور العظيم الذي يلعبه المجتمع في «مأساة الديكتاتور» فقد كان نيرون في

شبابه أمل الامبراطورية الرومانية . كما كان السلطان عبد الحميد موضع رجاء الأحرار الأتراك . وكان من الممكن أن يصلحاً لو لم يكن التيار أغلب والإغراء أقوى . وسيرة عبد الملك بن مروان وأبو جعفر المنصور والإمبراطور الروماني ماركس أورليوس ترينا كيف يدفع الموقف والبيئة الرجال إلى أن يبدلوا خلائقهم القديمة ويكتسوا خلائق جديدة تناسب الموقف ، فعبد الملك بن مروان يطرح ثوب «حمامة المسجد» ليلبس ثوب النمر . ويخوض غمرات الدنيا ، وأبو جعفر المنصور ، الذى كان أعلم بنى العباس ، يحكم بيد من حديد ويتبع سياسة تفوق سياسة «ميكافيلى» دهاء وغدرا كما أن البيئة الرومانية فى عهد الإمبراطور ماركس أوليوس صورت له المسيحية كمبدأ جديد هدام . . وعنصر فساد وتفرق فى الإمبراطورية ، حتى رأى من واجبه أن يضطهد المسيحيين ويحاربهم رغم ما أنصف به هذا الإمبراطور من كمال خلقى . وتفكير فلسفى . وعدل وحكمة . وهناك حقيقة أخرى أغرب من الحقيقة السابقة تلك هى أن المجتمع لا يظهر الديكتاتور فحسب ، ولكنه يظهره وسيطر عليه . ويرفعه لكى يكون قائد الشعب إلى نهايته المحتومة ومصيره المقلد . وكأنما يريد المجتمع أن يختم هذه الفترة ختاماً حافلاً وسط ضوضاء عظيمة . ومظاهر باذخة . وبانفجار له دوى هائل . فالديكتاتور فى التاريخ هو ختام المأساة والفصل الأخير فيها . إنه احتفال الدفن . وفى الدفن ورودا احتفال كما فى العرس .

وتفسير هذه الحقيقة هو أن الديكتاتور ابن المجتمع المخلص الذى يدين له بظهوره وقوته . وهو يمثل عوامله . وبيئته من حيث لا

يدرى . بل وهو يعتقد أنه يعمل لمقاومتها وإصلاح فسادها ، ولكنه لما كان الوارث لثركة المجتمع المثقلة بوجوه النقص والضعف فإنه يفسد حيث يريد الإصلاح ، ويهدم حيث يريد البناء . وينهج نهجاً لا يستطيع أحد الوقوف أمامه للحيلولة دون النهاية الرهيبة . بل لا يستطيع أعوانه إبلاغه الحقيقة . وعلى بعد ما بين بلدين مثل تركيا وألمانيا فإن تقارير رجال المايين الجهلة فى عهد السلطان عبد الحميد ، عن التقارير التى كان يرفعها مستشاروا هتلر إليه^(١) .

وأخيراً يجب ، إذا تذكرنا قداسة الحرية ، وحيويتها ، وضرورتها أن نذكر أيضاً أن سم الحرية ، وأعدى أعدائها وألد خصومها هو الإفراط والشره والتغالى . . إن ضبط النفس والتضحية ، والقوة هى الزم لزوميات الحرية وأعظم الضمانات التى تكفل لها البقاء والدوام ، وكما أن الدولة لكى تظفر باستقلالها وحريتها السياسية لابد لها من بذل الدماء ، والتضحية بالنفوس . . وعبور نهر من الدماء . . وارتقاء جبل من الأشلاء . . فكذلك الأمة . لكى تدعم حريتها الاجتماعية يجب أن تعبر إليها نهراً من العرق . . وترقى جبلاً من الأعمال ، والكبد ويجب أن يضحي بعض الناس بحريتهم فى سبيل حرية الشعب والأجيال . كما يضحي بعض الجنود بحياتهم فى سبيل انتصار الجيش .

(١) مما جاء فى «كتاب هتلر قال لى» لمؤلفه هرمان راوه شتتج لم يكن أحد ليخبر هتلر أبداً بالحقيقة المقلقة . فكانت التقارير الملونة بالألوان المحببة إليه تدفعه إلى الامام فى طريق الدمار . وقد بدأ فى ذلك بالتصغير من شأن المصاعب وبالتهظيم من شأن الأخبار السارة مع التلاعب والتحويل الخفيف فى عبارات التوكيد التى يروون بها الحوادث ثم انتهى الأمر بأن أصبح ما يقال انما يخلق اختلاقاً فىنى من أوله إلى آخره على الأكاذيب .

إن العالم يقبل على عهد حرية . . واستغلال جديد للقوى
الكونية، والطبيعية . . وذلك الكلام هو ما تمس إليه حاجتنا ، لأننا
نشاهد الشرة والإسراف فى كل شئ فى التدخين ، فى الشراب ، فى
اللهمو ، . . . ولأننا نلمح فى الأفق بوادر الأنانية والطمع واستغلال
الغنى للفقير ، واستعباد القوى للضعيف فإذا لم تصلح هذه
الأوضاع . فإن الحرية لا تكون سوى الزيت الذى يلقى على اللهب
.. يزيده اشتعالا واثقاراً حتى يدمر ما حوله . .



الفصل الثالث

النظام

بعض الناس يسمعون نصف الحديث ، ويقرأون الصفحة الأولى ، ويتخذون من الدفاع عن المبادئ والتظاهر بالشدة والصلابة هواية محببة . . . هؤلاء لا يفهمون سببا لوضع النظام بين مبادئ الدولة الديمقراطية الجديدة ويظنون أننا نهدم ما بنيناه فى الفصل السابق وهم- كما هو دأب المقلدين- يغالون ويتشددون فى ذلك وينسون أنه لولا النظام لما كانت هناك مجتمعات على الإطلاق ، ولما كان هذا التقدم الإنسانى السريع الذى قام على التبادل المشترك وبفضل التنظيم الذى اتبعت قواعده منذ آلاف السنين .

والدولة هى وليدة التنظيم ، فعلى اختلاف الآراء فى نشوئها نجد أنها تجتمع أخيرا فى رغبة المجتمع الأول فى تنظيم شئونه وذلك لا يدل على أن الدولة هى وليدة التنظيم فحسب ، ولكنه يدل أيضا على أن النظام صفة ثابتة فى نفس الإنسان .

والواقع أن الحرية المطلقة كلمة مضللة لا وجود لها ، والحرية بدون تنظيم متعسرة الوجود فى المجتمعات لأن طبيعتها تنافى ضرورات التجمع ، ومن السهل أن نتصور الحرية المطلقة فى غابة كثيفة ، يستطيع الإنسان أن يختار أجمل شجرة فيها ليقطع أخشابها منها ، ولكن من الصعب أن نتصور هذه الحرية المطلقة وحدها تدفع

شخصاً ما لأن يختار أجمل منزل فى أحسن شوارع ليسكنه .

وذلك يوضح شيئاً ما - المعنى الذى نرمى إليه بكلمة النظام ، فالنظام فى الديمقراطية الجديدة هو تنظيم للحرية فهى الأصل وهو الفرع وإليها تعود الحضارة وبه يظهر المجتمع ، والجمع بينهما ضرورى ولازم وهو سهل أيضاً وإن تصور الناس عكس ذلك .

ففى الناحية الاجتماعية يمكننا أن نذكر مثلاً بسيطاً لما يجب أن يكون عليه الجمع بين الحرية والنظام فأننا إذا قبلت دعوة إلى حفلة ساهرة ينص فيها على الحضور بلباس السهرة ، فمن النظام أن ألبس هذا اللباس ، ومن النظام أن أذهب فى الميعاد ومن النظام أن آخذ مكانى المعين . .

ولكن النظام لا يفرض على أن أشرب خمراً إذا كنت محارباً للخمر أو أؤيد كلام الخطباء إذا خالف عقيدتى وإذا كنت فى إنجلترا فالنظام يحتم على ألا أخرج «باليجاما» ولكنه لا يحتم على أن أتجنس بجنسية أو أومن بدين أو أعتقد فكرة . . .

ومع كل فإذا اعتقد أحد الناس أن الخروج «باليجاما» هو وحده الذى ينقذ العالم من مشاكله فإنه يستطيع أن يخرج وعندئذ سيقول كل الناس «يا للمعار» ولكن رجل البوليس لن يقرب منه لأن النظام فى الناحية الاجتماعية يعتمد على العرف والتقاليد والرأى العام وليس على القوة . . .

وفضلاً عن ذلك فإن هذا الرجل لم يتعد حريته الشخصية وقد يكون شاذاً إلا أن ذلك لا يتيح لنا أن نحكم عليه وما يوضح لنا لم

نفهم بعد لا الحرية ولا النظام أننا فى حياتنا ننهج على منهج يخالف تماماً الأمثلة السابقة ، فنحن لا نفهم الحرية- لذلك ننظر إلى الشخص حسب مذهبه وعقيدته وفكرته ولا نتسامح فى ذلك أقل مسامحة ، ونحن لا نفهم النظام- فلا نبالى بالحضور بلا دعوة ، أو التأخير بلا عذر أو الخروج بالبيجاما . .

إن أهمية النظام البالغة تستمد ، فى الناحية الاجتماعية بصفة خاصة من أنه يحول دون الفراغ والفوضى بتحديد أوقات الفراغ وشغلها ، والفراغ والفوضى هما شر ما يقابل الشاب فى مستهل حياته ، لأنهما يولدان فى نفسه خيالات الكسل والشهوة والتفاهة وغيرها من المشاعر السهلة التى تمت إلى الغرائز الأولية والفطرية . . وليس هناك شخص يستحق الرثاء أكثر من شخص غير منظم ، فقد يكون ذكياً ، وقد يكون موهوباً ولكنه يفقد ثمرة هذه المواهب ما لم يكن منظماً مواظباً على ما تعودته من عادات . . قديراً على أخذ نفسه بما يريد ، ولا سيما وأن النظام موهبة لاتأتى إلا بالتمرين الطويل والنشأة منذ الصغر حتى ليكاد يكون من المستحيل على من لم ينشأ فى جو من النظام ، ومن لم يتمتع بتربية نظامية أن يكون فى مستقبل حياته منظماً ما لم يكن ذا قوة خارقة . .

* * *

وفى الناحية السياسية يمكن الجمع بين الحرية والنظام بل أن هذا هو الوضع الوحيد السليم لأن الحرية السياسية والنظام جزءان يكمل بعضهما البعض- والنظام هو حارس الحرية وراعيتها ، والحرية هى ضمان بقاء النظام واستمراره .

والأمثلة التاريخية على ذلك كثيرة ويمكننا أن نقول إن الاستبداد (وهو الصورة المشوهة للنظام) هو وليد الفوضى (وهي الصورة المشوهة للحرية) ، فثابليون هو تلميذ الثورة الفرنسية كما أن هتلر يدين للفوضى التي أعقبت حرب ١٤ - ١٨ وانتشرت في ألمانيا بإظهار دعوته ونجاحها .

ولنفرض في دولة ما أن الحريات منحت لجميع الأفراد بينما انعدم تنظيم الدولة . فإن الذي يحدث بعد ذلك لابد أن يكون أحد أمرين :
الأول - هو أن يكون النظام الخطوة التالية للحرية إذ لا يكاد كل فرد يتمتع بالحرية حتى تهاجمه المسؤوليات التي عليه وحده القيام بها بصفتها حرا . وبالتالي مسئولاً ، عندئذ يجد أنه مضطر إلى انتهاج خطة منظمة للقيام بعمله ولاستثمار حريته ، وللتعاون مع الغير ، وذلك هو نفس ما نرمي إليه بكلمة النظام .

الثاني - أن تكون الفوضى هي الخطوة التالية للحرية ، وذلك عندما يفهم كل فرد الحرية على أنها حرية الفرار وحرية الأهواء والشهوات ، فالفلاح لا يرضى أن يكون فلاحاً ، والموظف يعتقد أنه مظلوم مرهق ، لا يكافأ بقدر ما يعمل ، والتلميذ يتهرب من دروسه ومدرسيه والعامل ناثراً على المجتمع والتقاليد يظن أنه وحده الشهيد الذي ضحي بمصلحته على مذبح الرأسمالية . هؤلاء جميعاً لا يلبثون أن يغادروا أمكتهم ، ويركبوا رؤوسهم ، وتناول أيديهم العابثة ، وألستهم المثرثة كل شيء بلا تمييز ، فلا يلبث المجتمع أن ينهار ويسقط ككل بناء أساسه الرغبات الطارئة ، والأنانية والفوضى والشهوات .

وعندئذ يظهر الديكتاتور ، ويفرض استبداده وطفغياته فلا يوجد النظام وإنما يوجد الاستبداد والفرق شاسع . وإذا فرضنا أقمنا النظام وقيدنا الحرية فهناك حالتان أيضا :

الأولى : أن يكون النظام حسنا وفي هذه الحالة لا يمكن الانتفاع بقوائمه لأن الانتفاع رهن الاقتناع بهذه الفوائد ولا يكون الاقتناع إلا إذا أيسحت حرية الفكر . . وكذلك لا يكون النظام صالحا إلا إذا وجد الرجال الذين يطبقونه بإخلاص وعلى خير وجه ولا بد لظهور هؤلاء ووجودهم من الحرية . . وإلا فلن تتحقق فيهم صفات القوة والارادة والابتكار .

الثانية : أن يكون النظام سيئا وفي هذه الحالة يعم ضرره وتتفاقم عواقبه لعدم وجود الحرية . . .

* * *

بقي علينا أن نعرف ما هو النظام وقد سبق أن قلنا عندما عالجنا موقف الفرد من الدولة أن هناك رأيين .

الأول : يقضى بأن يكون الفرد جزءا لا يتجزأ من الدولة ووسيلة من وسائلها ، ولا يكون له وجود مستقل عنها .

الثاني : يقضى بأن يكون الفرد كلاً مستقلاً عن الدولة تحتفظ له بحرياته كاملة لا تمس . . .

والأول يتمثل في النظم الفاشستية والنازية والشيوعية ، والثاني يتحقق في الديمقراطية ، وقد شرحنا في الفصل السابق مزاعم الديكتاتورية . . . وموقفها من الفرد ، وبقي علينا أن نشرح موقف

الديمقراطية من الفرد لأنه هو الذى سيحدد عنصر النظام .
إن الديمقراطية مع الأسف تنوء بميراث ثقيل من الذكريات المؤلمة ،
ولم يكن تاريخها الطويل سوى نضال مع الحاكمين المستبدين الذين
كانوا يتولون مقاليد الأمور بلا قانون يحد من طغيانهم أو يكبح
جماحهم .

وقد أثرت هذه الوراثة فى الديمقراطية فجعلت همها أن تقيد
الحاكم وإن تضرع فى وجهه الحواجز حتى لا تمكنه من الاستبداد
واطلاق يده فى الأمور كما أثرت فى فكرة الجمهور عن الحكومة ،
وجعلت الناس ينظرون إليها كما لو كانت عدوة لهم ، تريد نهب
أموالهم وابتلاع ثرواتهم . . وقد كتب جون استيوارت ميل^(١) يشكو
من نفور الناس من تدخل السلطة التشريعية والتنفيذية ، وقال إن ذلك
ليس ناشئاً عن احترام المجتمع لاستقلال الفرد، بل هو ناشئ «عن
تلك العادة القديمة التى لا تنفك باقية بيننا حتى اليوم.. وهى اعتبار
الحكومة خصم الرعية فالأكثر هنا لم تتعلم بعد أن سلطة الحكومة هى
سلطتها وإن آراء القائمين بالأمور هى آراؤه . . . »

وقد كان ذلك حوالى سنة ١٨٥٨ ومنذ عشرين عاماً قال عالم
الإنجليزية معاصر إن غرض الديمقراطية يتلخص فى الصيحة الشعبية
(اننا لن نستغل بعد الآن . . .)

لهذه النشأة التاريخية يعود الموقف الذى تقفه الدولة الديمقراطية من
الفرد فهى وأن كانت تترك له حريته إلا أنها تقف منه موقفاً سلبياً محايداً

(١) كتاب الحرية تأليف جون استيوارت ميل ص ١٣ .

والناس بدورهم يحولون دون تدخل الحكومة ويتوهمون أن كل تدخل سيقابله حتماً انتقاص من حقوقهم ، أو تقييد لحررياتهم ، أو فرض لضرائب جديدة ، وهم لا يصدقون أن الحكومة تسعى إلى افادة الفرد ، بدون أن تحاول الكسب من ذلك أو اقتضائه الثمن ..

على هذا الوضع الخاطئ، تحدد موقف الفرد فى الديمقراطية وبإصلاحه يتحدد موقف الفرد فى ديمقراطيتنا الجديدة . . .

وهذا الموقف الجديد متناه فى البساطة ، فالفرد هو الذى يعطى الدولة قوتها وحياتها فلا أقل من أن تكون الدولة فى خدمته وتكرس جهودها له ، وهذا الشعار «الدولة فى خدمة الفرد» هو كما ترى العكس تماماً للرأى الديكتاتورى الذى يفنى شخصية الفرد فى شخصية الدولة ، ويطالبه بأن يكون عبداً الذى لا يتحرر من رقها .

وقد فشل المبدأ الديكتاتورى فى أن يقيم المجتمع الثابت الموحد ، لأنه فى رغبته السريعة فى إقامة البناء نسى أنه يتكون من لبنات صغيرة ، وأنه يجب أولاً أن تكون هذه اللبنات صالحة وملائمة ، ولم ينبجح فى أن ينسى الناس مصالحهم أو يزعمهم على تضحية لا يريدونها أو يساهموا فى عمل اجتماعى لم يفهموا حكمته . . .

والمجتمع الديمقراطى هو الآخر غير منظم . حقا إنه خير من المجتمع الديكتاتورى ، فإن الحرية على الأقل متوفرة فيه ولكن النزعة الفردية التى تستولى على النفوس وتشتط أحيانا تجعله يشكو المنافسة الحادة الشديدة التى تستنزف دماءه وحيويته ، ولا سيما وأن الدولة تقف على الحياد ولا تتدخل فى شئ .

وتنظيم الديمقراطية الجديدة وحده هو الكفيل بأن يوفق بين هذين
الرأيين المتناقضين ويجمع بين الفرد النشط القوي الذى يتمتع بحريته
، وبين المجتمع المتناسق الذى يسوده النظام . ومنطقها فى ذلك أنه ما
دام يحق لنا أن نثق بالإنسان بصفة عامة ، وإنه أميل للخير منه للشر ،
وللصالح منه للفساد ، فمن الطبيعى أنه عندما يرى الدولة تحترم
إرادته ، وتطلق حريته ، وتساعده دائما أن لا يضرن عليها بعض
التضحيات التى تقتضيها ضرورة المجتمع ، وسوف يقبل من تلقاء
نفسه القيام بها ، معطئنا إلى أنه يؤدى واجبا وأنه يكسب ولا يخسر إذ
أن ثمرة التضحيات ستعود إليه . وإذا لم يتفع بها هو فستتفع بها
أبناؤه وأحفاده ولا بد أن نشير إلى أن الدولة فى الديمقراطية الجديدة
تتولى التوجيه والتنظيم ، وليس العمل والتنفيذ ، وإنها تشرح رغباتها
وأعمالها لكل الشعب بمتهى الوضوح وتستعين بالهيئات الشعبية ومن
المحتمل أن تلجأ إلى القضاء للحكم فى المنازعات المستعصية ،
وعندما يصدر كلمته يجب احترامها ومن هذا يتضح لنا أن الديمقراطية
الجديدة لا تحدد لنا نظاما ما بعينه ، وإنما فكرتها هى أن النظام يجب أن
يسير جنبا إلى جنب الحرية ، ويجب أن يعطى نصيبا من الاحترام
يمثل نصيبها . وهى تؤمن بأن كل نقص فى الحياة لا يعود إلى الحياة
نفسها وإنما إلى النقص فى التنظيم وإن كل اضطراب فى شئون الدولة
يمكن أن يعالج بالنظام والتعاون . وهى لا تؤمن بوجود مشاكل
مستعصية الحل ، ما دام هناك نية معقودة على حلها ، وتعاون بين
الأفراد والهيئات على ذلك . . .

وليس ثمة شك فى أن هذا النظام لا يقوم إلا بمساعدة التربية

النظامية ، وبعد رفع مستوى الفرد المادى والمعنوى ، وتنمية روح التضحية والولاء والعواطف الكريمة فى نفسه ، كما أنه سيستند إلى عنصرين هامين هما التقاليد والزعامة . فالتقاليد هى الميراث الاجتماعى للأمة ، وليس من الصواب التحلل منها مرة واحدة ، فإنها تقوم بمهمتها حتى تشيخ فترك مكانها لتقاليد جديدة ويتم ذلك تدريجيا وبصفة قد لا تخلو من العنف . ولكن يجب ألا تصل إلى حد الثورة ، إذ أن حاضرا الأمة مرتبط بماضيها ، ومستقبلها رهن بحاضرها .

وأما الزعامة فإنها عنصر يجب ألا ينعدم فى الديمقراطية وليس من الضرورى أن يكون الزعيم سياسيا فنحن نريد زعماء كقضاة الصلح فى كل ناحية من نواحي النشاط الاجتماعى ومهمة هؤلاء الزعماء قيادة الجماهير وتوجيههم نحو الهدف الصائب الذى يروونه قبل أن يراه الناس أو يبرزه الواقع .

وتقدير التقاليد هو تقدير للتاريخ والتراث ، وتقدير الزعماء هو تقدير للمواهب والمبادئ .

وعلى ذلك يكون التلخيص النهائى للجمع بين الحرية والنظام كالآتى :

الحرية فى المسائل الفردية والنظام فى الأعمال الجماعية ، فإذا اختلفا تفضل ناحية النظام . لأن التضحية أعظم من الأنانية ولأن الشعب أكبر من الفرد . ولأن الإيثار أجمل من الأثرة .

وجهاز الدولة هو الذى يدير ذلك العمل لخدمة الفرد الذى ينظر

إليه آونة كفرد واجبات . وآونة أخرى كمواطن عليه تبعات .

* * *

ولنذكر على سبيل الاستشهاد مثالين لما يجب أن تتدخل فيه الدولة ، يتعلق أولهما بالزواج ، والثاني بالمنازل والمباني .

فمن الأول تؤمن الديمقراطية الجديدة بأن الأسرة هي خلية المجتمع ، ولهذه الصفة لا يمكن للدولة أن تترك شيئا يهددها أو ينشئها ضعيفة ، وللعيلة ، والزواج هو أداة تكوين الأسرة ، والأفراد المصابون بالأمراض الجنسية وغيرها من الأمراض الوراثية يتزوجون بلا قيود ويقذفون العالم بنسل ضعيف مشوه مريض ...

ولن أقول إن الدولة ستتدخل لصيانة المجتمع ، والا لحق لها أن تتدخل أيضا في سبيل إخراج جيل أقوى وأصح ، ولكني أقول إنها تتدخل بصفقتها الممثلة العامة للحرية ، المدافعة عن العدل ، المحاربة للظلم والتجنى ، وزواج فرد ضعيف مريض هو أكبر جناية يفرضها فرضا على أبنائه الأبرياء الذين يردد كل منهم قول الشاعر :

هذا جناء أبي على وما جنت على أحد

فالدولة تدافع عن الحرية هؤلاء الأطفال لأنها تعلم أنهم لو خيروا لما اختاروا المرض ولافترضوا أن حقهم الطبيعي هو أن يولدوا أصحاء كما يولد سائر الأبناء .

ولأن تدخل الدولة هو لهذا السبب فقط ، ولأنها لا تريد أن تخرج الحرية الشخصية إلا عندما يكون التهديد فعالا وحاسما ، فإنها تبيح زواج أمثال هؤلاء المرضى على شرط أن يعمقوا أولا ، فلا يجنون

على أحد ، وبعد التأكد من أن الزوجة البالغة الرشيدة تقبل زواجها من هذا المريض العليل .

وعن المثل الثانى فلا بد أننا قد لاحظنا هذه الكهوف والمغاور التى يسكنها الفقراء ، والتى هى عامل هام من عوامل الضعف والمريض وانحطاط المستوى ، والدولة لا تعارض من يرغب فى الزهد والتسك ، ومن لا يأنف أن يسكن جحرا كالفار ، ولكنها تمنع فى أن يفرض على الناس سكنى هذا البيت ، وصحيح أن أحدا لا يرغم الناس ، على أن الإرغام يحدث فعلا من تلقاء نفسه عندما تكون المساكن كلها أو معظمها من النوع ، فالمستاجر الفقير فى هذه الحالة مضطر إلى السكن فيها .

وكانت الدولة تستطيع أن تتساهل مع الأفراد الذين يبنون لأنفسهم بيوتهم ولا يعرضونها للإيجار ، لولا أن البيوت تبقى بعد فناء بناءها ، وبذلك يكونون قد فرضوا على غيرهم يسكنوا بيوتهم المتهدمة .

والشروط التى توجب الديمقراطية الجديدة توفيرها فى المنزل لكى يكون صالحا هى شروط قاسية ودقيقة ، فنحن نريد أن نرفع مستوى المعيشة ونتيح للفرد فرصة الاستمتاع بكل ما يقدمه العصر الحديث من وسائل ترفيه وراحة وليس كثيرا على رجل ينفق خمسة آلاف من الجنيهات لىبنى منزلا أن يضيف إليها مائة أو مائتين لىوسع دورات المياه والتليفون والراديو فى كل شقة .

نعم . . ليس هناك مبالغة فى هذا الكلام ، فان البيوت لا تبنى لتهدم وإنما لتعيش وتبقى ويجب علينا أن نحسب حساب المستقبل ،

وهل تستكثر تليفون وراديو فى كل شقة فى الزمن الذى ينادون بسيارة لكل عائلة . . ومع ذلك فيمكن بسهولة تحقيق ذلك بوضع (سويتش) كبير للتليفون ، وجهاز أساسى للراديو يتفرع منهما تليفونات فرعية ومكبرات .

* * *

ويجب أن يكون هناك تنظيم أولى يشمل كل الأفراد ، وذلك بأن يكون لكل فرد بطاقة شخصية وأن يعرف عند بلوغه سن العشرين الحقوق والواجبات التى على المواطن حتى يمكنه أن يحدد مركزه ، ويعلم حقوقه فيحافظ عليها ، وواجباته فيقوم بها ، ويحس بما هو أعظم من ذلك ، وهو أنه فرد فى الدولة ، وجزء من الكل التاريخى العظيم الذى عمر هذه البلاد وحرث أرضها ، وأقام مبانيها ، وقضى نحبها ، وأنه وسط الصداقات الحاضرة ، والذكرىات الماضية ، والأمل فى المستقبل ليس بالفرد التائه أو الشخص الضائع بل أن وراءه دولة تدافع عنه وتعمل له .

الفصل الرابع

العدل الاجتماعى

تتيح لنا دراسة العدل الاجتماعى الكلام على ناحية من الميع نواحى الديمقراطية الحديثة ، ومظهر من أسمى مظاهرها ومسايرة آخر تطوراتها واتجاهاتها التى يعلق العالم آمالا كباراً على تنفيذها .

اتصفت الديمقراطية منذ إعلان العهد الكبير ، وقيام الثورتين الفرنسية ، والأمريكية بالسمة السياسية . وكانت كلمة ثورة أو نهضة أو حقوق تنصرف إلى المعنى السياسى .

وقبل الاشتراكية لم تظهر حركة اجتماعية أو اقتصادية يعتد بها ، وقد نشبت عدة ثورات دينية كان همها الأول إصلاح الدين قبل إصلاح الشعب . . وتخليص المبادئ من الخرافات قبل إنقاذ الناس من الحرمان والاضطهاد ، وبالطبع أثرت هذه الحركات بطريق غير مباشر فى الناحية الاجتماعية . ولكنها بصفة عامة كانت أشبه بالحركات العلمية منها بالإصلاحات السياسية أو الشعبية . .

وكان ذلك طبيعياً جداً . ففى العهد الذى كانت فيه سلطة الملوك مطلقة فى استعباد الناس ومصادرة أموالهم . وفرض الضرائب عليهم والتصرف فى دخل الدولة كما لو كان دخلهم الخاص . كانت أعظم آمال الشعوب لا تتأهى إلى أكثر من إصلاح هذه النواحى ، والعمل

على توقى أخطارها والحد من سلطة الحاكم . والفصل بين شخصيته الخاصة ، وبين شخصيته المعنوية كرئيس للدولة فانهصر جهادها فى الناحية السياسية واعتبرت أن منح حق الانتخاب للجماهير . وتأمين حرياتهم من الاعتداء . وأموالهم من المصادرة تحقيقا كافيا لأهداف الديمقراطية . .

يضاف إلى ذلك أن ضالة مركز الشعب فى الوجود الحيوى للدولة فى هذه العصور . وتقلد السلالات الارستقراطية للحكم على الطريقة الإقطاعية واستئثارهم بكل أسباب القوة والمنعة والثروة وتملكهم للأراضى الزراعية . . كلها أسباب القوة ساعدت على بقاء الأوضاع الاجتماعية القديمة فلم يخطر للشعوب وهى تعمر فى ظلام الجهل والضعف والذلة والمسكنة ، وتنوء تحت أثقال الضرورات والتقاليد والخرافات التى قيدت خطواتها أن تطالب بحياة أقوى وأرفع من حياة الكفاف التى قنعت بها وارتضتها . .

كانت هذه حالة أوروبا عندما ظهرت فى الأفق تباشير عهد جديد بدأ بنهضة علمية ثم نثى بانقلاب صناعى ثم ثلث بثورة اجتماعية . وفى الوقت الذى كان يعمل فيه كوبرنيكوس وجاليليو . وكبلر فى ميدان الفلك كان بيكون وديكارت يضعان أسس فلسفة علمية واقعية . مما ساعد على أن يظهر فى القرن الذى تلى ذلك كثير من العلماء والمكتشفين والمخترعين مثل هرشل وبريستلى ولافرأزيه ودافنى وجيمس وات وفارداى وكانت ميزة جهود هؤلاء العلماء هى الجمع بين العلم والعمل وتطبيق نظريات الأول على طرق الثانى . فكان ذلك بدأ الدور الثانى من النهضة وهو الذى يسمونه بالانقلاب

الصناعى . الذى لم يقتصر فى الحقيقة على الناحية الصناعية بل شمل كافة نواحي الحياة . ولو شطرنّا تاريخ العالم شطرين وسمينا الأول منهما العالم القديم وسمينا الثانى «ما بعد الانقلاب الصناعى» بالعالم الجديد لما كانت هناك مبالغة . . .

وظهرت ثمرة هذه العلوم والاختراعات فى ميدان الصناعة فاخترع مكوك كائ سنة ١٧٣٣ ومغزل هارجريفز سنة ١٧٢٨ وآلة وات الميكانيكية سنة ١٧٨٥ والتول الميكانيكى سنة ١٧٨٥ وتلا ذلك استخدام الحديد والفحم بكثرة هائلة ثم دخلت الكهرباء ميدان القوة المحركة وما جاءت سنة ١٨٩٠ حتى شاع استخدام الآلات فى المصانع . وانتشر أسلوب العمل الجديد . . .

ولم تقل الآثار الاجتماعية لهذا الانقلاب عن الآثار الصناعية ، وكما قضى على الصناعة اليدوية فإنه زلزل الأوضاع الاجتماعية فأزال ارسقراطية النبالة والكهنوت ، ووضع مكانها ارسقراطية أخرى تقوم على العلم والصناعة ، ويمثلها العلماء والممولون . . ومزق الروابط القديمة التى تعتمد على العقيدة والإيمان وأحل مكانها فلسفة علمية . . فلو تجاهلنا قانون الجاذبية لكان يجب أن تتغير نظرتنا إلى الكون . . وأن نزيل من الوجود كل الآلات التى تعمل بمقتضى قوانين رياضية تعود فى النهاية إليه . . واستيقظت الشعوب على هدير الآلات واجتمعت زرافات ووحدانا فى المصانع ، وهناك أمام الآلات التى تصنع العالم الجديد ، إنتهك ستار الغفلة والبلاهة عن الجماهير ، وأدركت أن الحكم ليس هو أعظم القوى ، وأن السياسة ليست هى الفن السحرى الذى اعتقدت أن النبلاء يتوارثونه مع الدم

ابنا عن أب . . وأبا عن جد . . فهبت تطالب بنصيبها فى الحياة
الكريمة وحققها فى الحكم والسياسة .

وكان المجتمع القديم يتماسك بفضل ارتباط الفلاحين بالأرض
وإيمانهم بالحق الإلهى لسادتهم أما المجتمع الحديث فإن وجود العمال
فى المدن . وتجمعهم فى المصانع قرب الآلات المنتجة ، وإدراكهم لسر
الصناعة ، واقتصار العلاقة بينهم وبين أصحاب المصانع على الناحية
التجارية . . كل هذه العوامل كان من شأنها أن تغرى العمال على
الثورة . . وتسهل لهم الاستيلاء على السلطة ولا سيما وقد كانت
سياسة الملاك والنبلاء عقيمة إذ أقبلوا بروح استغلالية يحشرون مئات
العمال فى المصانع القذرة الرطبة ، المظلمة . . ويرغمونهم على
العمل عشرات الساعات لقاء دراهم معدودة .

فكان يجب أن تتجه جهود العمال وجهة السياسة حتى يستطيعوا
تقلد أزمة الصناعة وتنفيذ آرائهم فيها . والقيام بهذا العمل العظيم هو
ما تكلفت به الاشتراكية . . وزعيمها الأول «كارل ماركس» .

ولد كارل ماركس بالمانيا سنة ١٨١٨ واستمع فى شبابه إلى
«هيجل» عندما كان يلقي محاضراته المشهورة فى الفلسفة والاجتماع
. وتأثر به إلى حد كبير ، على أنه قلب نظريته فى الفلسفة . فقد كان
هيجل يرى سبق الفكرة وأفضليتها على المادة ، التى ليست إلا صورة
عملية للفكرة فجاء ماركس وقال بعكس ذلك أى أن المادة هى التى
تكيف البيئة وتغير الأوضاع . وتؤثر أخيراً فى الفكرة . .

وكرس ماركس حياته لنشر هذه الفلسفة وتنفيذها عملياً فى وقت

واحد . فكتاب «رأس المال» يمثل الشطر الأول وبيانه الاشتراكي «يا عمال العالم . . اتحدوا» يمثل الشطر الثاني . وقد استطاع بفضل جهاده حتى موته ، فقيراً غريباً في لندن ، أن يضع أسس الفلسفة الاشتراكية . وأن يجعل منها بناء ثابتاً شامخاً . . ونهجاً مستقيماً واضحاً بعد أن كانت لا تعدو الأحلام المثالية . والآمال الخيالية في عهد «برودن» و «بلان» و «فورييه» و «سان سيمون» كما استطاع أن يجمع طبقة «البلوريتانيا» على بيانه ويوحدهم ويشعرهم قوتهم واقتدارهم . ولم يمض حتى كان قد استطاع إخراج كتابه «رأس المال» وتأليف الجمعية الاشتراكية الدولية سنة ١٨٦٤ واعتبر الأول كتاب الاشتراكية المقدس . ولم يضعف من قيمته خطأ كثير من نظرياته فقد كان شأنه شأن الكتب العالمية التي تشعل الثورات . ولا تثبت للنقد الدقيق . أما الجمعية الاشتراكية الدولية فقد كان آخر اجتماع لها في برن بسويسرا سنة ١٩١٩ وكان لها أثر كبير في الأحزاب الاشتراكية التي ظهرت في مختلف البلاد والأقطار .

فلما ظهر ليتين على المسرح ، وجد أن الأفهام قد تهيأت لقبول الاشتراكية كمذهب سياسي . ولم تكن روسيا هي ألبق البلاد للثورة الاشتراكية لأنها كانت بلاد أرض وفلاحين ولم تكن قوانين رأس المال وبرايمه الرياضية لتلقى نجاحاً كبيراً ، ولكن كلمة «سيبريا» كانت أعظم أثراً في قيام الثورة من «رأس المال» إذ كانت رمزاً لظلم قياصرة آل رومانوف وأستبدادهم . فرحبت الجماهير بالاشتراكية . كما كانت سترحب بأي ثورة أخرى تقوم للانتقاد والحرية .

هذه هي بصفة موجزة قصة الاشتراكية ، وهي من ناحية أخرى

قصة دخول العدل الاجتماعى إلى الميدان السياسى فقد تناست الديمقراطية العدل ، فحق عليها العقاب . ولكن الاشتراكية مع هذا كانت عقابا غير عادل .

وبيان ذلك أن الاشتراكية ، كما رأينا ، مذهب اقتصادى ومادى ، يتسلح بالأرقام . ويبرهن بقوانين الرياضة ، ويؤسس فلسفته على قواعد الاقتصاد السياسى الذى احتضنه الاشتراكيون وخصوه ببحوثهم وأقلامهم ^(١) ، فلما تقلدت أزمة الحكم ، لم تحكم بالأصول التى تقضى بها السياسة وإنما بالأصول التى يقضى بها الاقتصاد فجعلت الدولة شركة تجارية كبرى . شعارها فى المساواة «من كل بحسب قوته . . . ولكل بحسب حاجته» أو «كل من يعمل نفس العمل يحصل على نفس التمتع» ورأت أن الحرية السياسية إذا لم يدعمها عدل مادى فإنها تكون سخرية بالحرية أو على حد تصوير أحد الكتاب «حرية الحجر فى سقوطه من أعلا إلى أسفل» .

وأيضا قلبت الفلسفة الاشتراكية فإنك لا تجد فيها أثرا للإنسان كغاية فى ذاته ، أو ذكراً لمعنوية أو تقديراً لكرامته كفرد لأن إيمانها فيما يشبه الجبر بقوة العوامل المادية التى تسير للمجتمع جعلت إصلاحها كله يدور حول إصلاح هذه العوامل أو التحاليل عليها فإذا ضمنت للفرد

(١) نلفت أنظار القراء إلى هذه الظاهرة الهامة ، وقد ظهرت تسمية «الاقتصاد السياسى» أول مرة فى القرن السادس عشر عندما ابتدأ الاقتصاد يؤثر فى الدولة . وكان أول مذاهب مذهب التجارين الذين يرون فى الذهب والنقصة عماد الثروة ، ثم المذهب الحر الذى كان شعاره «دعه يمر ، دعه يعمل» ثم أخذ ينحو نحو اشتراكياً بفضل جون ستوروات ميل (١٨٥٦-١٨٧٣) وماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) وغيرهما .

العمل ، وإذا كافأته بالجزاء العادل ، فإن ذلك فى مذهبها هو كل العدل .

وإننا لنعجب حقاً عندما نرى أن معانى كلمة «العدل» تختلف حتى ليصير العدل فى معنى هو عين الظلم فى معنى آخر فملوك الشرق الأقدمون لم يفهموا من هذه الحكمة التى اتخذوها شعاراً لهم «العدل أساس الملك» سوى إبقاء طبقات الشعب كما هى . ومحاولة العدل فى حدودها . فيعامل الفلاح كفلاح والأمير كامير . وقريب من ذلك أفلاطون الذى قال إن العدل يتحقق فى الدولة عندما يقوم كل فرد بالدور الذى خصص له ، ولما كانت كثرة الشعب ستبقى فى القاع . فإنه لم يتورع من التمسويه عليهم بأسطورة المعادن أى أن الناس كالمعادن ، بعضهم كالذهب والفضة . والبعض الآخر كالحديد والنحاس .

أما الديمقراطية فترى أن العدل يتعلق بالادارة والفكر قبل تعلقه بالعمل والنظام ويقترن بالحرية اقتراناً تاماً بحيث يكون من المستحيل أن يعارضها . وكلامنا هنا على الحرية الصحيحة فى الدولة وليست الحرية المطلقة فى الغابة وقد سبق أن وضعنا ضرورة تعادل الحريات . وعدم جور جزء منها على آخر . فإذا أخلفت ذلك فإن إصلاحها يكون باسم الحرية . والعدل فى ذلك كالنظام فالأول تعادل الحريات والثانى تنظيم الحريات أى أن الحرية فى عالم النظريات هى التواة التى تدور حولها المبادئ كما أن الإنسان فى عالم الحياة هو الغاية التى تسخر له كافة أنواع الحياة الأخرى .

ذلك من حيث المبدأ ، على أن دراسة الناحية التنفيذية للمبدأ لازمة

لمعرفة نتيجة نجاحه أو فشله ، صوابه أو خطئه .

فهناك مبادئ جميلة براقة بيد أنها غير قابلة للتنفيذ . وأخرى نائية المظهر ، ثقيلة الوقع . وفيها كل الخير للناس عند التنفيذ .

والأساليب الاشتراكية لتنفيذ ما ترتبه عدلا ، إذا حكمنا عليها من أساليب روسيا السوفيتية ، لا تختلف عن الأساليب الديكتاتورية . وثمة تقارب عجيب يجمع بين الثورة السوفيتية الروسية ، والثورة النازية الألمانية فليس هناك فرق بين الجابو الروسى والجستابو الألمانى . وبين محاكمات موسكو سنة ٣٦ - ٣٧ وبين حمام الدم الهتلرى سنة ٣٣ . وقد هلك فى روسيا بارادة السوفيتيين ملايين من الفلاحين كما أهلك الألمانىون ملايين من اليهود . وفى كلا النظامين يحكم مستبد طاغية وحزب واحد .

وتحكم الصحافة وتركز السلطة . وتنعدم المعارضة ويفرض على الفرد الخضوع الكامل لسيطرة الدولة التى توجه العلوم والفنون والاقتصاد .

فإذا كان ذلك هو ثمن العدل فى الاشتراكية . فإنها تكون صفقة خاسرة لأن كل شئ يفسد ويفقد لذته إذا فقدت الحرية .

والمجتمع فى الديمقراطية لا يحقق - هو الآخر - العدالة لأن الثروة والعمل يخضعان لقواعد العدل فأبناء الأغنياء يتوارثون الثروة . ويجدون الفرص المتعددة والمجال الفسيح فى المناصب والتجارة والصناعة والادارة فيزدادون غنى وتمكناً بينما يزداد الفقراء ضعفا لكثرة تناسلهم ، وانعدام حيلتهم وقلة الفرص التى تناح لهم . وضيق

المجال أمامهم . فكأنما قد حكم عليهم بأن يعملوا عمالا أو فلاحين أو على أكثر تقدير «كتبه» فى المصالح والشركات والدواوين . . لا ينجو من هذا المصير إلا ذو القوة الخارقة والعبقريّة الخاصة . ونظام الملكية بتفاعله مع نظام الزواج . وهما مما ليس للفرد اختيار أو إرادة فيهما - يحددان طبقات المجتمع . ويقرران مستقبل أغلبية الشعب . ويحفظان الثروة للأغنياء وأبنائهم . ويورثان الفقر لفقرء وأبنائهم .

نظام الملكية والرصية والتوارث هى نظم فاسدة من وجهة العدل الاجتماعى . ولكن الديمقراطية لا ترى أن الوقت قد حان لالغائها ، لأنه ما لم يؤمن الشعب ، وبصفة خاصة الملاك والأثرياء والرأسمالية بوجود تحقيق العدل الاجتماعى فإن إصلاحات الدولة لا تنجح إلا نجاحا جزئيا . وستأخذ صفة الرسمية . . وتضطر إلى وسائل الإرغام والجبر . وهى مما عبناه من قبل على الاشتراكية والديكتاتورية .

وحتى يأت ذلك الوقت ، تعمل الديمقراطية بوسائلها الخاصة لتحقيق العدل الاجتماعى مثل الضرائب التصاعدية على الإيرادات الضخمة ، والتركات الجسيمة وبهذه الطريقة تستطيع أن تحد من فساد الأوضاع الاقتصادية بل وأن تعيد توزيع الثروة لأن متحصلات هذه الضرائب ستوزع على الفقراء وحدهم فى شكل خدمات اجتماعية .

وهى تسمح بوجود الأغنياء ، ولكنها لا تسمح بوجود الفقراء . وتعمل لإثراء المعوزين . ولكنها لا تعمل لإفقار الأثرياء . وآخر ما يخطر لها من الوسائل هو مصادرة أموال الأغنياء وثرواتهم .

كيف إذن تحقق الديمقراطية الجديدة العدل الاجتماعى ؟ أنها تقوم

بمهمتين أساسيتين : الأولى الخدمات الاجتماعية والصحية وضمان التعليم بحيث يبدأ جميع الأفراد مزودين بالصحة والمعرفة والثانية تيسير العمل لكل فرد حتى لا يقعد به فقره أو خمول إسمه والتأمين ضد البطالة . وتعين الحد الأدنى للأجور .

* * *

والمهمة الأولى تشمل حداً أدنى للثقافة يجب أن يحصل عليه كل واحد . وصحة مطلقة لكل فرد من أفراد الشعب . وخدمات طبية لمنع الأمراض وعلاجها . واستعادة القدرة على العمل لكل أعضاء المجتمع ويجب أن تبدأ عناية الدولة بالفرد منذ ولادته ، وربما قبل ولادته ، وذلك بالتاكيد من صحة الوالدين ، وتسهيل الولادة فإذا ولد للاب أكثر من عدد محدد من الأبناء منح إعانة لكل ولد زائد ، ويدخل الأبناء رياض الأطفال ، والمدارس الأولية والابتدائية على حساب الحكومة ، والمدرسة الابتدائية المقصودة هنا هي المدرسة التي تزود التلميذ بثقافة أولية لا يصح للمواطن الجهل بها وربما استلزم ذلك رفع مستواها الحال إلى منتصف الدراسة الثانوية .

وفي غير المدرسة الابتدائية كالمدارس الثانوية ، والجامعات تمنح الدولة بمقتضى قانون يسن لذلك المجانية والإعانات لكل من يظهر نبوغاً وكفاءة من الفقراء .

وفي الصحة يجب على الدولة أن تعنى بالناحيتين الوقائية والعلاجية فتصدر القوانين اللازمة لمنع انتشار الأمراض كالأعراض المتوطنة في مصر مثلاً وتراقب صنع المواد الغذائية والمشروبات وتبيح

لكل فرد التردد مرة في الشهر على عيادات مجانية ليضمن على صحة جسمه ، وسلامة أعضائه وإذا مرض فإن الدولة تدخله مستشفياتها وتمنحه الإعانة والإجازة اللازمين .

وكمثال لما تستطيع الدولة الديمقراطية فعله في هذا المجال نذكر ماتقوم به إنجلترا ، وإنما اخترنا إنجلترا لأنها وكر الرأسماليين وعميدة دولهم ، فلئن كانت لم تحقق كل آمال الديمقراطية الجديدة ، فإن ما قدمته للفرد حتى الآن يفوق ما قدمته الاشتراكية بوسائلها البغيضة . .

فبالنسبة للتعليم عمت الدولة الانجليزية التعليم بحيث أصبح عدد الطلاب والطالبات الذين يواظبون على حضور المعاهد الحكومية ثمانية ملايين ، وتقدم وجبات الطعام واللبن مجاناً للفقراء ، وتقدم هبات للناخبين من الطلبة المعدمين حتى يستطيعوا مواصلة دراستهم الجامعية تبلغ قيمتها مليون جنيه وكانت الدولة تنفق على التعليم عشرين ألفاً من الجنيهات سنة ١٨٣٣ فارتفع هذا المبلغ إلى ١٠٦,٨٠٠,٠٠٠ جنيهها تجمع من الضرائب الحكومية والمخصصات المحلية ، لذلك لا نعجب إذا زعم أحد الكتاب الانجليز أن هذا النظام قد حقق ، بصورة هادئة ، انقلاباً اجتماعياً .

وبالنسبة للصحة أنشأت الدولة سنة ١٩١١ النظام القومي للتأمين على الصحة وهو يضم عشرين مليون نسمة ، وهذا التأمين يشمل جميع العمال من سن ١٤ إلى ٦٥ من الذين لا يتقاضون أكثر من ٤٢٠ جنيهاً في السنة ، وهو يقضى بأن يدفع العمال وأرباب المصانع أقساطاً أسبوعية تكمل من مال الدولة ، والمبلغ الذي يجمع من هذا الطريق لا يؤمن المعالجة الطبية المجانية فحسب ، بل أيضاً يضمن دفع

أجور أسبوعية خلال مدة العجز عن العمل والمرضى ، وقد نشأ من تقدم الأساليب الصحية وزيادة العناية أن انخفضت نسبة الوفيات من الأطفال عام ١٩٠٠ من ١٥٤ ٪ إلى ٥٣ ٪ كما زادت نسبة الأعمار بين سنة ١٩٠١ وسنة ١٩٣١ من ٤٥,٩ سنة إلى ٥٨,٧ سنة وأمكن بفضل إعانات الحكومة بناء أكثر من مليون ونصف مليون بيت جديد خلال المدة ذاتها دون الالتجاء إلى الإعانات الحكومية .

وقد أنفقت إنجلترا سنة ١٩٣٧ ما قيمته ٤٥٥ مليون جنيه على مخصصات الخدمة الاجتماعية وهو مبلغ يكاد يساوى نصف إيرادات الحكومة المركزية والسلطات المحلية الذى قدر بمليار جنيه ، وذلك فضلا عن الهبات التى تقدمها الهيئات المتطورة والأفراد المتبرعون للمشروعات الخيرية كالمستشفيات مثلا التى يدخلها سنويا من هذا الباب وحده ١٧ مليون جنيه وقد بلغ فى عام ١٩٠١ ما أنفق على مؤسسات الخدمة العامة ١٩٢١ أرتفع المبلغ إلى ٢٠٥ مليون وبعد ستة عشر عاما أى سنة ٣٧ بلغ ٤٥٥ مليون جنيه .

وذلك بصور لنا تطور الديمقراطية ، وازدياد العناية بالنواحي الاجتماعية سنة بعد أخرى يستوى فى ذلك إنجلترا وأمريكا اللتان تمثلان الديمقراطية حاليا .

والمهمة الثانية التى تأخذها الدولة على عاتقها فى سبيل تحقيق العدل الاجتماعى تختص بالفرصة ، والعمل ومشاكله المعقدة وقد تركنا الفرد بعد قيام الدولة بالمهمة الأولى فى السن الذى يقف فيه على مفترق الطرق ، فلما أن يدخل ميدان الحياة العملية وإما أن يواصل دراسته الثانوية والجامعية ، والفرق الأول من هؤلاء يحتاجون إلى

مساعدة الدولة وعنايتها . وإذا كان المحامى والطبيب والمهندس يسعدون فى حياتهم ويأتيهم رزقهم رغداً فإن العامل والصانع والفلاح والموظف الصغير يشقون فى حياتهم ويقف فى طريق تقدمهم ، الفقر ، وانعدام الفرصة .

هناك الآف من الناس يجاهدون فى سبيل إدخار مائة أو خمسين جنيها مدة عشرين سنة يضيقون فيها على أنفسهم أشد الضيق ويحرمونها من الضرورات فضلا عن الكماليات ليستطيعوا أن يبدأوا بهذا المبلغ حياة مستقلة ، وعملا خاصاً ولكى يشتروا به حريتهم من ربة العمل المأجور ، والنظم الموضوعة لا تستغلل الفقراء واستعبادهم ، ولكنهم لا يكادون يبدأون حتى يشعروا أنهم أضعف من أن يقوموا بأعباء العمل الجديد . ويرون أنه جاء متأخرا مع الشيب والشيخوخة .

وهناك صغار الموظفين والكتبة الذين تتراقص أمام أعينهم الأرقام كلما صرفوا مبلغا زهيدا . ويعمل عقلهم بصفة لا شعورية فى احتساب ما أنفق وما بقى . . فإذا دخلوا مشرباً أو مقهى حرصوا على الإطلاع على قائمة الأسعار حتى لا يطلبون ما يزيد ثمنه عما فى جيوبهم .

وهناك العمال الذين يعملون سحابة اليوم فى المصانع ويؤيئون آخر النهار ليرتموا فى البيوت المظلمة القذرة . . أو يذهبوا إلى المقاهى والحانات لينسوا آلامهم . .

ليست هذه الصور خيالية أو روائية إنها متترعة من صميم الحياة

وليس من العسير علينا أن نشاهد أمثالها مراراً وتكراراً فى كل حى .
وفى كل وقت . ومن المؤكد أن سوء حالتهم يعود إلى عدة أسباب
منها الجهل والمرض ولكن فقدان العدل الاجتماعى هو أهم هذه
الأسباب .

لذلك يجب أن يكون أول ما تقوم به الدولة هو العمل على أن
يكون توزيع العمل واستحقاقه حسب الكفاءة والمقدرة وليس حسب
الصلة الشخصية أو المنزلية الاجتماعية . فتم التبعينات فى الحكومة
والشركات بامتحانات تراعى فيها الدقة والأمانة وتقدم رؤس الأموال
للذين يريدون العمل مستقلين كسلفة بدون فوائد تسدد على آجال
طويلة .

ويصفة عامة نجد الديمقراطية الجديدة أن واجبها يقضى عليها بأن
تسأل كل شاب بلغ العشرين «ماذا تريد أن تفعل ؟» فإذا أراد العمل
لحساب نفسه قدمت إليه رأس المال . وإذا أراد الالتحاق بالمصانع
أتاحت له ذلك . وسيبدأ من النقطة التى يبدأ منها كل العمال
والرؤساء مزوداً بالثقافة والصحة .

وستتولاه قوانين رعاية العمال فتحدد الحد الأدنى لأجره وتؤمنه
ضد المرض . والبطالة وإصابات العمل وغير ذلك .

حقاً إن ذلك يكن لن يحقق لمجتمعنا المساواة ، ولكننا لم نطلب
المساواة قط ، ولكننا طلبنا «العدل» والفرق شاسع فالعدل يقضى
بامتياز أصحاب المواهب والعبقريات ، ويوجد نوعاً من التفاضل
يعتمد على العمل والجند والدأب ، وإن كان من ناحية أخرى .

يفرض حداً أدنى للمعيشة لا يصح للمواطن أن يعيش فى مستوى أقل منه حتى لا يعظم التفاوت بين درجات المجتمع . وليس أساس هذا الحد «الجدارة» ولكن أساسه «الكرامة» ولذلك فهو يطبق على جميع المواطنين مهما كانوا .

ليس الوضع السيئ للمجتمع هو الذى يكون فيه رؤساء يزيد أجرهم بقدر ما يتحملون من مسئولية . ومرؤسين يقل أجرهم بقدر ما فى عملهم من آلية أو سهولة ، ولكن الوضع السيئ هو الذى يبيح للأولين استغلال الآخرين والتحكم فيهم مادياً أو معنوياً ، وهو الذى يخلق طبقة من الأثرياء بحكم الوراثة لا يعملون إلا تبذير نقودهم والمعيشة حياة سهلة .

ولما كان تجزئة العمل وتقسيمه وإعطاء الأعمال الفكرية والادارية لمن يحسنها ، والأعمال الآلية واليدوية لمن يتقنها ضرورة نظامية لا بد منها لنجاح الأعمال ، كما أن الطمع والاستثثار واحتقار من هم أقل طبائع ثابتة فى النفوس فإن الدولة ترفع من منزلة الفرد المادية والثقافية والمعنوية . وبذلك يسير دولا ب الأعمال ويتحقق أحسن ما فى المساواة ، وهو المساواة فى الحقوق والواجبات العامة الاحترام والتقدير ، إذ سيعد كل فرد ، وإن كان حوذاً أو اسكافياً أو بائعاً متجولاً مواطناً و«سيداً» يحترم بفضل ثقافته ، ورعاية الدولة له . .

ويتيم ذلك بأن تفرض الدولة ضرائب تصاعدية على الثروات الضخمة ، والإيرادات الكبيرة ، والتركات الثقيلة وتوزع هذه الضرائب على الجمهور فى شكل خدمات اجتماعية تشمل التعليم والصحة ، والعمل .

ومن ناحية أخرى يجب على الأغنياء أن يقدروا واجبهم ويتحملوا
راضين نصيبهم من المسئولية ، وأن يوقفوا ضميرهم الاجتماعى
فيرون فى ثرواتهم الضخمة المتراكمة ، وسط الفقر والعوز وصمة
وخيانة ، وغصة ، وعاراً .

وأخيراً فإن الفقراء لن يسكتوا طويلاً ، وخير للأغنياء أن يقابلوهم
فى منتصف الطريق وإلا فإن الثورة على الاقتصاد ستكون قريبة
وشبكة وستزرى بالثورة الفرنسية القديمة على الارستقراطية وأوضاع
القرون الوسطى .



الفصل الخامس

الشرف

الشرف - هذه الكلمة الجميلة السامية - نحن نجرؤ على أن نقتصرها ونزج بها في ميدان الدولة مبدءا رابعا يتم الحرية والنظام والعدل الاجتماعى ، وأنها لجوءة كبيرة منا ، فليس من السهل اقتناص الشرف أو سبكه فى قالب النظم والقوانين ، ولو فعلنا ذلك لأضعنا المعنى الأول للشرف ، كما أننا لا نستطيع أن نفرضه على الناس أو نلقنه لهم . ولكن لا حيلة لنا فالشرف وحده هو الدرة اللامعة الثمينة التى بدونها تفقد الدولة جمالها وبهاءها وزروعها .

إن أثر الشرف العظيم فى الدولة يعود أولا إلى أثره فى الفرد ، وليست الدولة إلا مجموعة هائلة من الأفراد ، وهذا الكلام ينطبق على الديمقراطية الجديدة أكثر من انطباقه على أى نظام آخر ، إذ أنها فى عنايتها بالشئون الاجتماعية تكاد تكون دولة اجتماعية أكثر منها دولة سياسية ، ومن الطبيعى بعد ذلك أن تحفل بالشرف أكثر من دول النظم الأخرى وأن تعتبره ركنا من أركانها وأساسا من أسسها كما هو ركن وأساس للفرد .

إن العصر الحديث لا يشاركنا للأسف هذا الرأى لا بالنسبة للفرد ولا بالنسبة للدولة فبعد القرون الوسطى التى ارتفع فيها الشرف إلى

الذروة (وإن كان في الحقيقة شرفاً مشوهاً ومغرضاً وقاصراً على طبقات خاصة) حدث رد فعل انعكس على أثره الشرف . وقامت الجماهير في معظم البلاد باسم الحرية والإخاء والمساواة في حين أنها لم تكن تطلب أكثر من الخبز والالعاب والرغد التجاري ثم جاءت الآلة بروحها الصناعية المادية الغلبة والعلوم بنزعتها الموضوعية المجردة ولا سيما علم النفس الذي أقنع الناس أن الإنسان يكاد يكون مسيراً بغرائزه وأرجع علماءه كل نواذعه إلى أصول أولوية لا تمت إلى الشرف أو المعنويات بصلة وإنما ترجع كلها إلى الغرائز الجنسية ومركب النقص ورغبة الظهور وإثبات الذات . الخ وقد درسوا ببراعة فافقة الغرائز الإنسانية وقارنوا بينها وبين غرائز الفصائل العليا من الحيوانات ، ولنا نقول إن هذه الأبحاث خاطئة ، إذ أنها صائبة ولا شك والخطأ الذي وقع فيه علماء النفس هو اعتقادهم أن علمهم يفسر كل نواحي النفس الإنسانية وعملهم على هذا الأساس وفاتهم أن النفس الإنسانية أعظم من أن يحيط بها علم النفس لسبب بسيط هو أن علم النفس مهما كان فانه علم ، والنفس الإنسانية لا تفسر بالعلوم وحدها . إن العلوم وعلى رأسها علم النفس تفسر لنا شطر النفس ولكنها لا تستطيع أن تفسر لنا شيئاً من الشطر الثاني . وليس لدينا من الأدلة والبراهين ما يلزمنا القول بأن النفس وحدة بسيطة . وأسهل من ذلك وأقرب أن نقول إنها مركبة معقدة وإن أفعالها وانبعاثاتها لا تعود إلى أصل واحد وإنما تعود إلى أصليين أو أصول متعددة ، وقد لا يكون هناك فرق بين غرائز الإنسان وغرائز الحيوانات العليا . ولكن لا ريب في أن في الإنسان مواهب غير موجودة في

الحيوان استطاع بها أن يصل إلى إلى هذا التقدم وأن يسمروا فوق مستوى الحيوانات هذا السمو العظيم ، وليست هذه الموهبة الذكاء أو القوة فثمة حيوانات يقارب ذكاؤها ذكاء الإنسان وتتمتع بقوة أعظم منه ، ولكنها الموهبة الإنسانية ، إن العلم لا يستطيع أن يفسرها لنا وقد لا تكون فينظره سوى تطور عشرة آلاف سنة . ولكن الحقيقة أن الإنسان يفضل الحيوان بالمعنويات المركزة في قلبه وروحه تلك المعنويات التي كانت الفنون والآداب والأديان من ثمارها وهي لب الحضارة التي لم يصل إليها سوى الإنسان .

وكان يجب أن يدرس الشطر الثاني من النفس الإنسانية على ضوء المعنويات الكريمة وأن يعمل الإنسان لإنمائها وتقويتها ، ولئن كان علماء النفس لا يتادون - كما يقول أدلر - بأنهم يستطيعون أن يخلقوا عبقريا من كل طفل وإن استطاعوا أن يقتلوا في نفس كل طفل ما ليس عبقريا فإن النهج الإيجابي في دراسة الشطر الثاني من النفس الإنسانية يكمل النهج السلبي في دراسة علم النفس لها . ولن يكون هناك تناقض بينهما فثمة أفعال يفعلها الإنسان بتأثير الغريزة وأخرى يأتيها بدافع الشرف والمعنويات والحكم على هذه الأفعال يتوقف على وضعها موضعها الصحيح من عدمه فالغريزة لا تنافي الشرف وإنما وضعها في غير موضعها هو الذي ينافيه .

لهذه العوامل ضعف أثر الشرف في الفرد وكان من الطبيعي أن يضعف بسببها أيضا في المجتمع ولا سيما وأن العوامل الأخرى التي تأثر على مجموعات الناس انسأقت في التيار ولم تحكم أعتها أيدي قادة أقوياء وإنما أرختها أطماع تجار يبرزون ما ينفق في سوق

الجماهير ، فالأصل فى الصحافة مثلا أن تكون متابر آراء ودعوات ولكنها الآن صارت أوراق دعاية وإعلانات ، والأحزاب المفروض فيها أن تقوم للمصلحة العامة ولكنها عمليا تجاهد فى سبيل المصالح الشخصية . ونحن نرى الرأى العام بأسره ينحدر شيئا فشيئا ويرز الوصوليون وأنصار الانحلال وعديو الشرف بينما يختفى الأشراف ودعاة المبادئ وأصحاب الأخلاق الكريمة كما تروج فى السوق العملة الزائفة وتحبس العملة الصحيحة فى الخزائن الحديدية المقفلة .

وفى فترات متقطعة - إثر حرب أو أزمة أو إفلاس أو بطالة - يفوق المجتمع من سكرته وتنقشع أمام باصرته الزيف الذى جرى وراءه وعاش فيه ، عندئذ يجد الرياضى أن رياضيته لا تنفعه ، ويجد المالى أن أمواله لا تنفذه ، ويحس الموظف بملل الحياة ومرها الرتيب ويشعر الجميع بما فى حياتهم من خواء وفقر ، ويتلمسون العقيدة التى تملأ فراغ نفوسهم وتثبت فيهم القوة والحرارة والضياء . فلا يجدونها إلا فى الشرف فلإن أية قوة أخرى تعجز عن أن تبعث النفوس بعثا جديدا . نعم إن من الممكن أن يقوم الدين بذلك ولكن بصفة عامة قد تخلف عن ركب الحياة وأصبح الآن فى المرتبة الثانية . والشرف على كل حال يشاركه معنويته الرفيعة والسمو فوق الأغراض والغايات والمآرب ولكنه يمتاز عنه بأنه حيوي . إن الشرف فى حقيقته دين . . ولكنه دين للحياة .

وكما أضعف انحلال الخلق الفرد العصرى ، وأثر فى المجتمع الحث ، فإنه قد تسلل أيضا إلى الدولة الديمقراطية ، وكما أرجع علم النفس أفعال الإنسان إلى غرائزه ، فكذلك مجد الفن السياسى النهب

والسلب والسرقة والاعتصاب ورفعها إلى الذورة ، واعتبر الملق والكذب والدهاء براعة تقاس بها كفاية السياسى وانتهى به الحال إلى أن اكتشف أن المعاهدات ليس إلا قصاصات من الورق . وقد كانت عوامل الطموح والاعتصاب والحروب أجزاء من الهيكل السياسى فى كل العصور ، ولكنها لم تنسم بالجرأة والاستهتار ، كما ظهرت فى عصرنا . وبعد الحرب الماضية وباسم المبادئ الأربعة عشر ، لم يتورع ساسة الدول العظمى المتتصرة عن أن يتنازعوا الأسلاب يقتسموا الدول ومناطق النفوذ ، ولم يحترموا ملايين الضحايا بذلوا دماءهم دفاعاً عن الحرية ، والشرف ولس تأييدا للسرقة والاعتصاب وقد قامت هذه الحرب كنتيجة لازمة لتصادم قوات الطمع والجشع بقوات الحرص والبخل ، ولابد أن تقوم حرب ثالثة مالم تقلع الدول الكبرى عن جشعها ، وستنتهى الحضارة الأوروبية ، مالم تستوح الشرف ، كما انتهت حياة البخلاء الثلاثة فى القصة المشهورة إذ يضع أحدهم السم للباقيين ، بينما يقتله الباقيان ، ويأكلان الطعام فيموت ثلاثهما ضحية الشره والتنازع



يحق لنا أن نتساءل بعد ذلك عن ماهية الشرف وماذا نعنى باعتبارنا إياه أحد أسس الدولة . فمن السهل جدا أن نحكم بأن فقدته أحد الأسباب الرئيسية فيما يحقق بالعلم من اضطراب وتقلقل ، ولكن من الصعب جداً أن نعثر على العلاج ، ذلك أن الشرف ، مثله كل العقائد ، يتأثر بالعوامل الخارجية وإن كانت عناصره الأولى تكمن فى أعماق النفس ، والدولة لا تستطيع - إلا بقدر - التحكم فى هذه

المؤثرات ، لأن ذلك فضلا عن أنه خارج عن اختصاصها فإنه أيضا
يمس الحرية الشخصية .

إن الشرف هو العقيدة التي يؤمن بها الإنسان ويقبل راضيا مسرورا
أن يضحي بكل شيء في سبيلها ، لأنها معنى الحياة ، ولأنها تمثل في
نظرة المعنويات الرفيعة التي يجب أن تتصغر ، وتحدد الطريق الذي
يسير فيه .

هو الفكرة التي تتمكن من نفوس المواطنين فينتصرون بها على
جفاف الحياة وماديتها ويزهون بها أكثر مما يزهو الغنى بالمال والنسب
وتجعلهم يشعرون بأن للحياة مغزى نبيل وفتة خاصة هي فتة
الشرف .

هو للجميع نور ، وهدى ، وخطة وصراط مستقيم يجمع بينهم
كما يجمع العرف السائد ، والتقليد المتبع ، فإذا اختلفوا في شيء فهو
الذي يجمعهم أيضا : يجمعهم على شرف الخصومة .

من ذلك تعرف أن ميدان الشرف الأول هو المجتمع ، وليس الدولة
، ولكن إذا كانت الدولة تعجز ، في الديمقراطية الجديدة ، عن أن
تجعل دستورها المكتوب ، فإنها تستطيع أن تجعل دستورها غير
المكتوب وهي تفصل بين الناحية الرسمية ، والناحية الشخصية كما
تفعل الديمقراطية الآن ، ولكنها تعتبر ذلك فعلا مبررا ، وضرورة لا
مناص عنها . وإذا أفلت الدينء والمنحط والنذل من سلطة قوانينها ،
فإنه لا يقلت من احتقار المواطنين وازدراءهم وقد يجد مكانا في
وظيفة ، أو تجارة أو محل عام ولكنه لا يجد مكانا في أحد الأندية

الخاصة المتواضعة مهما أنفق من مال أو تجشم من جهد .

ومن ناحية أخرى لا تستطيع الدولة أن تفرض قوانينها لكي يكون الناس شرفاء ، لأن تعريف الشرف ليس سهلا هينا كما يظن بعض الناس ، والحكم على شخص ما بأنه شريف أو غير شريف ، يتوقف إلى حد كبير على العوامل المحيطة به فإذا كانت عقيدته أن ما فعله لا يمس الشرف ، فنحن لا نستطيع أن نحكم عليه بقانون الشرف ، ولكن يمكن الحكم عليه بقانون التبعة الاجتماعية .

ومع ذلك فمن العبث أن نصغى إلى لص يعتقد أن الشرف في السرقة ، وإلى كاذب يرى أن النبل في الكذب ، فإن الخلاف الحقيقي حول فكرة الشرف لا يصل إلى النقيض ، وقد تجوز عقيدة بعض الناس الكذب على المرضى والمجانين ، ولكن لن يقال في يوم من الأيام إن الكذب المجرد شرفا .

والحقيقة أن تفصيليات الفكرة التي في أذهان الناس عن الشرف تتطور ، وتتأثر بشتى العوامل ، وإن كان روحها يظل معنى من معاني الخير والفضيلة ، والصدق والعدل ، وقد يكون أهم ما يميزها عن غيرها براءتها من الغرض والمنفعة وقوة الإيمان بها والإخلاص في تنفيذها وإن اقتضى ذلك بذل المال والتعرض للأخطار ، وأى شائبة من شوائب المنفعة تلوث الفكرة ، وتنقلها من الناحية الموضوعية المجردة للفكرة إلى الناحية الخاصة المفرضة ، وإنما تتمسك الديمقراطية الجديدة بالشرف لأنه العنصر الوحيد الذي يقف أمام المادية الطاغية التي أفسدت هذا العصر ، والأناية الملحة التي تملك نفوس أبنائه .

والشرف يضمن لنا القيام بذلك ، بل أنه يستطيع أن يتحكم إلى حد ما ، في الحياة نفسها ، لأنه يعلم المؤمن به أن يخضع الحياة للمبدأ الذي اعتنقته ، ولا ينزل عنه لسراء أو ضراء ، خوف عقاب ، أو رجاء ثواب ، وعندئذ يستطيع الحياة أن تحكم عليه بالفقر والتشرد ولكنها لا تستطيع أن تفقده السعادة ولا أن تخدم في نفسه شعوره بأنه سيد الحياة .

* * *

الباب الثالث

المجتمع في ظل الديمقراطية الجديدة

الفصل الأول : النقد والعمل

الفصل الثاني : المرأة

الفصل الثالث : العاملون في المجتمع

الفصل الأول

النقد والعمل

حافظت المسألة الاقتصادية دائما على أهميتها فى العصور القديمة وكانت معضلتها كما هى معضلة هذا العصر ، وقد أشار «أفلاطون» قبل «دزرائيلى» «وديكتر» بعهد طويل إلى قصة المدينتين : مدينة الفقراء ومدينة الأغنياء . وقد كان من المنظور أن تتحسن هذه الحالة فى العصر الحديث بعد الاكتشافات الرائعة التى زادت الثروة أضعافا مضاعفة وقفزت بالانتاج إلى درجة لم تبلغها من قبل مع سهولة المواصلات . ومحو الحواجز بين الأمم وبعضها وانتشار التعليم والثقافة ومبادئ العدالة والحرية . ولكن هذه الآمال العظيمة مالبثت أن تحطمت على صخور الواقع . فقد شوهد أن الفقر قد لزم ركاب الغنى . وسار معه أنا ذهب . ففى أعظم البلاد حضارة ومدنية ، نجد المشكلة الاقتصادية ، وكلما زادت الثروة كلما كثر الفقراء . وارتفعت شكوى المحرومين والمظلومين . قد لاحظ الكاتب الأمريكى المشهور هنرى جورج عندما عالج هذه المسألة فى كتابه «التقدم والفقر» أن الشكوى من الفوضى الاقتصادية وسوء التوزيع عامة فهى حيث توجد الجيوش وهى حيث لا توجد الجيوش . وهى حيث التجارة مقيدة . وهى حيث التجارة حرة . . وقد استنتج من ذلك التقدم المادى نفسه هو أس المشكلة ، ويبدو هذا الاستنتاج غريبا على أنه ليس كذلك ، فعندما يوجد الغنى يعرف الفقر ، ويضدها تتميز الأشياء ، كما قال

الشاعر العربى ، يضاف إلى ذلك أن التقدير فى هذه المسألة بالذات ليس نسبيا كما يتبادر إلى الذهن لأن التقدم المادى شمل الحاجات الضرورية . ورفع مستوى المعيشة بقدر تزايد الانتاج وهناك عشرات الأشياء لا يستطيع الرجل العصرى أن يستغن عنها ولم يكن لها وجود عند أجدادنا أو على الأكثر ، كانت كمالية ، كالسجائر والسكر ، والقهوة والشاى . والاسراف فى موارد الوقود وغير ذلك فعامل هذا العصر قد يكون ، رغم مظهر ثرائه ، أفقر من العامل القديم الذى كانت قلة حاجاته تفوق قلة أجره .

لقد درس هذه الظاهرة الخطيرة الكثير من العلماء ، وكانت مثار نقاشهم وبحوثهم ، ومن بين وجهات النظر الجديدة بالاعتبار التعليل الفلسفى الذى ارتأه شبنجلر ناقد الحضارة الأوروبية المدق ، ومؤلف «إضمحلال الغرب» فهو يرى^(١) أن الاقتصاد فى العصر الحديث غيره فى العصر القديم . فقد كان يقوم فى العصور القديمة على التبادل وكانت السلع هى . خيرات الأرض ونتاجها وكان الذى يقوم بذلك هو التاجر الريفى ، أى أن كل شيء فى الحياة الاقتصادية كان يتسق مع البيئة ، ويسير وفقا لها . أما فى المدينة الحديثة فإن الاقتصاد يقوم على التعاقد بين تجار ليسوا منتجين للثروة ، ولا علاقة لهم بها . وأداة هذا التعاقد هى النقد ممثلة فى صورته المعدنية أو الأوراق المالية . . وهذه وتلك وسائل مجردة تجرّيداً تاماً ، وخالية من كل عضوية . . وليس لها أثر للحياة أو لطبيعة المنتجات التى تمثلها فهى كالأعداد

(١) لمراجعة رأى شبنجلر فى ذلك يحسن الرجوع إلى كتاب الدكتور عبدالرحمن بدوى ومطالعة الفصل الخاص بذلك .

الرياضية . . والبقرة لا تختلف فى نظر رجل المدينة عن ورقة مالية تعادلها فى القيمة، ويعد أن كان التاجر وميطا فحسب، أى عاملا ثانويا فى الانتاج، صار سيد الحياة الاقتصادية فى العصر الحديث ولهذا نرى طابعا يسودها، ولما كان مختصبا للانتاج، وليس صاحبه الأصلي، فإن اعتماده وتجاهه، يعتد على المداينة والمكر، بل وعلى تلفيق الأكاذيب ونشر المفتريات . . ثم أخيراً. عندما تنشأ المدينة العالمية يصبح الاقتصاد عالميا، ويبدو فى صورة القوى الروحية التى تركزت فيها إدارة الحياة والسلطان السياسى والاجتماعى، وعندئذ لا يكون هناك قيمة للشخصية، ولا للقيم المعنوية، لأن كل شيء يستقاس قيمته بالنقد، ولا يمكن لفكرة أن تتحقق إلا إذا أمكن لها توفير النقد اللازم. ويعد أن كان الإنسان ثريا لأنه قوى أصبح الآن قويا لأنه ثرى بالنقد. ويعد أن كان النقد وسيلة فإنه أصبح غاية، بل غاية الغايات، التى تقاس بها كل قيمة، وكل غاية. ومثل هذا التطور حدث فى الآلة فبعد أن كانت وسيلة «وآلة» صارت الآن غاية تحكم وتقيدنا بمقاييسها وتسودنا أوضاعها. والسبب بسيط، فإن انتاج الآلة أصبح من العظم بحيث ساد وسيطر على الحياة كلها ولما كانت الآلة لا تخرج عقائد أو أفكار، إنما منتجات صناعية، فإن هذه المنتجات سيطرت. وبالتالي صارت الآلة. وهى مصدرها. الآلة المعبود الذى تتوجه إليه أوروبا بالعبادة. وتقدم إليه الضحايا والقرايين من راحتها وهذونها ونظامها الاجتماعى واستقرارها .

ذلك هو التعليل الفلسفى، كما يصفه شبنجلر. أما التعليل

العملي، كما يصفه المستر رمزي ماكدونلد الاشتراكي الانجليزي المعروف فلانه كالآتي : تبدأ الصناعة الرأسمالية في جوي نعدم فيه التنظيم أو التوجيه من الدولة أو غيرها . لذلك لا تلبث المنافسة أن تعمل عملها . وتكون الأسلحة في هذا القتال هي الإعلان وجيوش الوكلاء المتجولين، وهي وسائل لا تمت إلى الانتاج، وإنما اقتضتها عوامل المنافسة ويتحملها المستهلكون كما تتحمل الام تكاليف القتال . وتقضى المنافسة أخيرا بانتصار أحد الفريقين، إما بالاتفاق بينهما وإما بتوحيد ادارتهما وإما بانتصار طائفة وخذلان أخرى . وهكذا نرى أن المنافسة قد أفنت نفسها بنفسها كالنار . وإنها اضطرت إلى النظام بعد أن عبث بالحرية .

ومن المعقول أن تكون هذه الخاتمة خاتمة سعيدة، على الأقل بالنسبة للمنتجين، لولا أن العقبة الكؤود ليست في الانتاج ولكنها في التوزيع والاستهلاك . فقد لوحظ أن حرية الانتاج تبعث على الإفراط في رأس المال والانتاج نظريا لإطعام الناس وإلباسهم، ولكنه كما هو اليوم يديره المتنافسون الذين لا يوقفون حماقاتهم الجنونية إلا بعد أن تحتقن الأسواق ولا يبقى للمنتجات الزائدة عن الحاجة محلا . عندئذ تقف مرة واحدة العجلات الدائرة في سرعة جنونية . فتسود البطالة . ويعم الكساد . وتحدث الأزمة »

والتعليل العلمي للفوضى النقدية وذبذبة الأسعار وما إلى هذه المشاكل هو أن النقد عندما يقوم بمهمة التبادل القديمة فإنه يعطي قيما للمنتجات لا تمثل قيمتها الحقيقية، وإنما تمثل قيمتها المتأثرة بالعوامل المختلفة . كالعرض والطلب، وعلى سبيل المثال نذكر أن بقرة من نوع

معين ووزن خاص فى مصر . تساوى بقرة من نوعها ووزنها فى أمريكا ولكننا نشترى الأولى بعشرين جنيها والثانية بعشرة جنيها ، وقد كانت هذه العوامل المؤثرة فى السعر ، موجودة منذ القديم ولكنهما كانت محصورة وسط الحدود المحلية ، القرية أو المدينة . كما أن عملية المقايضة لم تيسرها . . أما الآن فإن النقود تقوم بعملية التبادل وقد سار العالم مفتوح الأبواب . . متماسك الأبعاد متصل ببعض بالتلغراف والتليفون والصحف حتى ليتمكن شراء المنتجات خسائياً أو بنظام المقاصة . بدون دفع نقود إطلاقاً وقت الشراء . . وقد نتج من ذلك أن عمليات البيع والشراء ، صارت تتأثر أعظم تأثر بالعوامل التجارية وتقلبات السعر حتى لقد نشأت تجارة خاصة تقوم بها بورصات العالم غرضها الوحيدة الاستفادة من هذه التقلبات صعوداً وهبوطاً . فلم تعد التجارة عملية سليمة تمثل سلعة الحاجة إلى السلعة ، بل صارت غرضاً متعمداً فأى سلعة ينخفض سعرها . فإن التجار يكسبون منها فى مخازنهم لبيعها فيما بعد بسعر أعلى . فإذا كان ذلك عامل هام من عوامل توازن الأسعار . فإنه من ناحية أخرى يقضى على العالم الديمقراطي أن تظل أمه فى شد وجذب وأخذ وعطاء ومشاركة تامة لأقل تأثير يمس أى دولة ، ويرتد على باقى الدولة كما ترتد الأمواج إلى الساحل .

وقد التجأ إلى الذهب كعامل يحد من تفاقم الفروق بين أسعار النقد . ولكن الذهب لم يستطع القيام بهذه المهمة . لأن سعره نفسه يختلف ، ولأنه لم يعد الضمان الحقيقى للعمية والأصل أن يكون الذهب هو المقيس ، والناس تقبل ذلك بلا حرج ، ولكنها تشعر

بالقليل من الحرج عندما يحل محل الذهب ورقة مالية تعود قوتها إلى أن الدولة تضمن صرفها ذهباً عند الطلب ولكن الحرج يشتد ويعظم إذا كانت الورقة غير مضمونة بالذهب، وإنما صدرت بقانون من الدولة أو ضمنت بسندات أو أوراق أخرى، إذ أنها في هذه الحالة لا تمثل في حقيقة إلا العرف الذي تعارف عليه الناس من أن هذه ورقة مالية وقد تكون الثقة عملة جميلة، وهي بالتأكيد خير من الذهب وغيره من المقاييس المفترضة، ولكن أفنتها أنها شديدة التعرض للإصابات مسهلة الخضوع للأهواء، يدمرها تدميراً أقل ميل أو غرض، وذلك ما لا يمكن إنقاؤه في مجتمع كبير.

وليس هناك دولة تتبع نظام الذهب بالمعنى الدقيق، إذ أن بعض الاقتصاديين يرون أنه لكي تتبع الدولة قاعدة الذهب يجب أن يكون في مقدور أى فرد فيها أن يقدم لبنكها المركزى أو الأهلى أو للسلطات النقدية التى تقوم مقامه أية كمية صغرت أم كبرت من النقد الورقى القانونى، فيحصل بدلاً منها على ما تساويه من الذهب. وله أن يصدره إلى أى بلد شاء، وفى حالة ما إذا كان قد حصل على قيمة نقده الورقى عملة ذهبية مسكوكة، فله أن يحولها إلى سبيكة ليستخدمها فى الأغراض التجارية والصناعية تبعاً لرغبة، فإذا لم تتحقق جميع هذه الشروط لم يكن من الحائز أن تعتبر الدولة متبعة لنظام الذهب كاملاً غير منقوص.

ولما كانت قاعدة الذهب وهى الحائل الوحيد دون التضخم غير متبعة الآن. فإن شيئاً لم يقف دون تضخم النقد عند بعض الدول تضخماً لا يبلغه الوهم. فالماركات الألمانية بعد حرب ١٤ - ١٨ لم

تكن لتساوى شيئاً . وقد روى الكاتب الألماني المشهور «أريك ريمارك ماريا» مؤلف «كل شيء هاديء في الميدان الغربي» على لسان أحد أبطال رواياته «بل دخلى وقتاً ما، مائى بليون مارك في الشهر ! وكنا نقصد أجورنا مرتين في اليوم ويسمح لنا عند كل مرة بإجازة نصف ساعة نندفع فيها إلى المتاجر لنشتري حوائجنا قبل أن تذاع نشرة القطع التالية للدولار في الصحف، وإلا هبطت قيمة النقود إلى النصف !» وفي هذه الحرب قرأنا أن دين اليونان الأهلى الذى كان يبلغ ٢٤ مليار دراخمة قد سدد بما يعادل نصف دراخمة من دراخمات قبل الحرب . كما سمعنا عن هبوط البنجو الهنغارى إلى درجة أشنع من هبوط المارك الألماني عقب الحرب الماضية بل إن أفلاس النقد، وتزعزع قواعده اضطر بعض الدول إلى أن تعود إلى طريقة المقايضة القديمة، فتلغى تقدم ثلاثين قرناً . وعندما تصدر إليها إحدى الدول أرزاً وبيضاً . تفرض عليها أن تأخذ في مقابل ذلك آلات تصوير، ومواد كيميائية وأدوية، كما كانت تفعل ألمانيا مثلاً

* * *

هذه هى بصفة عامة آراء الفلاسفة والأشتراكين ورجال الاقتصاد فى مشكلتى النقد والعمل، الصناعة والاقتصاد، ومن الابتسار أن نتكلم هنا عن تفصيليات المشكلة، ولكن يعيننا أن نحدد خطوطها الأولية ونوضح السياسة العليا التى يجب أن تتبع فى علاجها، ونحن نرى أن هناك ثلاث جوانب للمشكلة الأول : طبيعة المشكلة وجوهرها والثاني أوضاعها والصور التى تتخذها والثالث الاداء التى تؤدى إليها

إن عدة قواعد اجتماعية تسيطر على طبيعة المشكلة، وهى قواعد تشبه القوانين الرياضية فى دقتها. لذلك، فنحن لا نستطيع أن نغير هذه الطبيعة، ولكننا نستطيع أن نعالج آثارها ونخفف من دفعها

من هذه القواعد أن كل عمدين يضاعف من حاجات الإنسان ومطالبه، وذلك فرق حيوى بين البداوة والحضارة، وقد حققت هذه القاعدة فى الحضارات القديمة كلها، المصرية واليونانية والعربية، ولكن تحقيقها فى عصرنا الحديث كان على مدى أوسع ويشكل أظهر لتقدم العلوم والمعارف، واكتشاف القوى المحركة... والآلات الصائغة، وتتج عن ذلك أنصار من الضرورات للرجل الحديث أن يتناول المربات، ويدخن السجائر، ويدخل السينما، ويركب ويلبس زيا معقداً، وكل عمل من هذه الأعمال معناه نقود تنفق وبالتالى جهداً يصرف لكى يوفر هذه النقود

يحق للفرد الحديث أن يفخر بالمدينة العصرية، وما قدمته إليه من عشرات اللذائذ والمنح والتسهيلات، فهو يستطيع بخمسة قروش أن يشهد على الشاشة البيضاء أجمل نساء العالم، ويسمع أبرع مغنياتها ويرى أرشق راقصاتها، وهو يستطيع بمثل هذا المبلغ أن يدخن عدة سجائر تركية أو أمريكية فاخرة لم يكن الرجل القديم ليؤمل رؤيتها مالم يذهب إلى أمريكا أو تركيا، هو يستطيع أن يركب بساط الرياح، وأن يحقق ما ترويه الأساطير القديمة لقاء عدة جنيهات. إن الزهو ليأخذ عندما يتذكر ذلك، ولكنه فى ساعات اليأس والتعب يجزع عندما يقدر ثمن هذه المطالب، ويرى أنه وإن كان ضئيلاً للغاية إذا قيس بقيمتها، فإنه كثيراً ما لا يستطيع الحصول عليه.

ولنضرب المثل بالتدخين، وهو مثال للكماليات التى تنقلب إلى ضروريات. وقد تخفى قوتها وأثرها فى الحياة العامة ولا يلتفت إليها الباحث. ولكن هذه الحرب كشفت عن أهميتها الخفية وسيطرتها العجيبة ! إذا ارتفعت فى جل البلاد المهزومة الجائحة إلى درجة العملة، ويستطيع الجندى الأمريكى فى ألمانيا، وإيطاليا وغيرهما أن يشتري ببضعة سجائر كل شيء حتى قلوب الغواني ! .

فنحن نرى أن تعدد مطالب الحضارة ضربة لازب، ونتيجة لازمة، وعدم استطاعة الناس إشباع هذه الحاجات إلا بعد طول السعى والكد والدأب لهو سبب هام من أسباب تفاقم المسألة المادية. وقد اكتشفت ذلك الهيئات التى تحرص على أن يستشعر أفرادها الرضا الدائم كالجيش مثلاً الذى يقدم إلى جنوده السجائر مع الوجبات اليومية، كما يفتح دور اللهو المجانية فى معسكراته. وقد يغالى فيغض النظر عن أنواع من الترفيه تصل إلى حد غير مشروع.

وكما قدمنا لا تستطيع الدولة أن من طبيعة المشكلة. ولكنها تستطيع أن تعالجها من الناحيتين الإيجابية والسلبية، فمن الأولى تكفل مستوى يمكن الفرد من إشباع رغباته، وتوفير كمالياته. . ومن الثانية تروحي إلى المفكرين، والمربين. وقادة الفكر محاربة تعدد المطالب، وسيطرة العادات. وأن يحاولوا، تخليص الفرد الحديث من ريقة أسرها بكل الطرق الممكنة، إن صيام رمضان مثلاً طريقة باهرة لتحطيم عادات شأى الصباح والعصر، والتدخين. وتناول الرطبات فما أخرجنا إلى نظام آخر يقضى على الفرد بأن يمضى مدة ما متقشفاً متحرراً من قيود النظام اليومي، والزى، والعمل. . . ولقد كان

من عادة الفيلسوف اليونانى ديوجنيس أن يقول إن غنى الفرد يقاس
بدرجة استغنائه عن المطالب والحاجات . . والفرد الحديث، على هذا
القياس، أفقر فرد ظهر حتى الآن . .

ومن الطرق التى تساعدنا فى هذه الناحية ربط المدن الصناعية
بالريف بسلسلة من الحقائق والمتزهات . وبناء منازل المدينة ومبانيها
على النسق الريفى . حتى يستطيع كل فرد الاستمتاع بالهدوء
والسكون . والرجوع إلى البساطة الأولى . والتخلص من الضغط
الصناعى . والنظام الآلى والمدينة الصاخبة المزعجة

على أن هذا ليس سهلاً ، فإن الروح الصناعية الطاغية تفرق ما بين
العامل والفلاح . فالأول يحكم بالفهم الآلى . فهم الآلة والمصنع
والمدينة والثانى يحكم بالفهم اليدوى . . فهم اليد والحقل والقرية ،
وقد يكون أسهل على الفلاح أن يفهم فلاحاً آخر يتكلم لغة أجنبية من
أن يفهم عاملاً يتكلم لغته لأن المسألة ليست مسألة لغة ، وإنما مسألة
فهم ، ونظر إلى الأشياء والفلاحون فى جميع أقطار الأرض يعملون
عملاً واحداً . والعمال فى جميع المدن يعملون عملاً متشابهاً وهؤلاء
لا يفهمون أولئك . وأولئك لا يفهمون هؤلاء .

ويجوز لنا أن نقول ، بالنسبة لمصر ، إنه يجب على الدولة أن
تكسب الريف محاسن المدينة الحديثة وتعنى بالمرافق الحيوية كالإضاءة
والمياه . . حتى تصير قراه مدناً صغيراً جميلة ذات طابع شخص
متميز . وبذلك نحصل على الريف شديد الشبه بالمدن ، وعلى مدن
شديدة القرب من الريف . ونحصل من هذا أو ذاك على نوع من
الحياة الموحدة التى تجمع بين محاسن الريف والمدن .

وأخيراً فإننا مهما اتخذنا من وسائل لمقاومة الروح الصناعية فإن علاجنا يكون ناقصاً ما لم ينظر الناس إلى الحياة نظرة غير مادية، ويسقطوا المال من عرشه الحديث، ويحلوا المعنويات مكاناً سامياً من نفوسهم، وإذا كان الجانب المادى للمشكلة ينحصر فى تعدد الحاجات مع العجز عن إشباعها، فإن علاجه لا يتم بإشباع هذه الحاجات فحسب، إذ أن ذلك سيولد الرغبة فى حاجات أخرى، وإنما يتم بإشباعها من ناحية ومقاومتها من ناحية أخرى، وأشباعها يكون برفع مستوى المعيشة، ومقاومتها تكون بربط المدن بالريف والنظم التربوية والاجتماعية التى تحارب العادات المتمكنة، وإعلاء شأن المعنويات حتى تنصرف الروح على الجسد، والعقل على الغريزة إن حيرة الفرد الحديث، وقلقه الروحى، وما يحس به من سأم وملل إنما يعود إلى أنه طالب الحضارة بما لا تستطيعه، وانتظر منها أن تهبه السعادة والإيمان، والهدوء والسكينة، وذلك ما تعجز عنه، فعليه الآن أن يولى وجهه شطر الدين، والشرف والمعنويات فيحلها مكانها الأرفع من النفس، ويضعها فى مرتبة الحكم فى الحياة.

* * *

وأما الجانب الثانى من المشكلة فهو الوضع الذى تتمثل فيه، وضع الشركات الرأسمالية، وللرأسمالية فضل كبير فى تنفيذ كثير من المشروعات الكبرى، ولكنها الآن فى حاجة إلى إصلاح أساسى يشمل ثلاث نواح الأولى الانتاج، والثانية: الاستهلاك، والثالثة: علاقة الممولين بالعمال.

إن المبدأ الأساسى فى الرأسمالية هو الحرية، ونحن لا نريد

المساس به إلا عند الضرورة، ولكن المسألة صارت من التضخم بحيث لا يمكن أن تترك بدون تنظيم باعتراف أساطين الصناعة أنفسهم ورجال المال والأعمال، لذلك يجب أن يكون هناك تنظيم رئيسي يشمل هذه النواحي الثلاث : الإنتاج ويمثله أصحاب المصانع ورؤساء الشركات، والاستهلاك ويمثله الحكومة نيابة عن الشعب، والعمال ويمثلهم مندوبيهم، وتتفق هذه الهيئة التنظيمية على السياسة العليا التي تحدد الخطوط الأولية للصناعة، فإذا اختلفت وجهات نظر المنتجين والعمال فإن الحكومة تكون الحكم، ويلزم الإثنين بالخضوع لها،

إن مثل هذا التنظيم يكفل الخير للمنتجين لأنه سينقذهم من المنافسة غير المشروعة، ويكفل لهم تناسق الإنتاج، وتحديد بهيئة لا يفيض عن الحاجة فيتشتر الكساد أو يقل فتحدث الأزمة،

وسيكون على الدولة في هذه الهيئة علة واجبات منها مراقبة الأسعار، وحفظ توازنها، ومنها مراقبة عملية الإنتاج ومنها ملاحظة تنفيذ الأغراض الاجتماعية العليا، وحفظ الحياة من عدوان الصناعة وسيطرتها على الروح بكل الطرق الممكنة كأن تحدد عدد المصانع الكبيرة وتشجع المصانع الصغيرة حتى لا يتكتل الإنتاج أو يركز، وإن كان لذلك مضارة من الناحية الفنية، ولكن يجب أن لا تستأثر الناحية الفنية فالصناعة في خدمة الحياة . . ولراحة الناس، وليست الحياة ولا الناس في خدمة الصناعة، أو تحقيق شرائطها الفنية

ويبدو النزاع بين العمال وأصحاب العمل مشكلة أبدية خالدة في حين يمكن حلها على أهون السبل فالعمال يشطون، ورؤساء المصانع يبالغون . فالحل الوحيد هو أن تعين الحكومة الحد الأدنى للأجور

وتضع نظاما للمرتبات تراعى فيه الكفاءة والأقدمية ولأصحاب المصانع أن يزيدوا عليه ، ولكن ليس لهم أن ينقصوا منه وعلى العمال أن يرضوا به

إن مشكلة العمال مشكلة خاصة يستأثر بها الرأسماليون أو العمال ، لأن لكل عامل صفتين الأولى انه عامل . والثانية أنه مواطن والصفة الثانية تجعل الدولة مسئولة إلى الحد الذى يبناه فى فصل العدل الاجتماعى عن معيشة . ولا يحق لها أن تطالبه بواجباته الوطنية قبل أن تقوم هى بالتزاماتها نحوه .

والمسألة بعد ذلك أبسط مما تظهر ، فإن مصلحة العمال هى نفسها مصلحة المولدين ، ومصلحتها معاً تتفق مع مصلحة المستهلكين . وكل من مارس الأعمال يعرف جيداً أن العلاقة قوية بين الأجر الذى يأخذه العامل ، والمعاملة التى يعامل بها ، وبين الانتاج الذى يحققه . والعامل الذى يأخذ أجرأمرتفعاً ويعامل معاملة كريمة . يحرص على الانتاج . ويحاول الاتقان ويحافظ على معدات العمل وآلاته . ويدير لصاحب العمل ما وسعه التدبير . على عكس العامل الذى يعطى أجراً ضئيلاً . ولا تقوم بينه وبين صاحب العمل تعاطف أو تفاهم . فإنه خسارة أكيدة تجشم صاحب العمل أضعاف ما يكسبه من الفرق بين الأجر الكبير . والأجر الضئيل .

ومصلحة العامل والمنتج تتفق مع مصلحة المستهلك فبقدر رخص المنتجات . وأتقانها ، يكون إقبال الجمهور عليها ، وتشجيعه لها ،

فيكثر الطلب . ويتراكم الربح حتى يفوق ما خسره المنتج بتخفيضه السعر .

إن النظام الرأسمالي ، الذي استهدف هذه الأيام لهجمات عنيفة من النقد . يمكن أن يظل خير الانظمة إذا عدل تعديلات جزئيا لا يلاشى أو يضاد ، المبدأ الأساسي السليم الذي يقوم عليه وهو الحرية ، ويعطيها للجميع عمالا ورأسماليين من ناحية أخرى . فيشارك العمال في الادارة بواسطة مندوبين يمثلونهم في مجلس الادارة ويقسم عليهم نصيب مئوى من الأرباح السنوية . وذلك حتى من الناحية المادية ، يضمن إخلاص العمال ومواظبتهم وحرصهم على تقدم الأعمال فضلا عما يحتمل أن يكتسبه العمل من خبرتهم التي لا تجحد وإفساح المجال أمام أفكار لا ينعدم فيها المعرفة ، والنضوج وزيادة عما ستربحه من إخلاص عمالها وذلك كسب مادي وأدبي لا يستهان به . لأن العواطف عندما تتبلور وترجم إلى لغة المادة والأرقام تصور رصيذاً هائلا مدخراً تمس إليه حاجة الشركات وقت الطوارئ وعند الطلبات المستعجلة والإضرابات الطويلة . . والظروف الاستثنائية . . ثم أخيراً . الدعاية الطبية المجانية التي يتبرع بها العمال وتفوق في أثرها الدعاية المأجورة التي تقوم بها الشركات وتتفق عليها سنويا آلاف الجنيهات .

ولسنا بحاجة إلى أن نقول إن هذا التنظيم بعيد كل البعد عن تنظيم الدكتاتورية أو الاشتراكية . لأن الهيئة التي سبقت الإشارة إليها ستضم الحكومة كممثلة للمستهلكين وسيشارك معها المنتجون والعمال . ولكل منهم أن يبسط وجهة نظره . وأن يدافع عنها .

وستؤخذ الآراء بعد المناقشة . وينفذ رأى الأغلبية . أما تنظيم العمال وإشراكهم فى العمل فهو تنظيم داخلى يقوم به المتجون لمصلحة شركاتهم وأعمالهم . وفهمهم روح العصر وإيمانهم بكرامة الفرد . وثقتهم فى عمالهم فليس فى هذا التنظيم كله إرغام مطلق كما أنه لا يتجه وجهه خاصة فهو لا يكرس الصناعة لخدمة الحرب أو الاكتفاء الذاتى أو التخصص أو غير ذلك من السياسات الموحدة .

والجانب الثالث للمشكلة هو ما يتعلق بالإدارة ، وهى المال الذى بعد أن كان وسيلة للتداول . وأداة للتبادل ، صار تجارة وسلفة وانتقل من مرتبة الوسائل إلى مرتبة الغايات كما رأينا فى نقد شبلنجر للاقتصاد الحديث . وذلك يعود إلى أن الاسراف فى استخدام الآلات قد قلل من أهمية العمل البشرى بقدر ما رفع من قيمة رأس المال يستأثر بشمرة العمل الذى تؤد به الآلات الصماء . فتكدست الأموال فى خزائن الممولين فشغلوها مرة أخرى فعادت بأموال أكثر . وهكذا صارت الأموال دولة فى يد فريق من الممولين . وأصبح هناك فائض منها يستغل أصحابه دخله . وبذلك جد على اوضاع الاقتصاد أمران . الأول استثمار رأس المال بأكبر نصيب من الربح والثانى انفصال المال عن العمل فى الطبقات الثرية التى لا تعمل . وإنما تكتفى بعائد أموالها المستغلة . . .

ولقد كان الفقر والغنى فرسى رهان فى الأزمان القديمة وشاهدت العصور البائدة الأغنياء والفقراء الذين تزيد نسبة ثرائهم أو فقرهم عن أغنياء هذا العصر وفقرائه ولكن الثروة كانت ممثلة فى ضياع ، وعقار ، وحقول ، ومصانع يدوية تحتشد بالعمال . فلم تكن مركزة تركيز

العصر الحديث الذى يضم خلاصة الثروات بين دفتر شيكات لا يكاد يظهر فى جيب صاحبه . كما أن الفقر لم يكن مؤلماً مذلاً كما هو فى العصر الحديث .

وليس لهذه الحالة علاج عملى سوى مراقبة عمل البورصات والحد من حذقها الضار . ونشاطها المثير . وفرض القوانين التى تحد من تركيز الثروات وذلك مضافاً إليه ما ستقوم به الدولة من علاج للجانبين السابقين للمشكلة كفيل بأن يحقق للفرد الحديث الانتصار على متاعب الصناعة والنقد ومشاكلها المعقدة . وإن لم يستأصلها . وذلك كسب غير هين . وليس وجود المتاعب بالأمر السيء دائماً . ولكن السيء هو تغلبها على الإدارة البشرية .

وأخيراً . فإننا مهما عاجلنا هذه المسألة بالنظم والقوانين فلا بد من أن نعالجها من الناحية النفسية والروحية . إن جماع المشكلة يمكن أن يوجز فى كلمة واحدة «المادة» وكلمة أخرى هى الوحيدة التى يمكن أن تقف مواجعتها وهى «الروح» . فإذا كانت مادية النقد من البدهة بحيث يطلق على الناس كلمة «المادة» ضمناً على النقد . فإن العمل كذلك أصبح مادياً ، آلياً ، لا طرافة فيه . لأن نظام التخصص قضى يومه ، وبالتالى عمره ، فى وضع أو رفع شيء صغير يندو ويروح أمامه . وليس هناك ما هو أصدق تصويراً لمادية النقد والعمل ، وارتباط مشكلتهما معاً من أحد الأناشيد التى ذكرها الكاتب الأمريكى ابتون سنكلير فى إحدى رواياته على لسان بعض العمال . . . وهو يبدأ هكذا .

نحن نعمل ونشتغل ...
لننال المال
لنبتاع القوت
لنقوى على العمل
لنعمل ونشتغل ...
لننال المال
لنبتاع القوت
لنقوى على العمل
لنعمل ونشتغل ...
لنعمل ونشتغل ...
لنعمل ونشتغل ...

فهذا الهدير الأدمى الذى لا يفترق عن هدير الآلات يوضح لنا لماذا
صار العمل المقدس لعنة . ولماذا أصبح العمال عبيداً للآلات كما كان
الفلاحون رقيقاً للأرض فى العصور القديمة . ولماذا تهدد هذه المشكلة
- ما لم تعالج - الحضارة تهديداً حيوياً .

* *

الفصل الثانى

المرأة

قد يكون من فضول القول أن نبدأ الكلام على المرأة بإشارة إلى أهمية الموضوع ، فكل واحد يعرف ذلك الآن ، ويلمس هذه الأهمية من نفسه وبين جوانحه ، ورغم ذلك فإن هذا الموضوع هو أحد الموضوعات القليلة التى تنتصر الأوهام فيها على الحقائق وتتغلب التقاليد الجامدة على التطورات الضرورية ، فضلا عن النعرة الجنسية عند الرجال ، والخوف من منافسة جديدة فى ميدان الحياة ، والظلم المتمكن من النفوس الذى يجعلنا نقرض على المرأة ما نشاء ، ونرى فى ذلك كل العدل والمساواة .

ولم يقتصر الأمر على ذلك فكل واحد يعوزه موضوع يكتب فيه يلجأ إلى المرأة فينمى عليها تبرجها وخروجها وخلاعتها الخ . . بينما يقسم الكتاب المعاصرون أنفسهم ما بين عدو للمرأة وصديق لها . وهى بدعة حديثة جرت على حساب المرأة للشهرة والإعلان لهؤلاء الكتاب .

والغريب أن أحدا لم يستفت المرأة فى ذلك ، أو يسألها رأيا ، وهو أحق الآراء بالاستماع ، ولئن شاركناهم فى ذلك بكتابة هذا الفصل فعذرنا أننا عندما نتكلم عن المرأة نتكلم عما يكمل نفوسنا

وتهوى إليها أفئدتنا : شقيقتنا وحيياتنا وزوجاتنا وأمهاتنا .

إن النظرة إلى المرأة باعتبارها جنسا هي مفتاح المشكلة وقد رتبنا أمورنا وأوضاعنا على ذلك ، فكان سبب انحطاط المرأة وتأخرها ، وبالتالي انحطاط الحياة وتدهور الوطن ، فإن الفرق بين الهند المسودة وانجلترا السيدة هو الفرق بين المرأة الهندية والمرأة الانجليزية ، كما قال أحد كتابنا .

حتى لو كانت الصفة الجنسية للمرأة غالبية على ما سواها فيجب أن لا يظن أحد أنها مطية شهوة أو وسيلة لذة فهي موهبة المرأة لكي تقوم بدور هو أعظم الأدوار في الحياة . إنها تنجب أطفالا هم الجيل الجديد . وهي تربيهم وتورثهم طباعها وخصائصها وهي تنشئهم أقوياء إذا أرادت ، ضعفاء إذا شاءت فكيف نحكم النظرة القاصرة في موضوع المرأة فلا نذكر سوى أضعف آثارها في الحياة ، وكيف نريد لها الشرف ونأبى عليها القوة ونحملها المسؤولية ونضن عليها بالحرية . إن الأمور لا تسير بهذا الوضع المخالف لطبيعة الأشياء نفسها .



إن الفصل في موضوع المرأة يكون بالإجابة على هذا السؤال :

تعمل الديمقراطية على أن يكون الفرد غاية في ذاته فتترك له أمر البت في مستقبله ومصيره وتهب له الحرية كي يتصرف فيها ويتنفع بها على طريقته الخاصة وتحترم على الدولة أو أية قوة أخرى أن تصبغ حياته بصبغتها أو تطبعه بطابعها فهل يسرى هذا الكلام على المرأة

فتعتبر غاية في ذاتها كالرجل أو تعتبر الأمومة غاية المرأة ولذا يجب أن نوجهها نحو هذه الغاية ونعاملها على هذا الأساس .

نحن لا نتردد - فهدف الديمقراطية الجديدة لا يقتصر على الرجل دون المرأة وفوق صفة الجنس الضيقة صفة أوسع وأعظم هي الصفة الإنسانية .

إن النساء كما يقول الإسلام شقائق الرجال ، ومساواة المرأة بالرجل أمر طبيعي كان يجب ألا يكون مشار نقاش ، « فالمرأة (١) والرجل عنصران يتم الواحد منهما الآخر في تكوين المجتمع كما يتم الهيدروجين والأكسجين في تأليف الماء ، ولا يوجد كيميائي مهما كان سخيفا يصرف قواه العقلية في المفاضلة بين هذين العنصرين ، وإذا كان الرجل رأس البيت فالمرأة قلبه ومن المحال أن يعيش مخلوق بدون هذين العنصرين الجوهريين . . »

ويجب أن نفرق بين المساواة في الحقوق والواجبات وبين التنظيم الذي يفرضه المجتمع على المرأة بصفتها امرأة وعلى الرجل بصفته رجلا فالمرأة حرة في التعليم والعمل والفكرة التي تعتقها والعقيدة التي تؤمن بها والزواج الذي تختاره . فإذا ما تزوجت أصبح لزاما عليها أن تقوم بتبعات الشركة الجديدة في الحدود التي يتفق عليها الشركاء ، فالمساواة في الحقوق والواجبات تمثل الحرية . وشركة الزواج تمثل النظام ، وقد سبق أن قررنا أن النظام هو تنظيم الحرية ،

(١) كتاب القضايا الاجتماعية في العالم العربي للدكتور عبد الرحمن شهنير ص ٣٩ .

وإنه الفرع وهى الأصل وإنه الوسيلة وهى الغاية . فالنظام موجود
لضرورته للحرية ، ويقدر هذه الحرية يجب أن يكون وجوده .

ونحن لا ننكر التفرقة الفسيولوجية ، ولا الجنسية التى بين الرجل
والمرأة . ولكننا نرى أن هذه التفرقة لا تبلغ من القوة حدا تحول فيه بين
المرأة والتمتع بحقوق الرجل التى تتمثل فى أعظم صورها فى (الحرية
والتي ليس حق العمل أو الاختلاط أو غير ذلك إلا فروعا منها .
ونحن نرى أن منح هذا الحرية لن يفسد أنوثة المرأة ولن يشوه
خصائصها الجنسية بل على العكس سينمى مواهبها وسيكون الطريق
حرا أمام الانتخاب الطبيعى لكى يبرز الرجل رجلا والمرأة امرأة .

الفضيلة الأولى لهذه الأوضاع إننا نعيد حقا إلى أهله وننفذ واجبا
من واجبات العدل الاجتماعى . ونحن نعتزف أن الرجال فى حاجة
إلى مزيد من الثبل والقوة كى يقوموا بذلك فإن رد الحقوق المهمة
لأصحابها من أصعب الأمور على الناس ولا سيما أن النساء أنفسهن
زاهدات فى هذا الحق وبعضهن من التعود لحياتهن الراهنة بحيث
يرضين بها ولا يغيغن بديلا عنها والبعض الآخر يبدین من عدم الكفاءة
وقلة الصلاحية بحيث يظهر لنا أن المشروع فاشل من جميع نواحيه .
والنذر القليل الباقي هو الذى يشور على هذا الوضع الظالم ويطالب
بحريته وحقه فى الحياة .

ذلك ما يجعل هذه القضية . . قضية المرأة محكا لاختلاصنا لدعوتنا
فصاحبات الحق نفسه يتنازلن عنه إما عجزا وإما قصورا عن إدراك
أهميته ، وواجبنا النبل المزدوج هو - أولا - أن نقنعهن بالوضع الجديد

- وثانيا - أن ندرهن على إمكان حمل تبعاته والقيام بحقوقه .

ولو لم تكن إلا هذه الفضيلة لحق لنا أن نساوى بين المرأة والرجل ، على أن هناك كسبا كبيرا يخفى وراء قيامنا بذلك العمل الذى يظهر بمظهر التضحية الخالصة ويخفى وراءه نفعا هائلا للرجل قبل المرأة ، فالرجل يريد المرأة زوجا صالحة و أما رؤوفا وذلك لا يتيسر إلا بإعطاء المرأة حقوقها كاملة .

إن الدرس الذى نستفيد من تاريخ الشرق الطويل هو أن قلب الأوضاع واتخاذ الوسائل غايات وعدم مجابهة الحقائق هى الأخطاء الرئيسية الأولى التى جنت عليه أعظم الجنايات ونحن نكرر هنا ما قلناه من قبل من أن الأخطاء يجب أن تحسم ولا تدلل وليس هناك حياء فى الحق وأوضاع المجتمع أن توضع على أساس الحق والوضوح والصراحة لأن ذلك هو الوضع الصحيح للأشياء فليس الوضع الصحيح لها هو الذى يعتمد على المداورة أو النفاق لأن مثل هذا الوضع لا بد أن ينكشف أخيرا كما أنه ليس هو الذى يرتكز على القدم وعراقة التقاليد ولأننا إذا افترضنا سيادة هذا الوضع للحياة لما تقدمت الحياة أبدا ولكننا نعيش الآن كما كان يعيش أجدادنا من آلاف السنين .

وعندما نريد أن نصلح المجتمع علينا ألا نستكثر التوضيحات لأننا إذا تهرينا منها والتجأنا إلى اللف والدوران خسرنا ميزة العمل المباشر والتبكير فى الوقت ثم نجد أن مجتمعنا يتأخر كلما تقدم الزمن وتتضخم الأعراض بمرور الأيام وأخيرا نرى أنه لا بد لنا من الرجوع عن هذا الخطأ أو التسليم بالهزيمة .

وما يجب أن نسأل أنفسنا عنه هو هذا : هل ما نسعى إليه هو الحق والعدل أم لا ؟ فإذا كان هو الحق والعدل فيجب أن نمضى قدما مهما كانت تضحياتنا وخسائرنا ومهما عاقبتنا العقبات وإن لم يكن هو فيجب أن نغيره مهما كانت قداسته أنه لمن التناقض أن نريد المرأة زوجة طيبة وأما بارة عارفة بواجباتها فنحجر عليها ، ونفصل بينها وبين الحياة بفواصل دقيقة حتى تغدو بلهاء جاهلة يتفوق عليها ابنها الصغير .

ولسنا نريد أن نناقش الذين يخالفوننا فى رأى ويرون أن الاختلاف الفسيولوجى والجنسى بين المرأة والرجل يحول دون المساواة بينهما لأن ذلك يجرنا إلى مسألة لم ييت فيها العلم بعد ، ولكننا لو افترضنا جدلا صحة نظريتهم لكان يجب أن تقوم المساواة على الأساس الأدبى والاجتماعى بدلا من الأساس الطبيعى أو الحيوى . وقد اضطر الإنسان عندما تحضر وتمدين إلى كبح جماح شهواته وغرائزه وتسييرها حسب النظم التى أقرها المجتمع . وهذه هى مشكلة الحضارة الإنسانية : التزاع بين الفطرة البدائية الغاشمة بما فيها من غرائز وأثرة وأنانية وبين الخلق الاجتماعى وما يتطلبه من تضحية وسمو وتفوق على الشهوات ، ومساواة المرأة هى أحد هذه الأوضاع التى تفرضها الحضارة و التقدم الاجتماعى ونحن نعتز أن طريق الحرية قد يكون صعبا على المرأة ولكن يجب أن تأخذ نفسها بصعوده وتحمل تكاليفه وتحشم متاعبه لأنه وحده الطريق إلى القوة .

وعلى هذا الأساس قد تكون الأمومة هى المهمة السامية التى

ادخرتها الطبيعة للمرأة ، ولكن ذلك لا يمنع من أن المرأة قبل أن تكون امرأة أو زوجة أو أم فانها إنسانة لها آرائها الخاصة التي يجب احترامها ، وحققها في الحياة آت من ميلادها وحريتها مستمدة من حرية الإنسان وكونها أما أو زوجة ليس معناه فرض تربية قاصرة أو معاملتها معاملة خاصة وهناك كثيرات تحول بينهن وبين الزواج ظروف الحياة وهؤلاء لا يجب أن يرمين بأنفسهن إلى النهر أو يطلقن على أنفسهن الرصاص لمجرد عدم الزواج بل يجب عليهن أن يعملن وأن يواصلن حياتهن في ميدان آخر غير ميدان الزواج .

وقد تكون المرأة مشمولة بحماية أب أو زوج غير أن هذه الحماية ليس معناها فرض وصاية دائمة عليها وإنما معناها أن النظام قد أراد أن يكون لكل واحد في الأسرة موضع يحدده النظام أما في الحقوق والواجبات فهما متساويان .

* * *

هكذا تنظر الديمقراطية الجديدة إلى المرأة وترتب على هذه النظرة أوضاعا جديدة وتغييرات حيوية تشمل كل ما يمس المرأة كمرکزها في الحياة ، وتعليمها ، ولبسها واختلاطها ، ولهذه الأوضاع فوائد وإضرار . ولسنا من التعصب لآرائنا بحيث نسمو بها إلى مرتبة لا ينالها النقص أو يعتورها الخطأ فإن كل فخارنا هو أن تكون المساوي أقل من المحاسن .

ونحن نعتقد أننا نصل إلى ذلك عندما نحقق نظرية الديمقراطية

الجديدة فى المرأة ، فالأخطاء ونواحي النقص تتضاءل أمام الفوائد والمزايا التى سنكسبها بحيث لا تكون المطاعن الموجهة إليها سببا لأحجامنا إلا كما تكون خشية الغرق سببا فى الأحجام عن السفر بحرا ، وحوادث الطرق مانعا من ركوب العربات والقطارات .

وإذا كان غرضنا من معاملة المرأة هذه المعاملة القاسية أن تكون آلة طيبة فى يدنا وخادما سامعا لنا ووسيلة لقضاء أمورنا . . فهل نحن على استعداد لتوجيهها فى كل مادق وجل من الشئون ؟ وأمرها بعمل هذا وترك ذلك ؟ إننا إذا نضيف إلى مشاغلنا مشغلة جديدة لا تنتهى ونحمل انفسنا ما لا طاقة لنا بحمله . ولن تسرنا النتيجة فى النهاية لأن الفهم غير المتبادل من شأنه أن لا يجعل تنفيذ آرائنا تاما دقيقا كما نحب ونستهى ، لتأكد من هذا القاعدة : إن أعظم حب وأنبل إخلاص لا يمكن أن يأتى بالضغط على المرأة أو حكمها أو عزلها عن العالم وإبقائها جاهلة ، وإنما يأتى من رفع نفسها وسمو روحها وقوة عاطفتها وسلامة رأيها وصحة نظرتها إلى الأمور يقولون إن المرأة الانجليزية أشد الناس مغالة بحريتها قبل الزواج وأشد هم تنازلا عنها بعده . وهذا طبيعى . . فإن المرأة وقد شعرت غاما أنها سيده مصيرها كرست جهودها لهذا المصير الذى اختارته ، وحتى عند شعورها بالخطأ فإنها تعلم أنها وحدها المسؤولة وأن عليها أن تتحمل تبعه خطئها .

على هذه النظرية تقيم الديمقراطية الجديدة تنظيمها الاجتماعى وعليها يجب أن تقوم الأسرة المصرية ، والمرأة الانجليزية لا تتميز عن

المصرية بغير تربتها الرصينة وحريتها الكاملة .

وخلاصة ذلك كله هو أن مساواة المرأة بالرجل فى ميدان الحياة هى وحدها الطريقة العملية لتنمية مواهبها وتقوية خلقها وتكوينها أما صالحة وزوجة كاملة . وأن المرأة التى ستبرزها الديمقراطية الجديدة كفاية فى ذاتها ستكون أصلح من غيرها ، وأقدر على أداء واجباتها حتى ، النسائية منها كالأمومة والزوجية لأنها تستطيع أن توجه قواها أية ناحية أرادت . . على عكس المرأة التى ترمى لغرض الزواج أو الأمومة فقط إذ تعجز هذه عن أن تصحح أخطاءها وتكمل نقصها ويساير زوجها . وتفقد القوة والمرونة ، وسعة الأفق وفهم الحياة . وأن حرية المرأة فى ظل الشرف والقوة خير من الحجر عليها باسم التقاليد . وحكم الحرمان .

* * *

ولندرس الأوضاع التى ستكون للمرأة فى الديمقراطية الجديدة واحدا بعد واحد . وأول ما يعترضنا منها هو التعليم فنحن نحتتم تعليم المرأة كالرجل ويمكن أن يضاف على هذا التعليم المواد الخاصة بالتدبير المنزلى وكن لا يصح أن يختزل تعليمها بحجة عدم فائدته لها فإن العلم لا يضر وما دام مفيدا للرجل فهو مفيد أيضا للمرأة ولا سيما وأنها فى طفولتها ولم تحدد بعد مستقبلها ، ولم تعلم ما يؤول إليه حالها ، أياكون عملا أو زواجا وفى الحالتين تحتاج إلى هذا العلم ، فى الحالة الأولى للمفاضلة والجهد وفى الحالة الثانية لى تفهم زوجها وتعرفه وتشاركه أفكاره وآراءه .

الاعتراض الوحيد الذى يذكر فى هذا المجال لا ينصب على جوهر الموضوع فكل الناس تؤمن بفائدة العلم والتعليم ، ولكن العلم الزائف ، والوسائل القاصرة ، هى أسلحة خطيرة فى يد المرأة كما هى فى يد الرجل ، وهى مسئولة إلى حد ما عن فشل بعض الزيجات ، وشقاء بعض الفتيات ، ونحن نقول ونؤكد إننا عندما نرمى إلى تعميم التعليم للمرأة إنما نقصد بالتعليم التعليم الصحيح الذى ينهض إلى جنب الناحية العلمية بالنفس والخلق والارادة .

و النتيجة الطبيعية لتعميم التعليم هو أن يظهر فى الحياة العامة طبيبات ومعلمات وعاملات وموظفات الخ . . ، ونحن لا نرى بأسا فى ذلك ، فما دامت المرأة قد أثبتت جدارتها العلمية فمن الحق أن نكافئها على ذلك مثلها مثل زميلها فى الدراسة وسيستفيد المجتمع و المرأة من ذلك فستصقل مواهب المرأة باحتكاكها بالحياة والعمل ، وستكون أقدر على مغالبة الشدائد وتحمل الكوارث ، وعلى إسعاد نفسها وزوجها لو تزوجت مما لو كانت خاملة لم تتعلم ولم تنزل إلى ميدان الحياة ، وسيستفيع المجتمع بمواهب المرأة ، وقد بزغت أسماء عالقات وشاعرات وقصاصيات وطبيبات فى سماء العلوم والفنون ، ومع أن هذه الأسماء قليلة قلة يتخذها أعداء المرأة سلاحا ماضيا فى أيديهم ، فإن العدل يقضى بأن نفسح للمرأة مجال العذر ، فقد عوملت معاملة قاسية ، ولم تفتح لها الأبواب إلا حديثا جدا ، ولم تتح لها شتى الفرص التى تتاح عادة للرجال فإذا قدرنا هذه العوامل حق قدرها فسنرى أخيرا أن المرأة ليست أقل ذكاء من الرجل ولا أقل

صلاحية منه للأعمال بل ومنشهد أن هناك أعمالا تبرع فيها المرأة أكثر من الرجل كالتدريس للأطفال والتمريض وبعض الفنون الأخرى .

* * *

وهناك اعتراضات كثيرة تثار على اشتغال المرأة بالأعمال العامة ، ودخولها ميدان الوظائف ، أولها طبعا هو أن المرأة لا تتوفر لها الخبرة اللازمة للجهاد فى الحياة لا بالفطرة ولا بالاكْتِسَاب ، وأنها إذا منحت حريتها وهى بهذه الحالة فقد تسى استعمالها وربما تخسر طهارتها وإيمانها فتجنى على نفسها وعلى المجتمع ..

سنستبعد هنا فرض أن المرأة غير صالحة بفطرتها لأنه فرض مبالغ إذ لو سلمنا بنقص طبيعى فى ناحية خاصة فيجب أن نسلم بأن هناك زيادة فى جهة أخرى مما يعادل الميزان أخيراً . فقد تكون أشجع وإن لم تكن أقوى جسما وقد تهديها غريزتها خيرا مما يقودنا ذكائنا وقد تكون أعمق تفكيراً وإن كانت أبطأ فيه ، ولكنها على كل تصلح وتعمل وإن اختلفت الطرائق .

يبقى أنها لم تكتسب بعد الخبرة التى تساعد على تذليل صعوبات الحياة والنجاح فى ميدان الأعمال ، وهذا حق ، ولا حيلة للمرأة فى استدراكه إلا أن تبدأ من الآن ، وسيتعرض هذا الجيل من النساء للمخاطر التى يتعرض لها الرائد فى سبيل مهمته النبيلة العظيمة ، ويتلقى التجارب الأولى القاسية ولكن لا ينبغى الإسراف فى تقدير ذلك .. وإلا فلن تتقدم المرأة أبداً وستبقى فى موقفها الحالى

، إذ أن معنى ذلك أن المرأة تريد تقدما بلا عمل ، ونجاحا بلا ثمن . . . وهو مستحيل . . .

وأما الإشفاق على المرأة من إساءة استعمالها لحريتها فهو في غير محله إذ أن ذلك حتى - لو صح - لا يبرر نزع حريتها ومن المؤكد أن هناك آلافاً من الرجال يسيئون استخدام حرياتهم ولا يستطيع أحد أن يطالب بالتضيق عليهم لذلك ومن التعسف أن نفترض أن جميع من يمنحون الحرية يملكون القوة على حسن استغلالها . ولكن علمنا بذلك لا يدفعنا إلى أدنى تدخل فإن فائدة الحرية هي إقناع الناس بأنهم في أعمالهم إنما يصمدون عن آرائهم الشخصية مما يعطيها صفة التجارب الخاصة ، وينتهي بهم إلى رأى وعقيدة يؤمنون بها عن اقتناع ، ويبعدهم عن غوائل القلق والحيرة وسموم الشك والندم والفكرة الخاطئة الملحة عن محاولة تمنا لو قاموا بها ولم يفعلوا بتأثير الضغط والتقييد فلا تزال نفوسهم تصبوا إليها وتفكر فيها . والذي يحدث عمليا هو أن الناس بعد أن يتسكعوا قليلا هنا وهناك يعودون سالمين إلى منازلهم وعقائدهم فإذا أصيبوا بجروح أو نالتهم خدوش فإنها تجارب ودروس تساوى ما خسروا وأكثر .

كذلك الحال في المرأة فإنها إما أن تتخبط ثم تهتدى للطريق السوى وأما أن تصاب فتكون عظة لبنات جنسها وفداء لهن ، ويكون عليها أن تتحمل تبعه خطئها بشجاعة

والإشفاق الحقيقي على المرأة يكون بتقوية نفسها ، فإن مثل الحياة الحديثة في قسوتها مثل بحر هائج مزبد الأمواج لا يستطيع الإنسان فيه

أن يمد يد المساعدة للآخرين وإن أراد لأنه مشغول بنفسه عن غيره .
ولن ينفع المرأة أولاً وأخيراً سوى نفسها وقد يقدم إليها زوجها أو
أخوها خدمات جليلة ويحيطها بسيّاج من العناية والرعاية ، ولكن
نفسها هي الشيء الوحيد الذى سيخلص لها على الدوام ، والضمان
الذى يبقى بعد ذهاب الجميع ، وهو الذى سيقدر أكثر من أى شيء
آخر مستقبلها ومصيرها وحظها من الحياة فإن كانت قوية مثابرة خبيرة
بالحياة فستكافح الأيام وتتصبر ، وإلا فشلت ودارت عليها الدوائر .

أن ما يديه رجال العهد القديم من إعزاز للمرأة ومغالة بها قد كان
على الدوام كارثة على المرأة وجلب عليها أشد المتاعب وجنى عليها
أفظع الجنايات لأن حجابها قد أفقدها السعادة والتغالى فى شروط
الزواج قد أبقاها عانساً . ونشأ من ذلك ما يشكو منه الرجال و
النساء ، فعلى كثرة الفتيات و الفتيان الراغبين فى الزواج فإن سوق
الزواج هو أشد الأسواق كساداً وعلى نبل العواطف التى تنقد فى
قلوب الشباب التى تتناسب مع مثالية شبابهم ، فإن هذه العواطف
تترك لتأسن وتتعفن ولا تجد مجالاً لتحقيق وجودها فيه .

ولماذا كل ذلك ؟ إنه بالتأكيد ليس لمصلحة المرأة ، ولا للمحافظة
على شرفها ، ولكنه رعاية للقديم . . واتباع للتقاليد



ومن الاعتراضات التى يزوج بها بعض الناس إلى ميدان المناقشة ،
دعوى مناقسة المرأة للرجال فى موارد رزقهم ، وهى دعوى خادعة

محببة إلى نفوس الناس ، فى حين أن أثرها العملى ضئيل جداً إذ أن للبطالة أسباب متعددة ، أقلها أثراً اشتغال المرأة بالأعمال ، يدل على ذلك أن نسبة البطالة فى أمريكا وهى الدولة التى تعمل بها النساء أكثر من أى دولة أخرى . . نسبة ضئيلة وهذا القول يسرى على روسيا فى نظامها الحاضر ، فضلاً عن أن البطالة تنتشر فى الأعمال والصناعات التى لم تشتغل بها المرأة كالتعدين والأعمال الشاقة . أكثر من غيرها ويجب أن نلاحظ ما يتناساه بعض الرجال ، وهو أن النقود التى تكسبها المرأة لا تضيع هباء ، ولا يخسرها المجتمع ، والنساء لا يصرفن كل ثرواتهم على وسائل التجميل وإنما على أنفسهن وعائلاتهن ، ويرفض الرجال أن تعولهم امرأة ، ولهم الحق ، ولكن هناك عائلات ليس من بين أفرادها رجال وفيها أطفال وشيوخ وعجائز .

والحقيقة أن الرجال يتضايقون من وجود المرأة فى ميدان الأعمال للفكرة المتملكة أذهانهم ، وهى أن مكان المرأة هو البيت ، وهم يرون فى خروجها خرقاً لتقاليد ثابتة ، وليسوا فى مجموعهم من القوة بحيث يتخلصوا من أثر هذه التقاليد أو أثر النظرة الجنسية الضيقة التى تحتفظ لهم وحدهم بامتياز الأعمال وحق ممارستها .

ونحن على كل حال لا ندعو إلى اشتغال المرأة بالأعمال ولكننا لا نريد أن نمنعها قوة واقتداراً ، أو بحق قانون أو فرض وصاية ، ونعتقد أنها فى هذه الحالة ستفضل البيت والزواج إذ ثبت أن معظم الفتيات العاملات يتزوجن زملاء لهن أو رجالاً تعرفن بهم بسبب العمل ،

وأى فتاة لا تفضل البيت على العمل ؟ وإذا كان الرجل نفسه يستقل من الوظائف والأعمال التى يكون فيها عاملاً أجيراً ليستقل بنفسه أو يفتح دكاناً صغيراً ، أو يبدأ عملاً ناشئاً . فإن المرأة مثله أيضاً فهى تهرب من استعباد أصحاب الأعمال إلى المنزل الذى تكون فيه ملكة وحاكمة ولا يكون هناك فرق بينها فى منزلها وبين زوجها فى دكانه .

نحن نريد أن يفهم النساء ذلك عملياً من تلقاء أنفسهم وأن يتفنع به حتى يستطيعن أن يقدرن نعمة الزواج . .

* * *

هذا الوضع الجديد للمرأة فى الحياة سيستلزم منها أن تخرج من عزلتها التقليدية وأن تختلط بالرجال ، إذ من المستحيل أن نفترض أنها تستطيع أن تقوم بهذا الدور وتحفظ فى الوقت نفسه بالحجاب ، ويهمنى هنا الآن أن ندرس فكرة الحجاب ونتناولها بالبحث والتمحيص .

أن هذه الفكرة تنهض على ثلاثة فروع - الأول - أن المرأة مخلوق ضعيف تسيطر عليه عواطفه ولا يؤمن على الشرف - الثانى - أن الرجل يشارك المرأة فى هذه الصفات فيجب الحيلولة بينه وبينها - والثالث - أن الحجاب فى مظهرية (الزى وعدم الاختلاط) كفىل بأن يعالج ضعف الرجل والمرأة بطريق الحيلولة بين لقاتهما .

وكلها فروع خاطئة فالمرأة ليست من الضعف كما تصفها الأساطير والإشاعات ، وهى تستطيع أن تحتفظ بشرفها فى أخرج

الظروف لو أرادت ، وليست أقل من الرجال تحصنا بالخلق وتمسكا به ، بل ربما كانت أشد منه في ذلك ، وآية هذا أن الرجال الذين يتصيدون النساء ، ويوقعوهن في شركهم بكل الطرق ، فإذا استسلمت المرأة أخيراً أقاموا الدنيا وأقعدوها ونسوا أنهم هم الذين ارتكبوا هذه الجريمة وأن استسلام المرأة لا يعود إلى ضعف المقاومة ، وإنما إلى شدة الحصار . .

إن كل ما يقال عن المرأة وشهوتها ونفاقها وخبثها وكيدها أمور لا تشرفنا كثيراً معشر الرجال وطالما تساءلت كيف يستطيع أن يتصور الرجل هذه الأفكار وفي منزلة أخت وأم وزوجة وكيف ينظر إلى وجوههن وهو مثقل بأفكار من هذا النوع

لنفتح النوافذ ونجدد هذا الهواء الفاسد الذي تضع خميرته روايات مثيرة ومبالغات لا أساس لها من الصحة وإشاعات سخيفة متداولة .

والفرض الثاني خاطئ كذلك ، ونحن لا نزعم لأنفسنا قوة خارقة وحصانة دائمة ، ونحن نعتزف بضعفنا ، وقد يحدث إذا تركنا وحدنا مع امرأة جميلة أن تفتنا بابتسامة ساحرة من ابتسامتها أو نعجب بناحية جمال في جسمها ، ولكن هذا هو كل شيء والبقية الروائية التي يخشاها بعض الناس لا تقع أبداً وقد تكون الحركة التالية لشعورنا بجمالها وفتنتها هي أن نخرج علبة سجائر أو نبتسم أو نتصفح مجلة . .

والسبب في ذلك هو أن الشهوة ليست كل شيء ، إنها ركن في

نفوسنا ، وقد يكون الرجل كالحیوانات فی هذه الناحية ، ولكن
الحيوانات نفسها تعف فی غیر الأوقات التي خصصتها بفطرتها
لمباشرة أفعالها الجنسية . .

إن الحجاب إهانة للرجل بقدر ما هو إهانة للمرأة ، إن المرأة هي
التي تضعه ولكن المقصود به الرجل ، ولو افترضنا عفاف الرجل لما
كانت له ضرورة ، ويحق للشباب الحديث أن يستشعر المهانة إذا فرق
بينه وبين المرأة بحجة أنه قد لا يستطيع أن يكبح جماح رغباته ، لأنها
تهمة في الصميم يقذف بها شرفه وإرادته ومغالة لا مبرر لها في
تقدير نواحي الضعف في النفس إرادة تكبح الغريزة ، وشرف يغلب
الشهوة .

قد يبالغ بعض الناس في نتائج السفور والاختلاط وقد يتوقع
البعض الآخر الفساد العظيم والشر العميم ، وقد تتصور طائفة ثالثة
أن العاطفة الوداعة النبيلة ستقلب إلى وحش ضار مفترس ، وقد
نقرأ في روايات الحب والغرام أن الشقة بين السذاجة والطهارة وبين
الأثم والفجور ليست بعيدة واسعة ، كما يتوهمها أصحاب المثل
العليا ، انها ساعة أو دقيقة . . انها لمحة ، أو لمسة ، كما نقرأ أيضا في
الشعر ذلك البيت الذي يجعل قصة الحب في سطر واحد يبدأ بالنظرة
والابتسامة وينتهي باللقاء والغرام . . ولكن الحقيقة أن هذا الكلام
كله لا يعدو مرتبة الأوهام . وأنها لمزية الكتابة أن تسهل الممتع ،
وتسلس الصعب وتقرب البعيد كما أن سعة الخيال والإسراف في
العاطفة هي ذاب الأدب والشعر ، وما أسهل الكتابة وبناء الحوادث

وحبك المناظر فى القصص وما أصعب ذلك وأشقه وأطولُه فى الحياة . فكل رجل وامرأة مقيد بعشرات العوامل ، محاط بوضع كل شيء فيه يتكلم ويرى ، ويلحظ ويسمع ، وفى النفس ضمير كما فيها غريزة ، وحفاظ كما فيها تفريط وحذر يكبح الأندفاع . . والحب بعد ذلك يبدو فى الوضع الحالى كمؤامرة على المجتمع تستلزم الحذق والمهارة والبراعة والوقت الطويل ، والاجراءات المتنوعة . فالمسألة ليست هينة كما يظن بعض الناس ولا تتوقف على المعرفة العابرة أو الاختلاط السريع . .

ولا شك أن إطلاق العنان وإرخاء الزمام وعدم المحاسبة أو الملاحظة من شأنه أن يعرض الإنسان لأخطار الجنس ومن المحتمل أن يهزم فى هذا النضال ، كما أن حبس المرأة والفصل بينها وبين الرجل ييث الشقاء فى نفسيهما ويشعرهما نقص الحياة وخلوها ، والخير كل الخير فى التوسط بين هاتين الدرجتين فيباح اختلاط المرأة فى حدود ، تتفق مع النظام ولا تتنافى مع الحرية وتقرها المرأة والمجتمع .

من هذا يتضح أننا لا نسرف فى الدفاع عن المرأة كما لا نبالغ فى حسن الظن بالطبيعة البشرية ولكننا نحكم فى الموضوع حكما عدلا ، ونحن نرى أن حالة الشباب المصرى الراهنة وانحطاط آدابهم وضعف نفوسهم إنما هو أثر من آثار فترة انتقال خاصة لها شكوكها وتقلباتها ونحن لا ندافع عنهم ولا نبرر أفعالهم ولكننا نرفض أن نستتج من سلوكهم الحكم على الطبيعة البشرية إطلاقا ، وإلا لكان معنى ذلك أن الشهوة تغلب وتتصر دائما . . مهما كان حفاظ المرأة وعفافها ،

وأن العالم كله يسير بالتفاق ، واستغفال أهله بعضهم بعضاً ، ولما كان هناك حقيقة أو ثقة بين الزوج والزوجة والأب والابن والصديق وصديقه ، وهو أمر لا نستطيع أن نتصوره ، فإذا كانت الشهوة تجرى فى دماء الناس وتسرى فى عروقهم فإن الأمانة قد نزلت فى جذور قلوبهم كما يقول نبينا العظيم فى أحد أحاديثه . وإيماننا بالثقة والأمانة والصدق والشرف يجب أن لا يقل - إن لم يزد - عن إيماننا بدفع العاطفة وسيطرة الشهوة . . وهذا - ببساطة - هو معنى أن يكون الإنسان إنساناً وألا يكون حيواناً .

والفرض الثالث خاطئ أيضاً - فتلك القطعة المهلهلة التى توضع على الوجه ، أو عدم خروج المرأة أو إغلاق التوافذ كلها طرق عديمة الجدوى إذا كانت نفس المرأة ضعيفة ، ومعنيتها مهزومة ، وإرادتها متلاشية ، وإذا انتفى وجود الشيطان كشالك للرجل والمرأة فسيكون موجوداً دائماً فى نفس كل من الرجل والمرأة يسرى منهما مسرى الدم - شيطان الضعف الذى لا يعرف الحدود ولا تقفه الجواجز التى يقيمها المجتمع بين الرجل والمرأة وخير لنا أن نحاربه فى النفس ، نفس الرجل ونفس المرأة ، وهو ما نعنيه بتقوية الفرد وبأن يكون غاية فى ذاته .

* * *

ويحق لنا من ناحية أخرى أن نتساءل عن ماهية الشرف الذى نريد الاحتفاظ به بالفصل بين الرجل والمرأة فالشرف شعور معنوى ذاتى يفيض من نفس الإنسان طواعية ورغبة وإيماناً به وتفضيلاً له فإذا كان

الحرماني هو الحارم عليه والطرق المصنوعة هي الحافظة له فإن الشرف يكون قد مات فعلا ولا يبقى إلا الناحية المادية للشرف ويحق للرجال أن يحرصوا عليها ولكن ليس لهم أن يسموها باسم الشرف فشرف المرأة كشرف الرجل يموت عند العبودية وفقد الحرية .

* * *

ومما يمس هذه النقطة عن قرب تبرج النساء . وهو الموضوع المفضل عند بعض الناس ، وقد يكون غريبا بالنسبة إليهم أن يعلموا أن التبرج قديم جداً ، فقد عثر في حفائر قدماء المصريين على رسوم لطرق تجميل لا تختلف عن الطرق السائدة الآن وكان الرجال أنفسهم يتجملون فيتقلدون الأساور ويتحلون بالعقود ، ولم يقتصر ذلك على القبائل البدائية بل لوحظ أيضاً عند الأم القديمة السابقة كقدماء المصريين والفرس العرب في عهد حضارتهم إذ كان الخلفاء يقلدون الأمراء عقود وأساور وأطواق ذهبية .

وليس ذلك دفاعاً عن التبرج ، فنحن نعتبره أثراً من هذه العهود القديمة ودلالة على عدم نضج النفس ، يشترك في ذلك الرجل والمرأة فليس هناك فرق كبير بين المرأة المتوحشة التي تتحلّى بعقود من أنياب الحيوانات وتلبس جلودها وبين المرأة الحديثة التي تتحلّى بعقود من اللؤلؤ وترتدى الفراء وحتى الآن لم يبلغ الرجال من التضحية والقوة ما يفوقون معه بين امرأة جميلة وأخرى قبيحة ، وامرأة متزينة وأخرى عاطلة ، وقد قضت عليهم الضرورات بتوحيد أزيائهم وبساطتها ولكنهم ما زالوا يميلون إلى الأزياء المبهرجة المزينة في المناسبات

الخاصة ، وكثيراً ما يشجعون نساءهم على ارتداء الثياب النسائية
الفاخرة المتقنة - أو يشترون لهن الجواهر الثمينة واللآلئ النادرة . .
ومن الحق علينا أن نعتز أن العصر الحديث يقاوم هذه النزعة -
نزعة التبرج - أكثر مما يقاومها رجال الجيل القديم لأن وسائله حيوية
وعندما تتعارض ضرورات الحياة مع وسائل التجميل فإنه يضحي
بالثانية بلا تردد ونحن نشاهد أن الضرورات العملية قد قضت -
تقريباً - على الشعور الطويلة الجميلة وعلى كعوب الأحذية العالية
وعلى لبس الجوارب الحريرية وعلى الزينة الثقيلة من الذهب
والفضة .



والزواج موضوع هام جدير بكل عناية ونحن لا نستطيع أن نتناوله
بالتفصيل ولكننا سنحاول أن نوضح أسسه ونظرة الديمقراطية الجديدة
إليه .

نحن نعتقد أن فشل كثير من الزيجات وخيبة أمل الأزواج
والزوجات إنما يعود إلى أن الناس ظنوا أن كل واحد يبلغ سناً معينة
يستطيع أن يتزوج بل ربما حتموا عليه ذلك ليحتفظ بطهارته الجنسية ،
ويكون ذلك صواباً إذا كان الغرض الوحيد من الزواج هو إشباع
الرغبة الجنسية أو وضعها في الموضع الصحيح ، وقد سادت هذه
الطريقة العصور القديمة ونجحت عندما كانت الحياة الإنسانية مهمة
والشعور بالنفس والذات ضئيلاً والمطالب الحيوية متواضعة ،
فسارت الحياة سيراً هادئاً ، إن تضاءلت فيها المشاعر الذاتية فقد توافر

لها الإيمان ، وإن فقدت السعادة فقد كسبت الهدوء والبعد عن المشاحنات والإضرابات .

لست لأعيب هذا الفهم وبقيني أنه كان صالحا جداً لعصره وزمانه ، ولكن ذلك لا يزيه شيئا في عصرنا الحالى الذى يختلف تمام الاختلاف عن العصور الماضية فالإنسان الآن يفتش عن الحياة فى كل شئ ليهضمها ويحيلها إلى حياة أو على الأقل وسائل تزدد من الحياة . ومطالبه الآن كثيرة جمّة ، وفهمه للحياة أسمى بكثير من فهم الإنسان قديما لها وقد أصبح يطلب من الزواج شيئا أكثر من الشهوة أو السكن ، إنه يريد السعادة لجسمه ونفسه ، والمساعدة فى مجابهة الحياة وما فيها من الآلام والمتاعب وستبقى الغريزة مع هذا محتفظة بمكانها فى الزواج حديثا كما كانت قديما ولكنها فى الزواج الحديث ناحية ، وربما أهم ناحية ، ولكنها ليست كل شئ . .

وتبعا لهذا التطور فى فهم الزواج لم يعد كل واحد يبلغ السابعة عشر يستطيع الزواج مادام قد استكمل خصائصه الجنسية بل صار عليه أيضا أن يستكمل خصائصه النفسية وأن يستعد لهذه المهنة المزوجة مهنة الزواج .

والزواج مهنة . . مهنة بسيطة بالنسبة للرجل ومركبة بالنسبة للمرأة ولكنها ليست سهلة بالنسبة للطرفين ، ويكفى أن نتصور المجهود الجسمى الذى يبذله الرجل والمرأة لإنجاب الأطفال وتربيتهم والمجهود العقلى الذى يسيطر على ذهن الزوجين وما يسود تفكيرهما من المسائل المنزلية وصنع الحياة بصيغة الأولاد والمستقبل - لنقدر أهمية

الزواج وصعوبته وكثرة مسئولياته ومشاكله .

ولسنا نذيع سرّاً إذا قلنا إن معظم المتزوجين يشعرون أن الزواج لم يحقق كل آمانيهم ، إن لم يشعروا بالشقاء والتعاسة وهم لا يعلنون ذلك تجلداً وتسترًا ، ولأنه ليس مما يشرف الرجل أن يذكر ذلك ولا بما يخلصه مما هو فيه ، وأخيراً لأن كل واحد منهم يعتقد أنه الشقى . وباقي الأزواج سعداء .

والسبب في ذلك واضح جداً ، فلما كان الزواج مهنة فإنه كغيره من المهن يحتاج إلى استعداد واتقان إذا لم يتوافرا ، فشل الإنسان في الحصول على ثمرة هذه المهنة وهي بالنسبة للزواج السعادة . وكيف يمكن أن يسعد الزوجان وكل منهما يجهل جهلاً تاماً نفسية الآخر فالزوج قضى ربيع عمره في وحدة نفسية حادة متوترة كما قضى عليه نظام عدم الاختلاط ولم تصقل عواطفه صداقة المرأة أو زمالتها أو معرفة شيء من نفسياتها والمرأة هي الأخرى لا تعرف عالم الرجل وتنتظر إليه نظرة نسائية تخالف الواقع فتظن أن ليس فيه إلا الثياب الزينة والنواحي الشخصية .

بأى فهم يمكن أن يتعاون هذان الزوجان ؟ أنهما يتكلمان لغة واحدة ولكنهما لا يفهمان بعضهما ولا يشتركان في الإحساسات والعواطف والآمال ، إن معنى الزواج لا يلبث أن يخمد في نفس كل منهما والأمل الذي كان يزهر في النفس سرعان ما يذبل بعد شهر الزفاف ولا يبقى بعد ذلك من الزواج إلا خروقه الجالمة والرمز المادى الثابت الذي يعنى وجود امرأة وأثاث . . فلا يجب أن نعجب إذا

سمعنا كلمة الطلاق أكثر من مرة . فحتى الوازع الدينى لم يستطع أن يوقف الطلاق من أناس يعلمون أنه أبغض الحلال إلى الله لأن الشرع لا يعطى حياة لشئ عديم الحياة ولا يبارك عملا لا تتوفر فيه النية الخالصة المتبادلة .

إن معرفة الزوج لنفسية زوجته و الزوجة لنفسية زوجها وتاكدهما من اتفاقهما فى الميول والمشارب هو أمر ضرورى لهما كى يسعدا فى زواجهما ، ونحن مع ذلك نحذر المغالاة التى لا مبرر لها فى تقدير هذا العامل أو سوء فهمه . فثمة أناس متشككين مترددين يعطون عوامل نفسية يزعمونها أهمية ليست لها على وجه التحقيق ، ولا شك أن الإرادة القوية مع النية الطيبة يمكن أن تغلب على الجهل بنفسية المرأة وتتيح زواجا سعيدا حتى فى هذا العصر كما نعلم ذلك من حياة بعض أصدقائنا . كما أن معرفة المرأة والخبرة بنفسها وحدها من زوج ضعيف الإرادة متقلب الرأى سئ الغرض والهوى لا تكفى لإسعاد الزوجين ولكننا بصفة عامة نرى أن الفرد العادى فى زماننا وفى المستقبل يجب أن يلم بنفسية المرأة إلى حد ما . .

ويكون ذلك بالخبرة ودقة الملاحظة والحكمة ولهذه المعرفة طبعها أسس علمية دقيقة يوضحها علم النفس ولكن الزوج يستطيع أن يستغنى عن الناحية الفنية فى الموضوع ويمكنه أن يكتفى بتجاربه الشخصية وذكائه .

وإذا كنا نفترض العلم بنفسية المرأة فنحن من باب أولى نفترض العلم بالثقافة الجنسية . ولا شك أن جزءا كبيرا من تبعة إخفاق

الزيجات وشقاء الأزواج يعود إلى الجهل بهذه الناحية الحساسة ، إن الخجل والحياء يجب أن يرفعاً من هذه المسائل ، ولسنا نرى عاراً في تدريس هذه الثقافة ولكننا نرى العار كل العار في كتمها وتحريمها والجهل بها ، فإن ذلك فوق أنه سفسطة فارغة وطفولة وتعلق بالصغائر فإنه قد جنى على آلاف الأزواج والزوجات عن أقدموا على الزواج وليس لديهم فكرة عن ماهية المهمة القادمين عليها .

حقاً إن الغرائز تهدى الإنسان في هذه المواطن كما أنها ترشده إلى أن يضع الطعام في فمه ويتوسد ذراعه ويمد جسمه لينام وهكذا ، ولكنها لا ترشده إلى آداب المائدة أو آداب اللباس أو فنون الطهي أو صناعة السرر ، فإن ذلك تقوم به الحضارة والمدنية ، والناحية الجنسية لا تفرق عن هذه النواحي بل إنها تزيد في أن لها آثاراً عظيمة الأثر ، فهي تجمع الناحيتين الجسمية والنفسية .

وما فائدة تكتمنا في شيء هو أحد الأغراض الرئيسية للزواج إن الذين يتزوجون ليسوا أطفالاً ، ولكنهم يضطرون إلى أن يكونوا كالأطفال . وهم يستمدون معلوماتهم من أصدقائهم أو من الإشاعات الخاطئة ، وقد ينساقون إلى طريق مشين ، والنساء لا يعلمن شيئاً عن هذه النواحي إلا قليل الزواج بلبلة ، والخير كل الخير هو أن نطرح الخجل جانباً وأن ندرس الثقافة الجنسية للشباب والشابات حتى تتنور أذهانهم على أساس علمي صحيح .

الاختلاط المشروع ، والعلم بالثقافة الجنسية ، والتفاهم المتبادل القائم على وحدة التعليم بين الجنسين ، المشاركة في الحياة ، هذه

العوامل فضلا عن أثر كل منها فى دائرته الخاصة فانها جميعا ستقرب بين الرجل والمرأة وستتيح للرجل بسهولة اختيار تلك التى ستكون زوجته وهو أيضا ما يتم بالنسبة للمرأة . . ونحن نفترض أن الحب سيكون متبادلا . على أن الحب كما يفهمه الشباب عاطفة سريعة الهبوط ولذلك فإن ما يجب أن يراعى فى الاختيار هو التوافق بينهما فى الأذواق والمشارب والأفكار والعقائد والميول والهوايات .

عندئذ سيكون الزواج هو الخطوة التالية وسيكون من الطبيعى جدا أن يسأل الرجل المرأة فتجيب وهذه الطريقة البسيطة الصائبة تفضل الطريقة المركبة الحاططة المتبعة الآن .

وستظل الاختصاصات فى الزواج كما هى . . المرأة فى البيت والرجل فى الحياة وليس من الخير فى شئ أن نفاضل بينهما وليس هناك فرق بين امرأة تطهى الطعام وتربى الأطفال وتنسق البيت وبين رجل يبيع ويشترى أو يجمع طول يومها أرقاما أو يقف أمام آلة ينبعث منها الزيت والدخان ، فإذا كان هناك تفاضل فيحق للمرأة أن تفخر بتلك المهنة العريقة السامية التى تتولاها دون الرجال وهى التربية . .

ولما كنا لم نبلغ رجلا أو امرأة ، الحد الذى نستطيع فيه أن نجمع بين الرغبات المختلفة فيتحتّم علينا أن نولى رئيسا فى كل الشركات - والزواج أحدها - ومن الطبيعى أن يكون الزوج هو الرئيس فهو أقوى من المرأة وأشدّ اتصالا بالحياة ومن البديهي أن هذه الرئاسة تقوم على التفاهم المتبادل والمرونة من الطرفين . .

* * *

ورغم أن الطلاق مأساة إلا أن الشقاء مأساة أكبر من الطلاق ،
وهناك حالات يجب فيها الطلاق وجوبا وثمة مذهب يقول بتصعب
طرق الزواج وتيسير وسائل الطلاق على أنه لا يصلح لنا فى وضعنا
الحاضر ، وخير المذاهب أن يباح الطلاق للزوجين فى حدود ضيقة
فيكون هناك باب يصح لهما الخروج منه إذا تأكد أن البيت قد صار
سجنا لكليهما وذلك الباب مغلق بشتى القيود ، على أنه عندما يفتح
فلا تتقدمه جنازة ، لأن الحياة أمامه والشقاء خلفه وليس هناك مبرر
لبقاء الزوجين فى أتون من الشقاء بينما يستطيع كل منهما التجربة من
جديد . . ولعل ذلك هو ما تشير إليه الآية البليغة (وإن يتفرقا يغن الله
كلا من سعته ، وكان الله واسعا عليهما)

وليس معنى ذلك أن يكون الطلاق يمينا يقذفه الزوج ليرغم بها
أصدقاءه على تناول طعام أو قبول ضيافة ولكن المحكمة وحدها هى
التي تستطيع أن تحكم بالطلاق بناء على طلب الزوج أو الزوجة وذلك
يمكن أن يقال أيضا بالنسبة لتعدد الزوجات فلا يباح إلا باذن من
القاضى لأسباب وجيهة .

إن هناك أناسا يتحسرون على المنزل القديم وقت أن كان الزوج هو
الحاكم وكانت الأوضاع المنزلية ثابتة وطيدة ، إنهم يخشون على المنزل
من هذا العصر ويلقبون البيت العصرى (بالبيت المجنون) ويعتقدون
أن الحياة العصرية قد أرخت العلاقات القديمة بين الزوج والزوجة
وأنها أضعفت الحياة المنزلية وأوهت أسبابها ، وهى مزاعم خلافة
يؤخذ بها الناس ولو أجبروا رجالا ونساء على الرجوع إلى الأوضاع
القديمة لرفضوا ولقللوا شكواهم .

ليس هناك دليل على أن الزواج حديثاً أو هو منه قديماً ، ونسبة الطلاق فى مصر تفوق نسبته فى رينو ، أنها كنسبة ٦ , ٢٥٪ إلى ٨ , ١٦٪ على أن هذه النسبة لا توجد إلا فى بلد الطلاق الأمريكية ، وأما فى غيرها من البلاد الأمريكية أو البلاد الأوروبية فإن نسبة الطلاق تنخفض انخفاضاً بينا . .

و الزواج العصرى زواج إخلاص وحب ، أنه شركة بين شخصين كلاهما مثقف وخبير بالحياة وعارف بما له من الحقوق والواجبات التى تفرضها هذه الشركة التى يكون الغرض منها الهناء العائلى . ولا شئ يعدل هذه الميزات فلو عبدت المرأة الرجل فإننى أشك فى السعادة التى سيشعر بها المعبود . إن الرجال ليسوا آلهة ، وسعادتهم الحقيقية هى فى أن يشاركونا ويقتسموا وليس فى أن يستأثروا وينفردوا .

وليس ثمة شك فى أن المرأة المثقفة المهيبة أقدر على إسعاد زوجها وأدرى بتوفير راحته من امرأة أخرى هى كمية مهملة ملقاة فى ركن من أركان المنزل لا تفهم ولا تدرى ولا تحسن تصرفاً ، وتقعدها مواهبها القاصرة فلا تستطيع مساعدة زوجها فى عمله أو مشاركته فى متاعبه .

وليلذكر الذين يشورون على رفع مستوى المرأة وتهذيبها وإشعارها منزلتها فى الحياة مساوى المرأة القديمة الخاملة ، من قذارة وجهل وتعلق بالسفساف والخرافات التى تملأ ذهنها وليسألوا أنفسهم كيف تربى مثل هذه المرأة طفلاً أو تنسق بيتاً .

* * *

لابد أن نشير بكلمة إلى عاطفة شديدة الاتصال بالمرأة تلك هى (

الحب) الذى جنى عليه المجتمع المصرى جناية كبرى ومرغه فى طين الشهوات ووصمه بوصمة البغى والضلال نحن نعتز بأن الحب مشوب بالناحية الجنسية إلى حد ما وفى نسبة ترتفع وتنخفض ولكننا نذكر أن تكون هذا الناحية كل شئ ، فالعامل الجنسى ليس إلا عامل من عدة عوامل ، وهناك عوامل أخرى تؤثر علينا قبل إصدار حكمنا النهائى وقد أغفلها رجال المجتمع القديم نادى بهم هذا إلى إساءة فهم الحب .

من هذه العوامل (المبدأ) الذى يتحكم فى النفس و الذى يقاوم اغراء المرأة ويدفع الإنسان إلى الموت كريماً شريفاً بدلاً من العيش ذليلاً مهاناً .

ومنها أن الجمال ليس تقاطيع وملامح ، فهناك (جمال روحى) وآخر (نفسى) وثالث (خلقى) وكل نوع من هذه الأنواع يسبى الفؤاد ويبعث الحب ولكنه لا يوحى إلى النفس سوى الاحترام والإعجاب .

وأخيراً نجد أن الحب حسناً أو سيئاً ، لا بد أن يأخذ مظهر من مظهرين الأول أن يكون عاطفة نبيلة منزهة عن الشهوات ويأخذ فى هذه الحالة صفة الصداقة والزمالة التى نعتقد أنه ليس هناك مانع من أن تقوم بين الرجل والمرأة والثانى أن يكون عاطفة مشوبة بالميل الجنسى وفى هذه الحالة إما أن يحل الموضوع بالزواج ، لأن المحب - لا يحب وأن كان حبه جنسياً- أية امرأة ويعنى أصبح جسداً وإنما يحب امرأة خاصة لها إشارات ومسكناتها وضحكاتها وقهمها للأشياء ولا سبيل إلى الارتباط بها إلا بالزواج ويحق لنا أن نقول بلا مبالغة أن ذلك هو نهاية معظم هذه العلاقات إذ أن هذه الحالة هى الطبيعية والعادية

أيضا وإما أن تنتهى العاطفة بالسقوط أى الاتصال الجنسي دون الزواج وهو احتمال ضعيف ولكنه يحدث وسيحدث ما بقى الضعف البشرى متمكنا من النفوس ؟

وذلك الاحتمال الأخير مؤسف حقا ولكنه مع ذلك لا يختلف عن أى شئ مؤسف آخر ، حوادث الطرق والحريق وتبذير بعض الأغنياء وسفاهتهم ، فهذه الأمور كلها لا تكون سببا فى تقييد حرية المرور أو الحجز على كل الأغنياء وإنما يكون جهادنا فى سبيلها موجهها إلى ناحية الثقافة والنفس وليس للقانون والقوة . .

وهناك ناحية أخرى للموضوع ، فإن نظرنا إلى الحب كجريمة وفصلنا بين الرجل والمرأة قد دفع بالشباب إلى بؤر الفساد وأماكن البغاء الذى لا بد أن تصرح به دولة يحرم مجتمعها الحب ، ويعتقد أن الغريزة الجنسية غلبة ، ويرفض الإيمان بما فى مثالية الشباب من قوى وطهر وشرف إذ من الطبيعى مادامت هذه عقيدته أن يبيح للشباب تصريفا قذرا لشهواتهم بعيدا عن المساس بياقى الفتيات ، بل بعيدا عن المدينة كلها التى يشوهها هذا المنظر كما يشوهها وضع محطة المجارى فيها أو تصريف المياه القذرة والأوساخ فى وسطها . .

لا يقدر الآثار التى ترتبت على قطع الصلة بين الرجل والمرأة فى المجتمع المصرى صداقة أو زمالة أو حبا إلا الذى يسير فى شوارع القاهرة وغيرها من المدن الكبرى أنه يلمس ظاهرة ليس لها مثل فى مدن العالم وعواصمه ، إن امرأة جميلة واحدة أو حتى أنيقة لا تسير إلا وتتبعها العيون النهممة الظمأى . . ويتراجع عشرات الشباب

ليمثلوا عيونهم منها وأية بسمه أو ضحكة أو إشارة كفيفة بأن تفسر تفسيرات لا أصل لها إلا فى ذهن هؤلاء الشباب ، بل أن ثوب المرأة أو صوتها أو حتى صورتها الظاهرة فى الإعلانات السينمائية الملصقة على لوحات الإعلان ، تكفى لأن يقف الناس ليستمتعوا دقائق بهذا المنظر . . وإنما تجدد المرأة تجدد الشباب يتحركون بها على أبواب السينما وسلم الترام والنوادر والمعارض الخ . .

فضلا عن انتشار (الطريقة الشوارعية) فى الغزل وضع النهار وتبعب النساء والفتيات مسافات طويلة ، فإذا دل ذلك على الجوع النفسى القاتل والنهم فى بعض حالاته فإنه فى معظم الحالات لا يدل إلا على طفولة وصيانية سببهما الأولى الحرمان والفصل بين الرجل والمرأة وتحريم المجتمع للصدقة والزمانة بينهما .

من الجحود أن نقصر عاطفتنا نحو المرأة على الناحية الجنسية أين إذا احساس الهدوء والطمأنينة والراحة والسعادة ؟ أين إذن شعور الحياة المترلية الكريمة بما فيها من عطف وحب وتعاون وإخلاص ، واستقرار ؟ أين إذن روابط الصداقة والزمانة والعمل المشترك والسير نحو هدف واحد . .

عندما أراد الصوفى القديم أن يمثل الجلالة الربانية ويرمز إلى الحب الإلهى لم يجد سوى المرأة وما تبعته من إشراق وضياء ، وعاطفة وحرارة ، وجمال ورواء . . ولم يكن ذلك عبثا فإن التأمل فى طبيعة الحب يكشف لنا عما يثيره من العواطف الكريمة وكلما زادنا تأملنا كلما ارتفعنا عن مستوى الشهوة .

ولو لم نكتسب من الحب سوى تبادل العاطفة وتقدير الآلام
والمسرات والمشاركة فى الهناء والشقاء وحب الجمال وتميمته فى
النفس حتى يتأصل الذوق ويشمل كل شئ من متاع إلى زى إلى دقة
وتناسب فى أداء الأعمال واتزان فى الحكم لكان ذلك كله كافيا
لتمجيد الحب ورفع شأنه .

وديمقراطيتنا ترى أنه ليس هناك ما يمنع من أن يتبادل الحب تحت
رعاية الأب والأم وعطف المجتمع . إذ أن السمو به يجعله ثميمة تحفظ
للشباب مثاليته وشرفه ووازعا قويا فى نفسه يذكره إذا ضعف وينهضه
إذا عثر وينصح له ألا يدنس نبلة وصفاته .

وثمة كلمة أخيرة لازمة قبل أن نختم هذا الفصل . . . إننا تكلمنا
كثيرا عن حقوق المرأة وساويناها بالرجل وحررناها من أسار التقاليد .
ذلك كله لكى تستطيع أن تؤدى رسالتها التى تشعر بها ، ولكى تعمل
فى الميدان الذى تحس أن مواهبها تلائمه . إنها تستطيع أن تكون إما أو
زوجة أو طيبة أو عالمة ، أو موظفة أو عاملة . . . ولكن رسالتها فى كل
هذه الحالات يجب أن تكون بعيدة عن العبث واللهو والتمتع
بالحقوق دون أداء الواجبات .



الفصل الثالث

العاملون فى المجتمع

إذا كان لنا أن نأمل بلوغ غايتنا يوما ما . فأغلب الظن أن ذلك سيتم بمجهود العاملين فى المجتمع ومشاركتهم للدولة . ولن يكون من المبالغة فى شيء أن نقول إن أثرهم سيفوق أثر الدولة نفسها ، ففى كل الشعوب أحفل الزعماء الشعبيون منزلة جعلتهم المؤثرين الحقيقيين فى سير الحوادث والمكيدين لفهم الشعب وأفكاره ، ومنهم من استطاع أن يغير عقائد البشرية عن طريق التقدم العلمى مئات السنين كالعلماء والمخترعين ، وتحت هؤلاء طبقة أقل منهم أهمية ولكن أثرها لا ينكر فى الحياة العامة منهم الشيخ والمعلم والكاتب والطبيب والصحفى الخ . . . فإذا كان هؤلاء قد استطاعوا أن يقودوا الشعوب والجماهير ويؤثروا فى أوضاع حياتها قديما فإنهم يستطيعون ذلك فى العصر الحديث بشكل أوسع وفى مدى أعم . لأن العصر الحديث قد وضع فى أيديهم أسلحة رائعة ، نافذة الفعل شديدة الخطر كالصحافة والاذاعة والسينما وغيرها من طرق الدعاية ووسائل التأثير التى يمكنهم بها أن يتغلبوا على بعد المسافات وتعدد الأمكنة فتسرى جهودهم وكلامهم وأبحاثهم فى الناس كالسحرة وتأثر فيهم من

حيث لا يشعرون .

نحن لا نستطيع أن نحصى فى مصر وحدها عدد الجرائد والمجلات الأسبوعية واليومية ، الجدية والسياسية ، والأقتصادية والفنية التى تطبع كل يوم وكل أسبوع ولكنها لا تقل بحال عن عدة آلاف ، ولست أشك فى أن هذا العدد سيزيد أضعاف مضاعفة بانتشار الثقافة ومحو الأمية . ولنا بعد ذلك أن نتصور الأثر الذى تتركه مطالعة مثل هذا العدد الكبير من الصحف فى نفوس قرائها

ونحن لا نستطيع أيضا أن نحصى عدد المستمعين إلى أجهزة الراديو المنتشرة هنا وهناك فى البيوت والمقاهى حتى ليستطيع الإنسان أن يتابع الاذاعة وهو ماش دون أن تتقطع . هذه الأجهزة تزيغ يوميا نشرات الاخبار والأغاني والخطب والدعايات السياسية والمنولوجات الفكاهية

ونحن لا نستطيع كذلك أن نعد الأفواج التى تدخل دور السينما أربع مرات فى اليوم والتى تغشى صالات الرقص ومسارح التمثيل وقاعات الاجتماعات وتخرج منها وقد انطبعت فى نفوسها آثار مارات وما سمعت وما شاهدت

إن العصر الحديث هو عصر الجماهير ، لها وعليها ، وإذا كان قد دأب لها فى الناحية السياسية فإنه قد انتصر عليها فى الناحية الاجتماعية . فقلما يستطيع الفرد الحديث الفرار من الديكتاتورية الفكرية التى يفرضها العصر عليه ، وهو أن قاطع الجرائد والمجلات وجيد السينما ، وإن هرب من السينما أستمع إلى الإذاعة ، وقد

يستطيع أن يطرح كل هذه المؤثرات بيد أنه في هذه الحالة يفقد مسابرة
لروح العصر

ليس هناك مبرر يجعلنا نهون من شأن هذه العوامل أو نقلل من
آثارها . فالجماهير عاطفية ساذجة لا حد لبلاقتها ومازالت تؤخذ
بطرق التدجيل القديمة بعد أن تصبغ بصبغة عصرية ، وطبيعة التليد
أقوى وأغلب من ملكة النقد ولا يستطيع فرد واحد أن ينقد ويهاجم
الجرائد التي يطالعها والسينما التي يشاهدها والإذاعة التي يستمعها
لنتصور أمنا حالة فرد يقرأ جريدته المفضلة سنة وخمسة وعشرة -
هل هناك شك في أن مثل هذا الرجل سيتأثر وإن لم يشعر بما يقرأ
ويدين بما تدين به جريدته ؟

ولنفحص أثر السينما في روادها . إن الرواية الواحدة ينفق عليها
عشرات الألوف من الجنيهات ، ويسخر لإخراجها أدق ما أبدعه
العلم من آلات وأثمن ما أخرجته المصانع من أثاث وأزياء ، ويقوم
بتمثيلها أجمل الممثلات وأعذب المغنيات يوضع ذلك كله في إطار
روائي عاطفي بالغ الروعة يحمل مشاهديه إلى أودية الخيال . فكيف
لا تنطبع هذه المشاهد في نفس رجل يشهد الروايات السينمائية طول
عمره مرة ومرتين في الأسبوع

والأمر كذلك في الإذاعة فهي تشغل اليوم كله وتستعين بالفنون
من غناء وتمثيل فلا بد أن يصيب رشاشها أشد الناس انهماكا في العمل
وأعظمهم إنصرافا عن اللهو . على أن هناك كثرة تفضل استماع أغنية
جميلة على قراءة مقال قيم أو حتى مقال شيق . زد على ذلك أها

وسيلة للتلقين من ناحية واحدة وهذا ما يجعل نفعها عظيماً للنظام القائم فالمذيع أمام الميكروفون يذيع على الملايين كذباً أو صدقاً ، جداً أم هزلاً وهؤلاء يقبعون فى بيوتهم يتلقون ما يعطون كالأطفال حين يرضعون على حد تشبيه أحد الكتاب ولا يستطيعون الرد أو إصلاح الخطأ .

نعم أن من حسن حظ الإنسان أن له قدرة عجيبة على النسيان وإلا اردم تحت أكداس ما يقرأ وما يسمع وما يرى .
ولكن تأثير الدعاية مع هذا سيظل نافذاً ينتقل إلى دائرة اللاشعور إذا بارح دائرة الشعور والوعى

* * *

ترى هل قدر المتولون أمور الدعاية والقائمون بهذه الشؤون التبعية الثقيلة والمسئولية الجسيمة عليهم ؟ أنهم يعملون فى ميدان النفس ويؤثرون أثراً مباشراً فى الفهم الاجتماعى والنظر إلى الأشياء ويلعبون بالعواطف ويضربون على الأوتار الحساسة . .

إن المذيع اللاسلكى والمخبر الصحفى والنجم السينمائى هم أبطال العمل فى المجتمع الحديث وهم الذين يعطونه افكاره ومبادئه ومظاهره وعاداته وهم المسئولون قبل غيرهم عن تقدمه أو تأخره ، قوته أو ضعفه .

لسنا نعلم شيئاً من ذلك . وأغلب الظن أن هؤلاء السادة يجهلون واجبهم العام وان ذكروا جيداً واجبهم الخاص فجميل أن يتمثل النجم السينمائى لأوامر المخرج ، وأن يبحث المخبر الصحفى عن الأخبار

الجديدة ، وأن يشنف المذيع أذان مستمعيه بأغنية جميلة بين آونة وأخرى . ولكن ذلك كله لا يجب أن يكون على حساب عقائد الجمهور أو مصلحة العامة

ونحن نشك في أن الكثير منهم يلاحظ ذلك ، وليس من العسير عندما نتصفح للجلات ونستمع إلى الإذاعة ونشهد الروايات السينمائية أن نلاحظ الحشو هنا وهناك يكاد يطغى على صلب الموضوع ، والزيادات الكثير التي لا فائدة لها سوى إثارة الغرائز ومجارة الهوى وهم يعتدرون بأن هذا المقدار من الهزل هو وحده الذى يجعل الجدل الباقي مقبولا ونحن لا نستطيع أن نشاركهم رأيهم ، ولو كان ظننا سيئاً قلنا إن هذا النصيب الضئيل من الجدل إنما وضع لستر ابتذال الموضوع الأصلي وتفاخته وتبريره فى أنظار النقاد



كيف يمكن أن نعالج هذا النقص وأن نسموا بالخدمة فى المجتمع إلى مستوى الاتقان والإخلاص . إن الدولة لا تستطيع إلا قليلاً جداً فى هذه الناحية وقصارى ما يمكن أن تعمله هو أن تحصل لها على الكمال السلبي أما الكمال الإيجابي فذلك ما يتوقف على العاملين فى المجتمع أنفسهم ، ولنضرب مثلاً بسيطاً . إن الإعلانات التجارية قد قضت على حرية الصحافة وجعلتها مقيدة بآرادة ربانة الصناعة والتجارة ورؤساء الشركات والبنوك ورجال الأعمال . وإليها يعود الفضل فى أن تكون الجريدة ست عشرة صفحة ثم تباع بخمسة مليمات ولكن المسألة ليست مسألة كثرة صفحات فربما ضر ذلك أكثر من نفع ، فضلاً عن أن الإعلانات نفسها تستغرق معظمها . فمن

الممكن أن تفرض الدولة قانونا تحرم به الإعلانات أو تقصرها على يوم أو اثنين ولكن ذلك غير عملي ومن أسهل الأمور خرق هذا القانون والتخلص منه بشتى الطرق كرفع الأسعار أو تصغير المسافات ولكن إذا اجتمع الصحفيون أنفسهم وقرروا مقاطعة الإعلانات والفصل بين عالمي الصحافة والمال . فإن مثل هذا العمل ينجح ويزدهر . حتى لو شذت جريدة أو اثنين لأن الجمهور يقدر كتابه وهو على استعداد للتضحية في سبيلهم .

وكذلك المثليين السينمائيين فإنهم يستطيعون أن يحاربوا التزايدات الدينية والإسفاف في الروايات المصرية فيحرموا مثلاً عرض «رقصة البطن» الثالثة



اللايت العاملين في المجتمع يقدرون ذلك . أنهم يعلمون الناس ويقودونهم فليتهم يعلمون أنفسهم ويحكمونها . أنهم يطالبون الناس بالضمير الاجتماعي فليت ضميرهم الاجتماعي يقوى على محاربة الشهوات والمغريات .

أنتى لم أر خيانة كهذه التى يرتكبها العاملون فى المجتمع عندما يحيدون عن الطريق المستقيم ويستغلون ثقة الجمهور وسذاجته . إن الجمهور يطالب النائب البرلمانى بحفظ عهوده طوال خمس سنوات لأنه انتخبه مرة واحدة فى هذه المدة فما أجدر الصحفيين والسينمائيين والمذيعين والكتاب وغيرهم بأن يحافظوا على كرامة مهنتهم ويؤدوا حقها وهم الذين يختارهم الشعب يومياً ويدفع لهم ما يضمن لهم

العيش والرفاهية . إنهم يخونونه يخونونه مرتين الأولى مادية والثانية معنوية وقبل ذلك يخونون أنفسهم وينكثون بعهودهم .

نحن لا نطالبهم بأن تكون رواياتهم وجرائدهم وإذاعاتهم منابر وعظ وإرشاد أو صيحات وطنية وحماسة . ولكننا نطالبهم بأمرين . الأول الا يخونوا ضمائرهم وعقائدهم وهم يعلمون بتأثير العوامل الخارجية التى يتعرض لها كل عامل فى المجتمع . والثانى أن يعرفوا واجبهـم نحو المجتمع الذى يجب أن تكون مصلحته العليا هدفهم الأول وأصل الفكرة فى عملهم

إن عدم اكتشاف معظم العاملين فى المجتمع المصرى بهذه القواعد لم يخف على الشعب الذى استطاع بذكائه الفطرى أن يحس ما إذا يقع وراء الستار . وأن يتصور قاداته وزعماءه ودعاته على حقيقتهم قبل أن يرتدوا ملابس التمثيل ويضعوا « المكياج » والأدھنة المسرحية . وهو يشهد الروايات السينمائية ويقرأ الصحف ويستمع إلى الاذاعة لأنه يحارب بها السأم والملالة والخواء . ولأنها تشيع بعض نواحي النقص والضعف فى نفسه . ولكنه لم يعد يشعر باحترام نحوهم واعتبرهم رجال نفع ومادة ، أو على أكثر تقدير رجال فن يكتبون مالا يعتقدون وينطقون بماهم أحوج إليه من بقية الناس . فاتسعت مسافة الخلف بينه وبينهم وانعدمت الثقة .

* * *

وهناك ناحية أخرى للموضوع عظيمة الأهمية . فقد ظلت الدعاية بنأى عن النواحي السياسية وكان تدخلها على الأكثر لا يتعدى

النواحي الحسبية الضيقة . ورغم أن ذلك قد أفسد الجو السياسي كثيراً، إلا أنه لا يقاس بالأثر المدمر الذى نشأ من استغلال الدعاية فى الشئون السياسية وفى بث الذعر والاضطراب داخل البلاد والتمويه على الناس وخداعهم عن أغراض العدو حتى يتمكن هذا من الفوز والانتصار .

لقد أظهرت هذه الحرب أن التقيد بالعهود ومراعاة القوانين خرافة لا محل لها فى ميدان الحياة والحروب والسياسة وقد رأت الدول فى الدعاية سلاحاً نفسياً مباشراً إلى نفوس الشعب يبلغها آمالها فى هدم الكيان الاجتماعى والسياسى وتوهين القوى المعنوية ونشر الأكاذيب والمفتريات . ولعل الألمان - الذين استعملوا لأول مرة هذا السلاح - هم خير من يصور لنا طرق استعماله وأثره . فقد نقل هرمان رواشتج فى كتابه المشهور (هتلر قال لي) آراء زعماء النازى فى هذه الناحية فأحدهم يقول (ليس فى الديمقراطية معتقدات واقصد بالمعتقدات المعتقدات الأصلية التى يضحى الناس بأرواحهم فى سبيلها راضين وهذا هو الكشف الأساسى الذى وفق إليه هتلر ومنه تتكون نقطة الابتداء لسياسته العظيمة التى سيثبت دائماً صوابها ، فالخوف والمصالح الشخصية لا بد أن تؤدى على أية حالة إن قريباً أو بعيداً إلى التسليم . ويوجد فى كل مصر الأشخاص الذين سنحتاج إليهم ليشيروا أية حركة مرغوب فيها فى أى مستوى اجتماعى أو ثقافى . ومتى بدأت الخطوة الأولى تبعها كل ما يبقى من تلقاء نفسه . والافتقار إلى العقيدة ينتهى دائماً بالهزيمة وتصبح المقاومة عبثاً . على أنه يمكن أيضاً أن نحقق أموراً كثيرة عن طريق اعتقادات معينة يغذيها

التعصب الشاذ . ويمكن الاستعانة بمسائل الرياضة البدنية والحب والدين في داخل بلاد الأعداء . فمن ناحية فإن مثل هذه الشئون المنفعية يمكن التأثير بها في الرأي العام . الذي هو أعظم مساعد لنا وسنكون دائما أقوى من الديمقراطيات بقدرتنا على أن نقود رأيهم العام وفاق مشيئتنا فالديمقراطيات لا تستطيع أن تدافع عن نفسها أمام مثل هذه الهجمات لأنها من طبيعة نظامها وإلا أصبحت هي نفسها أوتوقراطية . أما الديكتاتوريات فإنها في مأمن على كل حال من مثل هذه الأسلحة وليس ثمة ما يدعوها للخوف من أمثال هذه الهجمات وهذا من شأنه أن يوجد فارقا كبيرا بين الفريقين حتى ليصبح التباين العظيم في القوى الحربية حياله عديم الأثر)

وفي مكان آخر يروى المؤلف نقلا عن هتلر نفسه أنه قال (ان لدى فكرة خاطئة جدا من ماهية الدعاية ، فإن التأثير الظاهر على الناس هو جانب واحد منها ، وجانب بريء تماما ولكن لا بد منه لأنه لا مفر من التأثير على الجماهير لتحضير الأرض اللازمة . ولكن العقدة الحقيقية هي الوصول الى الرجال ذوى الأهمية وإلى طائفة تكون مجموعة متنوعة منهم . يجب أن أكون لنفسى جوا من النفوذ هذا هو كل ما هنالك ، ولكن هذا ليس سهلا مع ذلك . إن النتائج التي وضعتها نهب عيني لا يمكن الوصول إليها إلا بإفساد مستمر للحاكمين والمالكيين . ثلاث نقط أساسية في دعاوتنا هي المزايا العملية والألفاظ المعسولة والإطماع أى إرادة الوصول إلى الحكم)

وسيان صح هذا عن هتلر أم لا فإن ما حدث للبلاد التي قضى عليها سوء الحظ بأن تقع في مجال المانيا الحيوى يؤيد هذا الكلام .

فقبل كل غزوة قامت بها ألمانيا كانت ترتفع فى البلد المختار مرة واحدة وفجأة النداءات الحزبية والمشاغبات ثم تثار الأقليات ويظهر جيش جرار من الجواسيس والوكلاء الذين يرتدون أزياء الطلبة والخبراء التجاريين والسياح . هؤلاء هم طيور النحس الذين كانوا يشاهدون فى كل بلد قبيل غزوها ومهمتهم الاتفاق مع وكلائهم السياسيين ومدعمهم بالأسلحة والأموال فلإذا جاء يوم الغزو نادوا بسقوط حكوماتهم وتآليف حكومات أخرى منهم تستظل بالحماية الألمانية . حدث ذلك فى تشيكوسلوفاكيا حيث قام كونراد هينلين حافر قبر أوروبا الوسطى وزعيم الألمان السوديت وفى النمسا حيث ظهر سايس انكورات وزير الداخلية الذى سمح للجيش الألمانى بدخول النمسا وفى الترويج حيث تقلد كويسلنج الذى صار اسمه علما على الخونه وأفراد الطابور الخامس السلطة بمعونة الألمان وفى هولندا حيث صرح أنطون موتسرت زعيم هولندا فإنه وأعضاء حزبه لن يلدفعوا عنها .

وليس من الضروري أن يأخذ استغلال الدعاية هذا الشكل الحاد . فعندما تنفث الحروب يبدو خطر الدعاية فى غرف نوادى الصداقات الدولية . وقد يكمن وراء الجهود الفردية لطوائف خاصة بحيث تقتصر نتيجتها على كسب مآدى لدولة ما ، فنقوم شركاتها بأهم الأعمال العمرانية والاقتصادية أو كسب أدبى وثقافى ينشأ من الإعجاب باداب وتقاليد وتاريخ دولة ما وهو كسب ليس بالفضيل إذا لاحظنا أن هذه العوامل يمكن أن تآثر عن قرب أو بعد فى النواحي السياسية ويمكن أن تستغل وقت الحروب

* * *

هل تستطيع الديمقراطية الجديدة أن تجمع بين الحرية الممنوحة للأفراد وبين الحيولة دون المصير التعس الذي ترددت فيه دول أوروبا الصغرى . إن هذه الدول حافظت بأمانة على الحياء الدقيق فى وقت كان فيه الحياء بلاهة وأطلقت الحرية لأفراد يعلم الجميع أنهم خائنون لأنها لم تحصل على الأدلة الرسمية . تلك الأدلة التى ظهرت بعد الغزو النازى

هل تقف الديمقراطية الجديدة هذا الموقف فتضحى بنفسها مختارة فى سبيل الحياء والحرية ؟ الحق أنها زاهدة فى هذه الشهادة المزعومة . أنها تعتبرها حماقة وغفلة أن تترك بعض الناس يقوضون بناء الوطن بحجة أن الأدلة الرسمية لم تتوفر .

حقا أن ميزة الديمقراطية هى فى حرية الآراء واختلاف الأفكار وتباين النزعات واحتفاظ كل واحد بعقيدته . ونحن لا نمانع فى هذا ولكننا لا نسمح بأن نستغفل ، فيستغل ذلك كله فى غايات مدبرة وأمور مفرضة . ففى المجتمع الديمقراطى مواد متفجرة من التوتر والتفرق والحرية والتهديب الناقص وطغيان النواحي المادية . ولئن اقتضت طبيعة بنائه ذلك ، فإن بناءه نفسه يتوقف على أن تظل هذه المواد بلا انفجار أو إثارة . ورغم أن الإنسان خير أكثر مما هو شرير . وشرير أكثر مما هو دنيء فيجب أن لا ننسى أن الشر أعظم طاقة . من الخير وأن أوقية من السم تفتك بالمشات وأن ثغرة واحدة تهدم البناء كله . وأن رجلا فردا يشعل فتيلة يعود من الثقاب لا يساوى شيئا يهدم ما أقامته أجيال وما رفعه ملايين .

* * *

ولقد شوهد دائما أن سقوط الأمم والمجتمعات لا يعود إلى أمراض يصاب بها للمجتمع بقدر ما يعود إلى فساد الأفراد وأثره المدمر في ميدان الاجتماع والاقتصاد والسياسة «وإن من المزيف» كما يقول أحد الكتاب الفرنسيين «الزعم بأن الأخلاق الفرنسية كانت سنة ١٩٣٩ منهارة ، فإن ملايين الأزواج كانوا في فرنسا يحيون حياة بسيطة شريفة ولكن لم يكن هذا شأن ثلاثة آلاف شخص في باريس يزعمون - كما يقول بيرون الكون لأنهم ينامون في ساعة متاخرة من الليل !»

وليس معنى ذلك أن تقيّد حريات العاملين في المجتمع ، ولكن معنى ذلك أنها مستراقب دائما وستلاحظ بالعين الساهرة . وفي إدارات خاصة من إدارات الدولة ملف لكل هيئة وكل عامل في المجتمع . فإذا ثبتت خيانة هذا الفرد أو الهيئة فإن الدولة لا ينبغي في الديمقراطية الجديدة أن تتردد في الحكم عليه بأشد أنواع البطش والعقاب .

إن حريات العاملين في المجتمع ستكون أقل الحريات إطلاقا وأما في الديمقراطية الجديدة لسبب واحد هو أن عملهم الوحيد هو المساس بحريات الناس . فالذين يجاهدون منهم في الميدان الشريف سيتصرون أخيرا ولن يضيرهم مراقبة الدولة أو احتكاكها رغم أن احتمال ذلك بعيد بالنسبة إليهم . وهم أنفسهم لن يثوروا لذلك . لأن واجبهم لا يتنافى مع واجب الدولة . فإذا تدخلت الأهواء وشوّهت الحقائق من ناحية الدولة فيمكن أن يحمل الموضوع كله على محمل التضحية من جانبهم وهم الذين لا يترددون فيها .

والذين يصيدون في الماء العكر ويجعلون همهم إثارة الرأي العام

ويث الشك والذعر فى النفوس ، والذين يعملون لأغراض وضعية ،
ويكسبون من الآلام والدموع . سيعلمون أن يد الدولة فوق أيديهم
وأن عيونها ساهرة على حماية الوطن وسيفها وصلت على أعناقهم .

إن سمة آداب يجب أن تكون مفهومة جيدا من كل من يتصدى
للعمل فى المجتمع . إن المال والشهرة والمراكز والشهوات يجب أن لا
تنال من نفسه منالا ولا تفتته عن واجبه . وعليه أن يتذكر أنه يشهر
حربا عدته فيها الإخلاص ونقاء الضمير وشرف المقصد . وعليه أن
يعرف قبل أن يجرب أن كل الوسائل الموجودة فى الدنيا تعجز عن أن
تعوض أداء الواجب وتنفيذ ما يقضى به الضمير . وأن اللحظة التى
يترك فيها مثله الأعلى هى اللحظة التى يختم فيها حياته العامة ويخسر
فيها مستقبله وإن أثرى ووصل إلى أرقى المناصب

على الصحفى والممثل والمذيع والمعلم والكاتب والطبيب ورؤساء
الجمعيات والأحزاب والمؤلفين أن يسألوا أنفسهم أهم أنصار مبادئ
ودعاة أفكار أم هم تجار يغترون بالناس ويبيعون العقائد والأفكار فى
سوق الشهوات والأهواء كما تباع السلع فى السوق السوداء

كيف يمكن أن نغرس هذه العقيدة فى قلوب الناس ونربطها على
قلوبهم ونضعها قيد أبصارهم ؟ لقد كانت تلك أمنية الحكماء منذ
القدم وما استطاع واحد منهم أن ينال منالا أو يظفر بنجاح

إن النفس البشرية غريبة معقدة أشد التعقيد . أنها خيرة مادامت
قائمة بحياتها الخاصة متمتعة بحريتها الشخصية . أنها شريفة وسامية
عندما يزاول صاحبها التجارة أو يحترف الصناعة أو الزراعة ويعيش

حياة طيبة فى جو هادىء . ولكن عندما يخرج صاحبها إلى المجتمع
فيحاول أن يفرض رأيه على الناس أو يؤثر فيهم أو حتى يرشدهم بما
يعتقد أنه الحق قاله وحده يعلم مدى صموده لهذه التجربة القاسية .
إن غمرات الدنيا ليست سهلة . وما أكثر ماتتهزم النفس فى هذا
النضال . فالأغراء الإيجابية قوى من ناحية الشهرة والشهوات
والإغراء السلبية قوى من ناحية غفلة الجماهير والدفاع عن المبادئ
بعد ذلك مهمة عتيقة لا طلاء فيها فضلا عن أن النضال المستمر يفسد
الشخص يقدر ما يفيد . ويحدث أن يجعله ضيق الأفق متعصب
الرأى قاسى الحكم على مخالفيه أكثر مما يجعله رحبا لينا مقدرآ لأراء
الغير .



خاتمة

عند مفترق الطرق...

لو أننا أغمضنا أعيننا ، ومحونا من ذاكرتنا كل صورة للتقدم العصري الحديث ، ورجعنا إلى الوراخ خمسين عاما ثم تمثلنا الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأوربا وقتئذ لدهشنا أشد الدهشة من التماثل بين ذلك العهد وبيننا فى عهدنا الحالى .

كانت الحالة الاجتماعية قلقة مذبذبة تمر بفترة انتقال من جمود العصر القديم إلى تحرر العصر الحديث ومن التقاليد القديمة إلى العادات الحديثة وكانت المرأة تحاول متعشرة أن تستنشق هواء الحرية ونسمات الاستقلال وتجاهد فى سبيل مكان لها فى الحياة بين سخريه الرجال وضحكاتهم لهذه المحاولات .

وكانت الأمية منتشره كما هى عندنا وربما أقل ، والخرافات سائدة ، والحالة الصحية سيئه ، والناس فريسه سهله للأمراض الوبائية والضعف المتسبب من سوء التغذية ورداء المساكن .

وكانت المدينة تشبه المدينة عندنا . طرقات مزدحمة متداخلة ، وشوارع تتفرع منها الخوارى والأزقة الملتويه ، وبيوت تتداعى ، ومصانع وسط المساكن يسود دخانها أعالى البيوت ويشهد بناؤها

بالنزعة التجارية التى لا تراعى شيئاً عن مقتضيات الصحة أو الراحة لمن يعمل بها .

وكانت القرية هناك تشبه قرينتا فى الوسائل العتيقة فى الزراعة والمحصول الضئيل وجو القرية الثقيل وما يسوده من ظلام وخمول .

وكانت الحياة الاقتصادية تماثل حالتنا الاقتصادية الآن فى انخفاض مستوى المعيشة والاكتفاء بالضرورات الماسة من وسائل الحياة والاعتماد على الزراعة كمورد أساسى وانخفاض الأجور وتجاهل حقوق العمال .

ولم يكن هناك فرق كبير فى الحالة السياسية فالفهم القديم للسياسة والحكم كان متكاملاً من نفوس الحكام الذين اعتبروا واجبهم هو حكم الشعب والتسلط عليه وتركه فى مهاوى الضعف والجهل حتى يسلس لهم قياده ويسهل عليهم حكمه فكانوا يزجون بقادته وزعمائه والمتادين بالنهضة والعاملين فى المجتمع إلى السجون القذرة التى أعدت للمجرمين . وابتدأت أولى بذور الديمقراطية تفتتح فى بعض البلاد الديمقراطية ولكنها كانت ديمقراطية مشوهة متلبسة بأدران الماضى متأثرة بالعهد الغابر . كانت ديمقراطية سياسية وليست اجتماعية سلبية وليست إيجابية . فلم تر الدولة فيها من واجبها أن تقوم بالخدمات العامة ولا أن تساعد على ترقية الحياة أو تعزز من كرامة الفرد ورفع مستوى المعيشة أو تدخل ميدان الاجتماع فتبنى المساكن الجليدة الصحية وتؤمن العمال ضد البطالة والضعف والمرضى أو تعمم التعليم .

هذه المقارنة الأمنية تبين لنا أننا مسبقون بخمسين عاما وأنا الآن نقف في موقف وقفته الدول الأوروبية ذلك الحين ثم تركته وسارت بينما لم تستطع اللحاق بها فلمإذا؟؟؟ ذلك يرجع إلى أسباب كثيرة أهمها أننا - ويجب أن نصارح أنفسنا بهذه الحقيقة - لم نسمُ بعد إلى فهم العصر الجديد فهما شعبيا ولمن نستسغ بعد أوضاعه أو نشارك في حضارته أو نؤمن بأهدافه ومثله العليا .

أنا عندما نسمع كلمة الديمقراطية أو المثل العليا أو الحضارة أو العلم نسخر منها ونحكم بأن هذه كلها ألفاظ جوفاء وقد انعدمت ثقتنا في أنفسنا وقادتنا وفي شرف الإنسان ونبله وفي مستقبل العالم كله فاصبحت دلالة هذه الكلمات كلها تنصب على الناحية التافهة فيها ولقد قال السيد جمال الدين الأفغانى من خمسين سنة (إن المسلمين قد سقطت همهم ونامت عزائمهم وماتت خواطرهم وقام شيء واحد فيهم هو شهواتهم) ونحن نرى أثر ذلك باقيا ظاهرا في هذا الاستهتار والجهل واليأس وقد أصبح كل فرد يزعم الخبرة ببواطن الأمور ويأول كل شيء كما يجب ، ويعتقد أن ظاهر الشيء لا يأخذ به إلا المغفلون وأما الباطن فهو ما يعتقدده هو . وقد تصح هذه النظرية في حالات خاصة كعدم الثقة ببعض العاملين في المجتمع كما أشرنا إلى ذلك من قبل على أن إطلاقها عموما هو محض خطأ .

* * *

إن الشعوب في تقدمها العقلى ونمو تفكيرها تم بثلاث مراحل . الأولى هى مرحلة المعرفة المطلقة والبحث فى كنه الظواهر الطبيعية والثانية مرحلة البحث عن الأفعال الأولية والمسائل الميتافيزيقية والثالثة

مرحلة البحث اليقيني حيث يتحد العقل والمشاهدة والعلم والتجربة وتقوى ملكة النقد . ويمكن تطبيق هذا القانون - قانون الدرجات الثلاث الذى قال به أوجست كونت- على تاريخ البشرية على أساس أنها قد اتمت الدرجة الأولى فى عهد المذنيات القديمة من مصرية وبابلية وأشورية وختم ذلك العهد قبيل ظهور المسيح ، ومن هذا التاريخ حتى عهد النهضة الأوروبية «حوالى سنة ١٥٠٠ ميلادية» والعالم يتسكع حول الدرجة الثالثة ويتساءل فى بظاً وبمناقشات عقيمة بلغت الحد الأقصى من التفاهة والملل عن علل الوجود وسبب خلق العالم ويتمسك بنص قديم أو جملة يعطيها من القداسة ما يجعلها محورا للنقاش شهور وسنين . ولكن هذا العهد قد وضع الأساس العقلى الذى نهض بيناه الحضارة الحديثة وقامت عليه عمائر الدرجة الثالثة النهائية . وفى نظرنا أن هذا الأساس العلمى يعود الفضل فيه إلى عاملين . الأول فلسفة اليونان الباهرة التى ظهرت فى جمال أخاذ وبلاغة باهرة على أيدي سقراط وأفلاطون وأرسطو . والثانى هو الإسلام ، فإن محمدا تزعم العالم القديم فى ثورته على الخرافات والترهات التى كانت تختقه وحطم الأوضاع الاستبدادية التى حكم الإنسان هذه العصور . ومن المؤسف أن العالم لم يتفجع كثيرا من فلسفة اليونان ونهضة الإسلام هذه الفترة ، ولعل أسهل تعليل لذلك هو أن العالم لم يكن قد تهيأ بعد لبلوغ هذه الدرجة لذلك سرعان ما خمدت فلسفة اليونان كما خمدت نهضة الإسلام واستمر ذلك سبعة قرون . وحوالى سنة ١٥٠٠ قامت بأوروبا نهضة كان غرضها إحياء العلوم القديمة وإبتداء عهد البحث الحر الذى لا يقوم على غير الأدلة

العلمية والنقد العقلى وهو العهد الذى كانت حضارتنا جنى غرسه
وثمرة زرعه .

ويظهر أننا لم نتعد الدرجة الثانية أو أننا مازلنا فى بداية الدرجة
الثالثة تساورنا الشكوك القديمة وأثار العهد الماضى ونحن نستطيع أن
نتخذ من الحملة الفرنسية على مصر حدا فاصلا بين عهد الدرجة
الثانية وعهد الدرجة الثالثة . فقبل الحملة الفرنسية كانت مصر تشبه
الولايات المحكومة بأمراء الإقطاع فى أوروبا ، وكانت دعائم الحياة
هى دعائم الحياة فى العصور الوسطى . ولما جاء نابليون كان يحمل
طرازا جديدا من الحياة أشد جدة وغرابة من مدافعه وأسلوبه فى
الحرب وكانت هزيمة المماليك إيذانا بانتهزام اجتماعى أعظم من الهزيمة
السياسية وكان من حظ الشيوخ الذى سلموا القاهرة سنة ١٧٩٨ أن
يشهدوا إلى جانب سقوط حكامهم وزعمائهم من الغز والشركس
دخول جرائيم عهد جديد إلى هذه البلاد . فلم يكن نابليون فاتحا
سياسيا فحسب ولكنه كان ممثلا للحضارة الحديثة وحاملا ثورة العقل
إلى الأرجاء الدافئة بأوهام العصور الوسطى .

ولكن الفتح الاجتماعى لم يكن حاسما كالفتح السياسى ، وذلك
يعود إلى أن الولاة الذين تقلدوا الحكم فى مصر بعد خروج الحملة
الفرنسية حتى عهد قريب كانوا من الجيل القديم الذى لم يفهم الروح
الحديثة . ولم ينجح من هذا الجهل محمد على باشا واسماعيل باشا
اللذان يمكن أن يقال إنهما مؤسسا مصر الحديثة . فمحمد على جهل
الروح المصرية وتناسى الشعوب بمجرد تفرده بالسلطة وتمكنه منها
وفضل أن يستعين بالترك الذين استقدمهم من موطنه الأول . كما أن

استبداده وابتساره قضى على كثير من أعماله بعد وفاته . وأما اسماعيل باشا فرغم أن رغبته فى الحضارة العصرية كانت شديدة إلا أن فهمه لكيفية النهضة وأسسها وداعائم العصر والحضارة لم يكن عميقا فضلا عن أنه كان مستبدا هو الآخر فاكتفى بمحاولة تغيير بعض المظاهر والتقاليد وإقامة بعض المؤسسات الحديثة التى لا شك فى نفعها وإن كان ثمة شك فى أنها تساوى الثمن الباهظ الذى دفعته مصر لها .

ثم جاء الانجليز هذه البلاد وقت أن ابتدأنا نستروح نسيمات الحرية ونستشرف مستقبلا عظيما فقبضوا على ذلك كله وكانوا نقطة تحول عجيبة فى تاريخنا السياسى وأضاعوا علينا خمسين سنة قضيناها فى الدوران واللف فى دائرة واحدة ضيقة كما يدور الثور معصوب العينين الساقية طول النهار .

لهذين العاملين وقفنا حيث كنا فى عهد الحملة الفرنسية . وباستثناء قلة المثقفين فى المدن فلا يزال الفلاح فى هذا العهد كما كان منذ مائة سنة لم تتغير نظرتة إلى الأمور أو يتقدم فهمه للحياة .

حقا أننا تقدمنا فى بعض النواحي . ولدينا الآن مظاهر حضارة حديثة جدا . فإن الاختراعات والاكتشافات تذاع وتنقل وتقتبس فى أشهر معدودة ولكن الروح المبدعة لها التى تطلبها من الأعماق وتحت ضغط الحاجة أو الضرورة أو الشوق أو الرغبة والتى بحث وراءها السنين والأعوام ودفعت لها ثمنها الفادح عرقا وعملا لا يمكن أن تنقل أو تقتبس .

وهكذا صيرنا نقتبس آلات ومعادن وجماد ومظاهر نبدو فيها
كالقدس ، أجاهلين حتى إذا قيل إن طرزا استحدث أو اختراعا جديداً
ظهر نبذنا الأحمض السابقة وتطلبتنا هذا الطراز الجديد . أما أن نعمل
ونبدع ونخترع ونحتشف فذلك ما عجزنا عنه رغم أن عندنا جامعات
ویرلمانات وأحزاب كما عندهم

بل إن هذه المظاهر نفسها تبدوا عندنا نائمة فاقدة الروح كأنها فى
غير موضعها ومكانها وليس لها ثبات ولا عراقة ولا قداسة فى
النفوس . وعندما نزاولها نزاولها مزاوله سيئة غشومة فجامعاتنا
أحجار وأبنية فاقدة الروح ، ویرلماننا دار اجتماع وأحاديث ومهاترات
، ومدارسنا أماكن للمعلومات الجافة التى تحفظ حفظاً وتلقن تلقيناً

حتى لو برعنا أسنخدام هذه المقومات والمظاهر والطرق فإنا لن
نستطيع المشاركة الحقيقية فى حضارة العصر ما دام الشعب يعيش
بروحه فى أجواء القرون الماضية ويرفض أن يفهم شيئاً من أصرار هذا
العصر أو يدرك جماله وروحه . إننا لو أعطينا متوحشاً شوكه ومعلقة
وسكيناً لأبى استعمالها نيس لأنه يجهل ذلك فهو يستطيع أن يتمرن
على استعمالها فى براعة القردة وتقليدهم - ولكن لأنه لا يفهم سبب
تقيده باستخدامها . إنه لا يتمتع بوراثة مئات السنين من التقاليد
والعادات ولم تتفاعل فى أغوار نفسه الأدوار المتتالية التى أنتهت
أخيراً إلى هذه المظاهر .

ويمكننا أن نقارن بين بعض رجالنا المسئولين الذين يتضايقون من
لباس السهرة وأدب الاتيكيت والمائدة حتى ليرفضوا بعض الأحيان
التقيد بها فى الحفلات الرسمية وبين ذلك الانجليزى الذى يقولون عنه

نه لم يفته وهو وسط الزنوج أن يلبس بدلة العشاء وأن يحلق ذقنه كل
وم . هذا المثل يوضح لنا أهمية تأصل الفهم بحيث يشمل كل شيء
يصير عادة وطبيعة ثانية .

ولنا فى اليابان مثل آخر ، فرغم أنها قد نقلت كل وسائل العلم
لحديث والفن الألى واتقنت استخدامها إلا أن هذا التقدم لم يشمل
روحها وفهمها ولذا لم تستطع الانسجام مع العالم الحديث ، ولا بد -
ن لم تغير عاداتها وفهمها - أن تهزم (١) ليس لأنها ضعيفة ولكن
لأنها بهذا الشكل فى غير مكانها وزمانها . وموقفها غير طبيعى تاباه
نوانين الحياة .

إن الحضارة الأوربية ليست هى آلات الراديو والتليفزيون
السيارات وليست هى العلم والصناعة والتجارة ولكنها أولا وقبل
ذلك كله الحرية والنظام والشرف والعدل الاجتماعى والاعتراف
بحقوق الإنسان . إن (النفس) هى أساس كل حضارة أوروبا . هى
التي تختفى وراء كل مظهر من مظاهر صناعتها أو علمها . والعلم
رغم قوته وعظمته ليس إلا وسيلة من وسائل النفس تستطيع أن
توجهه كيفما تريد .

وقد يكون لليابان عذرى عدم استساغتها للحضارة الأوربية لأن
ظلتها إلى الحياة وفهمها للأشياء يخالف النظرة الأوربية ولكننا لا
نستطيع التزوع بمثل هذه الحجة لأن أصول الحضارة الأوربية غرست
أول مرة فى الوادى النيل وأعطت أول ثمارها للمصريين .

وإن كان هناك خلاف ضئيل بين الطابع القومى المصرى وبين

الطابع الأوروبي فإن نظرتنا إلى الحياة وفهمنا للأشياء لا يتخذ يفرق عن أوروبا . ولسنا مع ذلك ندعو إلى العادات الأوربية ولكننا ندعم إلى الأخذ بحضارة العصر الحديث التى تعود عناصرها إلى مصر والعرب وأوروبا والتى يسمونها خطأ بالحضارة الأوربية . ونحن لا نطلب من الناس أكثر من أن يعيشوا بعقولهم وأفهامهم فى هذا العصر كما يعيشوا بأجسامهم فيه .

وفى الحقيقة إننا لسنا مخيرين وإن وقفنا على الطرق ، إن موقع مصر الجغرافى من ناحية يحتم عليها مشاركة العالم والأخذ بنصيبنا فى حضارته . والعلم من ناحية أخرى غادر حدوده الإقليمية وأبراجه العاجية وخلع عنه ثوب الفلسفة الموضوعية المجردة فأصبح خوضاً حيويًا هاماً فى الحياة العملية والمنزلية وفى ميادين الاقتصاد والزراعة والتجارة والصناعة فضلاً عن أنه يحطم - بقدر تقدم فن الطيران - حدود الدول والحواجز الطبيعية والاجتماعية .

عند مفترق الطرق . حيث تقف الأمم مترددة حيرى بين الأقدام والأحجام وحيث يقف الشاب وقد ترك وراءه عالماً من الطفولة غير المسئولة والأنانية واستقل أمامه عالماً من العمل والتفكير والخدمة العامة .

هذه الأمة هى مصر . وهذا الشاب هو الشاب المصرى .

لقد اتبحت لنا فرصة أخرى للعمل . فرغم أننا لا نأمل كسباً مباشراً وراء هذه الحرب إلا أننا لا نستطيع أن نقف على قدم المساواة مع الأمم العظيمة التى أثقلتها أعباء الحرب ونضع خرائبنا التى شاهدها

الضعف والكلال إلى جانب الشوا مخ التي دمرتها انقنابل ، ونستصيع
أن نعمل مع العالم فى جهاده السامى فى سبيل التشبيد والتعمير
وإنشاء عالم أفضل .

إن لشباب هذا الجيل أن يفخروا بما ألقى إليهم من تبعات وأعمال .
إنهم (المختارون) ليختموا ماضيا ويبدأوا مستقبلا تختمر الآن فكرته
فى النفوس ويتبلور بناؤه فى القلوب وتبدو إرهاباته وتندق بشائره
فى الأفق القريب الحافل .

إن عليهم أن يشكروا الحظ الذى أتاح لهم أن يكونوا رجال هذه
الفترة التاريخية الدقيقة من حياة مصر ، وأبطال دور الانتقال الذين
سيظل اثرهم خالداً فى الأجيال القادمة ، والذين سيدكرهم الأبناء
والأحفاد فى عهود مقبلة بعيدة ، والذين سيكتب عنهم التاريخ أنهم
الذين عملوا فى أقسى المناسبات وأصعب الظروف ، والذين ضحوا
حين كانت التضحية رائعة عظيمة لازمة للنهضة ، والذين بذروا
البذور وتعهدوها بالسقى والرعاية وتحملوا تكاليفها بدون أن ينظروا
إلى الثمر أو يدركوا يوم الحصاد

إن بأيديهم أن يتشكروا مصر من هذا الحاضر المهين والحياة المظلمة
ويبدأوا مصر العهد الثالث ، مصر السعيدة القوية ، وليس ذلك
مستحيلا أو خيالا فقد أثبت الشعب المصرى دائما انه عندما تتضح
الغاية وتخلص النية وتتوحد الجهود ينفذ ما يريد ولو كان مستحيلا
لقهره أو خيالا لحقه

ومن الناحية العلمية فليس لنا أن نياس يحق لنا أن نامل ونحن

الأمم العظيمة التي أثقلتها أعباء الحرب ونضع خرائطنا التي شادها الضعف والكلال إلى جانب الشوامخ التي دمرتها القنابل ، ونستطيع أن نعمل مع العالم فى جهاده السامى فى سبيل التشييد والتعمير وإنشاء عالم أفضل .

إن لشباب هذا الجيل أن يفخروا بما ألقى إليهم من تبعات وأعمال . إنهم (المختارون) ليختموا ماضيا ويبدأوا مستقبلا تختمر الآن فكرته فى النفوس ويتبلور بناؤه فى القلوب وتبدو إرهاباته وتدق بشائره فى الأفق القريب الحافل .

إن عليهم أن يشكروا الحظ الذى أتاح لهم أن يكونوا رجال هذه الفترة التاريخية الدقيقة من حياة مصر ، وأبطال دور الانتقال الذين سيظل اثرهم خالداً فى الأجيال القادمة ، والذين سيدكرهم الأبناء والأحفاد فى عهود مقبلة بعيدة ، والذين سيكتب عنهم التاريخ أنهم الذين عملوا فى أقسى المناسبات وأصعب الظروف ، والذين ضحوا حين كانت التضحية رائعة عظيمة لازمة للنهضة ، والذين باعوا البلور وتعهدوها بالسقى والرعاية وتحملوا تكاليفها بدون أن ينظروا إلى الثمر أو يدركوا يوم الحصاد

إن بأيديهم أن يتشكروا مصر من هذا الحاضر المهين والحياة المظلمة ويبدأوا مصر العهد الثالث ، مصر السعيدة القوية ، وليس ذلك مستحيلا أو خيالا فقد أثبت الشعب المصرى دائما انه عندما تتضح الغاية وتخلص النية وتتوحد الجهود ينفذ ما يريد ولو كان مستحيلا لقهره أو خيالا لحقه

ومن الناحية العلمية فليس لنا أن نياأس بحق لنا أن نامل ونحن نعلم أن ٩٠٪ من مياه النيل تضيع في البحر الأبيض ويمكن الانتفاع بها في زراعة عشرات الملايين من الأفدنة من الصحراء المهملة ، والمعادن موجودة بكثرة والقوة المحركة يمكن استنباطها من مساقط المياه فضلا عن وجود البترول

فبعث مصر العظمى إذن يقوم من الناحيتين المعنوية والعملية على أسس حقيقية ثابتة ولا يمكن أن يكون خيالا أو أمانى ولا ينقصه للتنفيذ إلا إيمان الشباب به وإجماع الأمة عليه .

وإننى لأمل أن ذلك العهد لن يبطيء وإن شباب الجيل سيدركون قريبا واجبههم ويوقظون ضميرهم الاجتماعى وشعورهم الوطنى وسيؤمنون أن قوتهم وشبابهم هى للوطن والملك بقدر ما هى لهم وليوتهم .

إن التبعة ثقيلة على الشباب المثقف بصفة خاصة . إن الشاب المثقف فى مصر عليه أن يحمل تبعه عشرة شبان ، لأن بإزائه تسعة لا يعملون . ويجب أن يعمل عنهم حتى تأتى اللحظة التى يتشقف فيها الجميع ويتعلم فيها كل فرد تعليما كاملا .

فإذا آمن الشباب بهذه العقيدة وأدوا واجبههم الوطنى والاجتماعى فستنتهى هذه الفترة الطويلة العصيبة من فترات الانتقال وستترك وراء ظهورنا مفترق الطرق لنسير إلى مشرق الشمس والأنوار .



فهرس

صفحة	
٥	مقدمة الطبعة الثانية
١٠	مقدمة بقلم المؤلف

الباب الأول

٢١	الأسس النظرية والفلسفية للديمقراطية الجديدة
٢٢	الفصل الأول : الغاية والوسيلة
٣٣	الفصل الثاني : فهم جديد للحياة
٤٩	الفصل الثالث : فهم جديد للدين

الباب الثاني

٧٩	الدولة في ظل الديمقراطية الجديدة
٨٠	الفصل الأول : في الدولة
١٠٢	الفصل الثاني : الحرية
١٢٣	الفصل الثالث : النظام
١٣٥	الفصل الرابع : العدل الاجتماعي
١٥١	الفصل الخامس : الشرف

الباب الثالث

١٥٩	المجتمع في ظل الديمقراطية الجديدة
١٦٠	الفصل الأول : النقد والعمل
١٧٧	الفصل الثاني : المرأة
٢٠٩	الفصل الثالث : العاملون في المجتمع

خاتمة

٢٣٣

هذا الكتاب

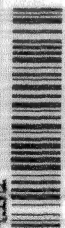
استخدم أكثر من كاتب تعبير « ديمقراطية جديدة » واستهدفها فرانكلين روزفلت في أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما تحدث عن « الحريات الأربع » ووضع الزعيم اليساري الصيني ماوتسى تونج كتابا باسم « ديمقراطية جديدة » وهو ماينم على تمسك اليمين واليسار باسم « ديمقراطية » ورغبتها - في الوقت نفسه - في تقديم الجديد

وقد سلك المؤلف المسلك نفسه من زاوية عربية / إسلامية فجاءت إضافاته مما لا يوجد في الكتابات الأوروبية والأمريكية . مثل « فهم جديد للدين » « والنقد والعمل » « والعاملون في المجتمع » « والمرأة » ، فضلا عن المعادلة التي أجراها ما بين الحرية من ناحية « والنظام » من ناحية أخرى .

والأستاذ جمال البنا كاتب سياسى بقدر ما هو كاتب إسلامي
ابرز كتبه السياسية «ظهور وسقوط جمهورية فايمار» ...

دار

Bibliotheca Alexandrina



0473324



الثمان خمسة جنيهاً